EP

UNEP/GCSS.X/10

الأمم المتحدة

Distr. General
10 March 2008

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

موناكو، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨

محضر أعمال مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية العاشرة

مقدمة

عقدت الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في منتدى غريمالدي، بإمارة موناكو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد عقدت بموجب الفقرة ١ (ز) من مقرر مجلس الإدارة ٢٠/١٧ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، والمعنون "آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية"، ومقرر مجلس الإدارة ١٥/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ المعنون "جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي"، والفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، بعنوان "تقرير الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية"، والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، المعنون "خطة المؤتمرات" وطبقاً للمادتين ٥ و٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

أولاً – افتتاح الدورة

ألف – افتتاح الاجتماع

١ – اُفتتحت الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تمام الساعة ٩/٤٠ صباح يوم الأربعاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ على يد رئيس التشريفات. وبدأت وقائع الاجتماع بتقديم فيلم قصير بعنوان "حالة الكوكب".

٢ – وألقى بيانات افتتاحية كل من السيد روبرتو دوبلز وزير البيئة والطاقة في كوستاريكا، ورئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛ والسيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة عبر رسالة مسجلة مسبقاً على الفيديو، والسيدة آنا تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي وألقته نيابة عنها السيدة إنغابجروك كليفبي نائبة المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما أدلى صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو ببيان.

٣ – ووجه السيد دوبلز في بيانه الافتتاحي الذي ألقاه نيابة عن المكتب والوفود الحاضرة، الشكر إلى الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو لاستضافته الدورة، وللتحضيرات الممتازة، وللترحاب الحار الذي قوبل به الحاضرون للدورة. وأثنى على الأمير ألبرت نيابة عن المجتمع البيئي العالمي لزعامته ولانخراطه الشخصي في صيانة البيئة. وقال إن إنشاء مؤسسة الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو، سيكون بمثابة مصدر مهم لتواصل العمل من أجل حماية البيئة. وحضر الدورة أكثر من مائة وزير ولفيف كبير من كبار المسؤولين والممثلين الآخرين المسؤولين عن البيئة من المجتمع المدني، ومن دوائر الأعمال والدوائر العلمية ومنظومة الأمم المتحدة. ذلك أن كل أولئك بصفتهم ممثلي المجتمع البيئي العالمي الأساسي يتحملون على حد تعبيره مسؤولية الارتفاع إلى توقعات شعوب العالم وتوفير التوجيه بشأن كيفية حل المشاكل ومواجهة الفرص الناشئة التي تؤثر في الكوكب، وكذلك مسؤولية ضمان استدامته.

٤ – وأضاف أنه أُتخذت خطوات واسعة النطاق، منذ انتهاء الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، التي عقدت في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ترمي إلى تعزيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الكثير من المجالات ومن بينها تغير المناخ، والنظم الإيكولوجية، وإدارة النفايات والمواد الكيميائية، وتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا، وبناء القدرات. وبفضل قيادة المدير التنفيذي، يحقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطوات ناجحة في إدارة إصلاحات ناجحة بعيدة المدى، وفي ترتيب أولوياته وتنسيق أعماله وأنشطته الفنية. ومن الأمور ذات المغزى الخاص أثناء الدورة النظر في تقرير توقعات البيئة العالمي الرابع (*GEO-4*) والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣. وقد اشتمل تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع على نتائج علمية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لصُناع القرارات البيئية، كما كانت له أهمية أساسية في صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، التي وفرت فرصة فريدة للدول الأعضاء لتوجيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة أكثر تركيزاً وتوجهاً نحو تحقيق النتائج. إن شبكة الحياد المناخي التي يزمع تدشينها أثناء هذه الدورة الحالية تستحق الدعم بصورة خاصة، فهي تشجع الحكومات على جميع المستويات على قبول فكرة بناء مجتمع محايد مناخياً. وتمنى السيد دوبلز للممثلين مداولات مثمرة، وحثهم على كفالة تسيير الدورة الاستثنائية

العاشرة بروح من التعاون والتوافق. وبصدد اختتام كلمته هنأ السيدة أنجيلا كوربر لتوليها منصب نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - وأعرب السيد بان كي مون، في بيانه عن سعادته باستقبال الممثلين في الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس/المنتدى، ملاحظاً أنه من خلال دورات مماثلة لهذه استطاع وزراء البيئة وممثلون آخرون ولأكثر من عشرين عاماً، تقديم حلول بناءة وخلاقة للتحديات التي تمثلها الاستدامة العالمية. وأن الممثلين ومن كانوا قبلهم قد ساهموا في الإمكانيات الحقيقية لإقامة اقتصاد أخضر وذلك بوسائل من بينها وضع إطار للتغير المناخي، وتبادل حصص الكربون، وأسواق الكربون. وأن المجلس/المنتدى إذ يسترشد بخطة بالي الاستراتيجية يتصدى الآن للتحدي المتمثل في حشد الأموال لمواجهة التغير المناخي، وتقديم حافز جديد وتعزيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي هذا الصدد سوف تؤدي الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى قيام برنامج أمم متحدة للبيئة أكثر تركيزاً وأكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج. وبصدد تشديده على أهمية التوصل إلى اتفاق أثناء الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في كوبنهاجن في ٢٠٠٩، أشار إلى أهمية الحفاظ على الحماس من خلال اتخاذ تدابير عملية. وأن شعوب العالم يطالبون بإحداث تغيير، وحث الممثلين الذين اجتمعوا لحضور الدورة على تحقيق هذا التغيير.

٦ - أعربت السيدة تيبايجوكا، في بيانها عن أسفها لعدم تمكنها من حضور هذه الدورة وذلك نتيجة للوضع السياسي الصعب في كينيا، البلد المضيف لمقر موئل الأمم المتحدة. وقالت إن موئل الأمم المتحدة ملتزم بإجراء تعاوني طويل الأجل لمكافحة التغير المناخي، وأن شريكه الرئيسي في ذلك هو برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضافت أن تسارع وتيرة التحضر من شأنه أن يزيد من تعرض المناطق الحضرية لأخطار تغير المناخ، وأنه يهدد الكثير من المدن كما يهدد مئات الآلاف من سكانها ومليارا من سكان الأحياء الفقيرة بصفة خاصة وذلك بما ينطوي عليه من تأثيرات سلبية. وأشارت إلى أن أحد الموضوعينْ الرئيسيينْ في هذه الدورة هو الإدارة البيئية الدولية وأن من الواضح أن إجراء إصلاح ذي مغزى للنظام البيئي العالمي أمرٌ لازم لضمان أسلوب أفضل للإدارة، ولزيادة الاستفادة من الموارد، لوضع إطار أفضل للتنسيق لتفادي المنافسة والازدواج فيما بين وكالات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات. وأن من الضروري زيادة التشديد على تمكين السلطات المحلية، ولا سيما أن تأثيرات التغير المناخي يبلغ الإحساس بها أقصى درجاته عند المستوى المحلي. وبشأن الموضوع الآخر وهو حشد الأموال لمكافحة تغير المناخ قالت إن العلاقة بين المدن وحشد التمويل من أجل تغير المناخ هي علاقة ذات شقين: فالمدن والسلطات المحلية تتبوأ مسؤولية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وأنها، ولا سيما في العالم النامي، تصارع التأثيرات الآنية لتغير المناخ. ومن ثم يكون من الحيوي زيادة القدرة على الحصول على التمويل بطرق من بينها آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو، وضمان أن تكون هذه الجهات أصحاب مصلحة في المفاوضات التي تجري بشأن نظام بروتوكول كيوتو فيما بعد عام ٢٠١٢. وفي ختام بيانها دعت الممثلين إلى حضور المنتدى الحضري العالمي الرابع المقرر عقده في ننجينغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والذي سوف يركز على موضوع التحضر المتناسق، وعلى استكشاف القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والتغير المناخي.

٧ - وأعرب المدير التنفيذي في بيانه عن شكره للأمير ألبرت الثاني لما قدمه من دعم هو وحكومته إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنظيم هذه الدورة الاستثنائية. وأشاد بالأمير لترجمته لاهتمامه الشخصي بالقضايا البيئية إلى التزام سياسي، وإلى موضوع ذي أهمية رسمية. وأنه من خلال مؤسسته قد دلل على ما يمكن تحقيقه بالإلهام والالتزام حتى من جانب دولة صغيرة. ففي عام ٢٠٠٨ اُختير بطلاً من أبطال الأرض من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما أنه، جنباً إلى جنب مع السيدة وانغاري ماثاي كان راعياً نشيطاً لحملة البليون شجرة. وكانت تلك الحملة قد حظيت باستجابة حماسية ضخمة حيث تم غرس ما يزيد على ١,٩ بليون شجرة حتى الآن بالفعل، وأن التحدي يتمثل حالياً في كيفية إيجاد سبُل جديدة لتوجيه هذه الطاقة الجماهيرية والدعم الذي ألهمته. ووجه الشكر كذلك إلى جميع المشاركين الآخرين لحضورهم الدورة الراهنة، وأشار إلى أن أكثر من مائة وخمسين بلداً عضواً قد بعثت بممثلين لها، وقال إن المجلس/المنتدى يجتمع في فترة زمنية عصيبة، حيث تحديات التغير البيئي قد وضعت في موضع الصدارة من جدول أعمال التنمية كله. وأن موضوع التغير المناخي لا يجب أن ينظر إليه على أنه يُضَيِّق من نطاق جدول الأعمال هذا، وإنما هو بمثابة عدسة يمكن من خلالها بحث قضايا أخرى، وأشار إلى أن الذكاء والوعي البيئيَيْن يبَرزانَ كمحركين لتنمية المجتمعات والاقتصادات. وحث المشاركين على عدم اعتبار هذا المنتدى وظيفة إدارية يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإنما كمنبر يستطيع وزراء البيئة أن يخاطبوا من فوقه عالماً يرنو إلى الإلهام وإلى الحلول العملية.

٨ - وقال الأمير ألبرت الثاني إنه يشعر بالفخر بأن يرحب بأعضاء المجلس/المنتدى. وقال إنه يتعاطف بشدة مع جميع أولئك الذين تضرروا من الحوادث الأخيرة في كينيا، وأعرب بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن المجلس/المنتدى عن دعمه للسيدة وانغاري ماثاي. وشدد على أهمية اتخاذ تدابير فورية كسبيل وحيد للتغلب على الأزمة البيئية العالمية الحالية قائلاً إنه لابد من وضع سياسات فعالة لحماية الموارد الإيكولوجية التي لا يمكن تعويضها، وأضاف أن من الضروري تقديم المزيد من الخيارات الاستثمارية، وتشجيع خطوات التقدم التكنولوجي. وقال إنه من الضروري ولوج عصر التجديد والإبداع وأضاف أنه بات واضحاً أن للتمويل العام وقطاع التمويل الخاص دوراً رئيسياً واجباً لتعزيز التنمية المستدامة. وأنه ينبغي تطوير نظم دولية متماسكة لتشجيع الاقتصادات العالمية الرئيسية من أجل التعاون لتطوير تكنولوجيات جديدة عالية الأداء. وشدد على أن قطاع الأعمال الخاص يمكن أن يؤثر في إحداث تغيير إيجابي وذلك بالعمل على تغيير ذهنيات المستهلكين، وقال إنه يطمح لأن تصبح موناكو مِقْصِداً مفضلاً لأصحاب المشاريع ومحترفي الاستثمارات الضالعين في البحث والتطوير والترويج التجاري للتكنولوجيات البيئية الجديدة.

٩ - وقدم وصفاً لجهود موناكو الرامية إلى التقليل من انبعاثاتها بموجب بروتوكول كيوتو وبرنامج الاستعاضة عن الكربون المعمول به منذ ٢٠٠٧ وذلك لتغطية الفعاليات الكبيرة التي تُعقد في الإمارة بما فيها الدورات الحالية للمجلس/المنتدى. وقال إن برنامج الحياد الكربوني يرمي إلى الإضافة إلى سياسات التعاون الدولي التي تترسمها موناكو والتي تتمحور حول مكافحة الفقر، حيث أن التغير المناخي يضر بالدرجة الأولى بالفئات الأكثر حرماناً في المجتمع. وأكد، مع ذلك، بأن دفع الأموال من أجل الاستعاضة عن الكربون لا ينبغي اعتباره بديلاً بسيطاً للجهود المبذولة لتخفيض التأثير البيئي في المقام

الأول. ووجه الانتباه أيضاً إلى أهمية تحديد أولويات التمويل من أجل التواؤم. وبين اهتمامه الشخصي بالتأثيرات العنيفة للتغير المناخي التي تحدث في منطقة القطب الشمالي والتي خبرها بنفسه. وقال إن مؤسسته، من أجل التنسيق مع السنة القطبية الدولية؛ تبحث حالياً أنشطة محتملة في القطب الشمالي. وأن موناكو سترحب بأي مبادرات من شأنها أن تساعد على تحقيق التقدم في تلك المنطقة. وأعرب عن أمله في أن يبحث المجلس/المنتدى هذه المسألة وأن يقترح حلولاً محددة.

باء – مناقشة حول القيادة بالإلهام

١٠ – دارت مناقشة أثناء الجلسة العامة الأولى للدورة حول موضوع "القيادة بالإلهام – البيئة، والسلام والأمن". وكان المتحدثان هما السيدة وانغاري ماثاي الحائزة على جائزة نوبل ومُؤَسِسَةْ حركة الحزام الأخضر في كينيا، والسيد موهان موننسينغ نائب رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة.

١١ – ولدى تقديم المتحدثين، قال السيد شتاينر إن لجنة منح جائزة نوبل للسلام منحت تلك الجائزة على مدار السنوات الثلاث الماضية إلى أفراد أو جماعات من العلماء دللوا على أن السلام والأمن والبيئة هي عناصر متشابكة بعضها مع بعض. ففي عام ٢٠٠٤ مُنحت هذه الجائزة إلى السيدة ماثاي وحركة الحزام الأخضر التابعة لها، وفي عام ٢٠٠٧ قدمت إلى السيد آل غور والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأوضح السيد شتاينر أن السيدة ماثاي لم تتمكن من حضور هذا الاجتماع شخصياً لأنها تقوم بمساعدة كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في جهود الوساطة التي يجريها في كينيا. ولذلك فإن بياناً سوفُ يقرأ بالنيابة عنها بواسطة السيدة مارغريت كولي مستشارة شباب تونزا من أجل أفريقيا. وعند تقديمه للسيد موننسينغ أشار السيد شتاينر إلى أنه قام بدور رئيسي في توجيه الإهتمام الدولي إلى العلاقة بين تغير المناخ والعوامل الاقتصادية.

١٢ – وفي بيانها أعربت السيدة ماثاي عن أسفها لعدم الحضور حيث تشعر بأنها لا يمكنها التخلي عن بلدها وقت الحاجة. وكانت لجنة جائزة نوبل، عند منحها جائزة السلام لحركة الحزام الأخضر التابعة لها في عام ٢٠٠٤ قد بينت الصلة بين البيئة والسلام وبين السلام والديمقراطية من خلال الإجراءات البيئية. وأن حركة الحزام الأخضر، من خلال غرس الأشجار التي هي رموز للسلام، قد ساعدت مجتمعات بأسرها على تفهم ضرورة أن تخضع الحكومات للمساءلة ليس هذا فحسب، وإنما من المهم بنفس القدر وجود احترام متبادل وعلاقات منبنية على الثقة والاستقامة والعدل. وقالت إن الحركة تمكنت من التوفيق بين المجتمعات المحلية المتصادمة بعضها مع بعض وذلك عن طريق غرس أشجار السلام، وأضافت أنه قد آن الأوان لإعادة اكتشاف الصلة بين الأشجار والثقافة وفض المنازعات وبخاصة بالنظر إلى التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ.

١٣ – كما أدلي السيد موننسينغ ببيان أبلغ فيه الاجتماع باعتذارات السيد رجيندرا باشوري رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعدم تمكنه من حضور الاجتماع. وأوضح السيد موننسينغ في تقديمه أن تغير المناخ أمر مهم لأنه يُقوِض التنمية المستدامة ويضر بأكثر السكان تعرضاً في العالم بصفة خاصة ألا وهم: الفقراء، والأطفال، وكبار السن، والجزر الصغيرة، والقطب الشمالي

والدلتات الآسيوية الكبيرة، وأفريقيا جنوب الصحراء وبخاصة النظم الايكولوجية المعرضة للخطر. وأضاف أن العلاقة بين التنمية وتغير المناخ هي علاقة تدور داخل حلقة: أي أن التنمية تؤدي إلى إطلاق غازات الاحتباس الحراري، التي تتسبب بدورها في تغير المناخ. وأن ذلك يخلق عندئذ مشكلات للنظم الاصطناعية والطبيعية التي تؤثر بدورها على التنمية. وقال إن تدابير التخفيف من حدة المشاكل والتواؤم تصبح لازمة التنفيذ بصورة أكثر نظامية مما كان يجري في الماضي.

١٤ - وقال إنه على الرغم من أن مشاكل تغير المناخ والتنمية المستدامة تتسم بالتعقيد والخطورة فإنه يعتقد اعتقاداً وطيداً في إمكانية حلهما معاً شريطةً أن يبدأ العمل فوراً. وأن التصور الأكثر استصوابا هو أن تَجمعْ السياسات المتعلقة بالمناخ بين تدابير التخفيف من حدة المشاكل وتدابير الموائمة وجعل التنمية أكثر استدامة. وقال إن التكنولوجيا والمعارف اللازمة لتحقيق ذلك موجودة الآن بالفعل، إلا أن الإرادة السياسية هي الناقصة. وقال إن التنمية المستدامة تضم عناصر بيئية واجتماعية واقتصادية ولذلك ينبغي للحكومات ودوائر الأعمال والمجتمع المحلي أن تعمل معاً لضمان شمول التنمية المستدامة لجميع العناصر. ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدورٍ رئيسي للتدليل على أن تغير المناخ يؤثر على، أو يرتبط بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، وليس فقط على الهدف السابع وهو "ضمان الاستدامة البيئية". وناشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة إبراز تأثير التغير المناخي على المستوى الأكبر، وفي قطاعي الأعمال والتنمية وذلك لحشد الدعم والموارد والمساعدة في تحديد الحلول وتنفيذها.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - الحضور

١٥ - حضر الاجتماع ممثلو الدول الـــ ٥٦ التالية الأعضاء في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي[(١)]: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وبيلاروس، وتايلند، وتوفالو، وتونس، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وشيلي، والصومال، والصين، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكونغو، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وموناكو، والنمسا، والنيجر، وهايتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

١٦ - ومثلت بمراقبين في الاجتماع الدول الـــ ٨٢ التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية: أذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وأستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وآيرلندا، وآيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال،

---

(١) تحددت عضوية مجلس الإدارة بالإنتخابات التي جرت في الجلسة العامة ٤٣ من الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفي الجلسة العامة ٥٢ من الدورة الثانية والستين، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وجزر سليمان، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجورجيا، والدانمرك، والرأس الأخضر، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، والعراق، وعُمان، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقبرص، وقطر، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكوت ديفوار، والكويت، وكيريباتي، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، والنرويج، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، واليمن، واليونان.

١٧ – كما حضر الاجتماع مراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

١٨ – ومثلت الهيئات ووحدات الأمانة العامة التابعة للأمم المتحدة، وأمانات الاتفاقيات التالية: الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، واتفاقيه بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقيه الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقيه الحفاظ على أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقيه الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا لطيور الماء، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأمانة الأوزون، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، واتفاقيه استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام، وجامعة الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية.

١٩ – وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، البنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٠ – وقد مثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية: البنك الأفريقي للتنمية، المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الكومنولث، والجماعة الأوروبية، ومرفق البيئة العالمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية).

٢١ – وبالإضافة إلى ذلك، مثلت بمراقبين ١١٣ من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

باء – إقرار جدول الأعمال

٢٢ – أقر المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى جدول الأعمال التالي للدورة وذلك على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.X/1):

١ – افتتاح الدورة.

٢ – تنظيم العمل:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

٣ – وثائق تفويض الممثلين.

٤ – قضايا السياسات العامة:

(أ) حالة البيئة؛

(ب) قضايا السياسات العامة الناشئة؛

(ج) البيئة والتنمية؛

٥ – متابعة وتنفيذ نتائج اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة.

٦ – المسائل الأخرى.

٧ – اعتماد المحاضر.

٨ – اختتام محضر الأعمال.

جيم – تنظيم عمل الدورة

٢٣ – وأثناء الجلسة العامة الأولى للدورة بحث المجلس/المنتدى واعتمد تنظيم عمل الدورة في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المشروح (UNEP/GCSS/X/1/Add.1).

٢٤ – وقد تقرر، طبقاً لإحدى هذه التوصيات، أن يعقد المجلس/المنتدى مشاورات وزارية من عصر الأربعاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى صبيحة الجمعة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وسوف يكون محور تلك المشاورات موضوعات "العولمة والبيئة: حشد الموارد المالية لمواجهة التحدي المناخي" "والإدارة البيئية الدولية، وإصلاح الأمم المتحدة" وذلك تحت البند ٤ (ب) من جدول الأعمال. وقد تقرر كذلك أن تشمل المشاورات الوزارية جلسات عامة وحلقات مناقشة ومناقشات مائدة مستديرة.

٢٥ – قرر المجلس/المنتدى أيضاً إنشاء لجنة جامعة يرأسها السيد جان دوسيك (الجمهورية التشيكية) تبحث بنود جدول الأعمال ٤ (أ) (قضايا السياسات العامة: حالة البيئة)، و٤ (ج) قضايا السياسات العامة: البيئة والتنمية)، و٥ (متابعة وتنفيذ نتائج اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والاجتماعات الدولية الحكومية الرئيسية، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة)، و٦ (مسائل أخرى). وتقرر أيضاً تشكيل فريق غير رسمي من أصدقاء الرئيس وتكليفه بإعداد ملخص الرئيس للمشاورات

الوزارية حول الموضوعين الأول والثاني. ويرأس الفريق السيد روبرت كالكاغنو مستشار الدولة للمعدات والبيئة والتخطيط العمراني لوزارة الدولة للتخطيط العمراني في موناكو وتشمل رؤساء الأفرقة الإقليمية الخمسة وكيانات التكامل الاقتصادي.

٢٦ - تم الاتفاق أيضاً على أن يبحث المجلس/المنتدى بنود جدول الأعمال ٣ (وثائق تفويض الممثلين)، و٧ (اعتماد التقرير) و٨ (اختتام الدورة) في الجلسة العامة التي تعقد بعد ظهر الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢٧ - وكان معروضاً على المجلس/المنتدى، لدى النظر في بنود جدول الأعمال المذكورة، الوثائق المحددة لكل بند من جدول الأعمال المشروح للدورة الحالية (UNEP/GCSS.X/1/Add.1).

دال - تقرير اللجنة الجامعة

٢٨ - عقدت اللجنة الجامعة أربع جلسات، تحت رئاسة السيد دوسيك، من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير، للنظر في بنود جدول الأعمال التي كلفت بها. وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة بعد ظهر ٢٢ شباط/فبراير، أحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة. ويرد التقرير في المرفق الثاني لهذا المحضر.

هاء - اعتماد المقررات

٢٩ - اعتمد المجلس/المنتدى، في جلسته العامة السادسة، المعقودة بعد ظهر الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير، المقررات التالية:

رقم المقرر	العنوان
د.إ - ١/١٠	إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك إدارة الزئبق والنفايات
د.إ - ٢/١٠	التنمية المستدامة للمنطقة القطبية الشمالية
د.إ - ٣/١٠	الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣
د.إ - ٤/١٠	العقد الدولي للتصدي لتغير المناخ
د.إ - ٥/١٠	توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية

٣٠ - اعتمد المجلس/المنتدى المقررات المذكورة أعلاه بناء على مشاريع مقررات وافقت عليها اللجنة الجامعة. وترد مداولات اللجنة، بما في ذلك وقائع نظرها في مشاريع المقررات، في المرفق الثاني لهذا المحضر.

ثالثاً - وثائق تفويض الممثلين

٣١ - ووفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي، فحص المكتب وثائق تفويض الممثلين الحاضرين الدورة. وقد حضر الدورة ممثلو ٥٦ من أصل ٥٨ دولة عضو، ووجد أن وثائق تفويضهم سليمة. وقدم الرئيس تقريراً بذلك إلى المجلس/المنتدى الذي أقر بدوره تقرير المكتب في جلسته العامة السادسة المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

رابعاً – قضايا السياسات العامة

ألف – بيان السياسات العامة للمدير التنفيذي

٣٢ – أدلى السيد شتاينر أثناء الجلسة العامة الأولى ببيانه للسياسات العامة. وقد استهل حديثه بالإشارة إلى أن الكثير من المعلومات العلمية التي قدمها السيد موننسينغ في حديثه عن القيادة بالإلهام لها صلة وثيقة مباشرة بالسياسة البيئية. وقال إن التغييرات في السياسات والخطة المتوسطة الأجل المقترحة لليونيب تعتبر جزءاً من تحولين رئيسيين، الأول هو التحول على صعيد العالم من "الاقتصاد البني" إلى "الاقتصاد الأخضر"، والثاني هو التحرك داخل اليونيب لخلق مؤسسة أكثر تركيزاً واستجابة واستناداً إلى النتائج.

٣٣ – وشرح السيد شتاينر، وهو يتناول التغييرات داخل اليونيب، الخطة المتوسطة الأجل المقترحة والعملية الجامعة والشفافة التي تم وفقها وضع الخطة. لقد تم وضع مسودة الخطة المتوسطة الأجل قبل اثني عشر شهراً من موعدها النهائي المطلوب كجزء من عملية إصلاح كان يجري الاضطلاع بها داخل منظومة الأمم المتحدة، وقد صدق عليها مجلس إدارة اليونيب. وبغية توفير الاتساق في أنشطة اليونيب، فقد أوجزت ست أولويات مواضيعية في الاستراتيجية المقترحة: تغير المناخ؛ والكوارث والنزاعات؛ وإدارة النظام الإيكولوجي؛ والإدارة البيئية؛ والمواد الضارة والنفايات الخطرة؛ وكفاءة الموارد–الاستهلاك والإنتاج المستدامان. وتشمل الإصلاحات الأخرى في الإدارة تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج، والربط بين السلطة والمسؤولية، وإعادة الرقابة المالية إلى مديري المشاريع في وضع خطط العمل، والإنجازات المحققة في تضمين الجنسانية في صلب الاهتمامات وتدريب الموظفين على عملية البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة. لقد أخذ اليونيب ينصب نفسه كجهة مقدمة للخدمات في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا البيئية، ومن أجل ذلك ستقوم المنظمة بتعزيز قدرتها على تحقيق التزاماتها في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وإقامة أنشطتها على النتائج العلمية.

٣٤ – وواصل حديثه مشيراً إلى أن الإعداد المسبق للاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة أوجد فرصة لأعضاء مجلس الإدارة لتقديم تعليقاتهم عليها وتقرير الأولويات البرنامجية في فترة مبكرة جداً. وفي سياق التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، اضطلع وزراء البيئة بإفادة موجزة عن العمل. فبقدر ما تؤمن الجهات المانحة بقيمة اليونيب ومسار الإصلاحات فيه، فإن المستثمرين قد التزموا بإيجاد بيئة محسنة من خلال إجراءات مثل إنتاج الطاقة النظيفة، والسياحة الإيكولوجية، والنقل البديل، التي تؤدي جميعها إلى خلق وظائف جديدة. إن انتشار الشواغل البيئية يؤثر على الحكومات أيضاً، وقد يتعين على وزراء المالية في المستقبل القريب أن يكونوا ملمين بالقضايا البيئية، فيما قد يحتاج وزراء البيئة إلى مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية. فمع قيام القطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بتوجيه المليارات، وربما التريليونات، من الدولارات إلى الاقتصاد الأخضر، فإن من مسؤولية اليونيب وشركائه، بما في ذلك وزراء البيئة، هي أن يوجهوا هذه التدفقات الاستثمارية، التي تعتبر الآن محركات التغيير البيئي. بيد أنه بالنظر إلى تلك التغييرات وغيرها، لم يتحقق بعد الوصول إلى التنمية المستدامة على نطاق عالمي، والوقت المتاح لتنفيذ هذا الهدف قصير. وتتوفر العلوم والتكنولوجيا والوعي العام لدعم التغيير، ولكن لا بد من تنفيذ سياسات وإجراءات لمواجهة التحديات الصعبة نتيجة واقع أن سرعة التدهور البيئي تفوق سرعة الابتكار البشري.

٣٥ - وأفاد السيد شتاينر، منتقلاً إلى التطورات الأخيرة في كينيا، بأنه لم يسبق لأي مقر هيئة تابعة للأمم المتحدة أن عايش مثل هذه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وقال إن المنظمة تباشر عملها كالمعتاد ولكن تعين عليها أن تكون مستعدة للتغييرات المعاكسة، والتي إن حدثت ستؤثر حتما على برامجها.

٣٦ - واختتم السيد شتاينر بيانه للسياسات العامة بتقديم تهانيه إلى السيدة بيفرلي ميللر التي ستتقاعد عن الخدمة كأمينة لمجلس الإدارة، وإلى السيدة أنجيلا كروبر التي انضمت إلى اليونيب كنائبة للمدير التنفيذي.

٣٧ - ويرد النص الكامل لبيانات السياسة العامة للسيد شتاينر في المرفق الثالث للمحضر الحالي.

باء - حالة البيئة (البند ٤ (أ) من جدول الأعمال)

٣٨ - تناول المجلس/المنتدى هذا البند الفرعي أثناء جلسته العامة الأولى. وبدأ بحثه لهذا البند بتقديم السيد شتاينر عرضاً للنتائج الواردة في تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع GEO-4 (UNEP/GCSS.X/3) وهو موضوع تقرير للمدير التنفيذي معروض على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وقال إن هذا التقرير نتاج سنوات من العمل المكثف الذي قام به العديد من أصحاب المصلحة، وإن التقرير يقدم تقييماً علمياً للتغير البيئي ولكيفية تأثيره على التنمية والرفاه البشري. وقال إن التقرير يبين أن التغير يحدث بمعدل غير مسبوق، وأن البشرية لم تصل بعد مرحلة التنمية المستدامة؛ وإن جميع المؤشرات تشير إلى تدهور الحالة وتأثيرها على اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وأضاف أن هناك عدداً من الإبداعات، أو "الإختراقات الخضراء" تعطي سبباً للتفاؤل، غير أنها لم تطور بعد إلى المستوى الذي يجعلها تشكل استجابة عالمية متماسكة. وقال إنه على الرغم من وجود تحسن في الأدوات وفي مستوى العلوم، ووجود جماهير أكثر استنارة، وقطاع خاص أكثر إقداماً، فإنه لم يتم بعد عبور عتبة الإجراءات المستدامة. وبصدد إشارته إلى اهتمام وسائل الإعلام الكبير الذي تولد عن نشر تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، أعرب عن أمله في أن يستفيد المجتمع الدولي من هذا التقرير ومن التقارير المماثلة الصادرة عن المنظمات الأخرى في توجيه الإجراءات المستقبلية.

٣٩ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، تم الترحيب بتقرير توقعات البيئة العالمية الرابع بوصفه منشوراً مهماً يسهم في جدول الأعمال الدولي المتعلق بالبيئة، ويعزز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كسلطة بيئية رائدة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأشاد العديد من الممثلين برسائله الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى اتباع نهج كلي لمعالجة قضايا البيئة والتنمية، وتركيزه على التنمية المستدامة وإدارة النظم الإيكولوجية. وأشار بعض الممثلين إلى أن أهمية تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع تكمن في أنه أداة تُمَكنْ صُناع القرارات من تأسيس مقرراتهم على قاعدة علمية ثابتة.

٤٠ - وقال أحد الممثلين إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتاج إلى أن يضمن الاستفادة الكاملة من نتائج تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع في أنشطته اليومية، وأن يضع وينفذ عملية استعراض تمكنه من تقييم وتحسين عملية توقعات البيئة العالمية ككل. ونوه ممثل آخر إلى الحاجة لزيادة تركيز وسرعة التقييمات لتوسيع نطاق الصورة التي يقدمها التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، وطلب إلى المدير التنفيذي أن يستكشف سبل تطوير المزيد من جوانب التوافق النشاطي مع التقييمات الأخرى المتعلقة بالبيئة وأن يقدم تقريراً بالنتائج التي يتوصل إليها للدورة التالية لمجلس الإدارة.

٤١ - ونظرت اللجنة الجامعة أيضاً في البند ٤ (أ) من جدول الأعمال. ويرد تقرير مداولات اللجنة في المرفق الثاني لهذا المحضر.

٤٢ - وترد المقررات التي اعتمدها المجلس/المنتدى في المرفق الأول لهذا المحضر، وترد قائمة بها كذلك في الفصل الثاني، الفرع هاء أعلاه.

جيم - قضايا السياسات العامة الناشئة (البند ٤ (ب) من جدول الأعمال)

٤٣ - بدأ مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في جلسته العامة الثانية التي عقدت بعد ظهر الأربعاء ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في النظر في البند ٤ (ب) من جدول أعماله، قضايا السياسات العامة: قضايا السياسات العامة الناشئة، في شكل مشاورات وزارية، مع التركيز على الموضوع الأول للدورة: العولمة والبيئة- تعبئة التمويل لمواجهة تحديات المناخ، ولا سيما دور السياسات الوطنية في تمكين الاستثمارات. وواصل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في جلسته العامة الثالثة، صباح الخميس ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، النظر في البند ٤ (ب) من جدول الأعمال، بالتركيز على وجه الخصوص على مسألة ما إن كانت الأسواق المالية مستعدة لتعبئة الاستثمارات المطلوبة. وقد عقدت حلقة مناقشات في كل من الجلستين العامتين الثانية والثالثة في شكل مشاورات وزارية تلى كل منها عقد أربع موائد مستديرة لمناقشات وزارية متزامنة. وواصل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في جلسته العامة الرابعة، بعد ظهر الخميس، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، النظر في البند ٤ (ب) من جدول الأعمال بالتركيز على وجه الخصوص على تعبئة رؤوس الأموال من منظور محلي. وقد عقدت حلقة مناقشات تلاها تقديم تقارير موجزة من منسقي الموائد المستديرة للمناقشات الأربع بشأن النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها المناقشات. وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في صباح الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، واصل المجلس/المنتدى نظره في البند ٤ (ب) من جدول الأعمال، بالتركيز بصفة خاصة على الموضوع الثاني للدورة: الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة. وقد عقدت حلقة مناقشات، شملت تقديم عرضين عامين تلاهما تلخيص عام ثم تعقيبات. ولدى مناقشة البند الفرعي، كان معروضاً على الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود ورقات معلومات أساسية أعدت من أجل المشاورات الوزارية، بما في ذلك خيارات السياسات الناتجة عن موجز الرئيس للمشاورات الوزارية في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (UNEP/GCSS.X/9).

٤٤ - تكلم السيد كالكاغنو، في الجلسة العامة السادسة للمجلس/المنتدى، وتناول نتائج المشاورات الوزارية. وسلط الضوء على نقاط رئيسية في موجز الرئيس للمشاورات، مؤكداً أنه يبرز تنوع الآراء التي طرحت أكثر من كونه يعكس توافق الآراء. وأحاط المجلس/المنتدى علماً بموجز الرئيس الذي يرد في المرفق الرابع لهذا المحضر، مع الإشارة إلى أنه في حين يبرز مجموعة متنوعة من الآراء التي طرحت أثناء المناقشات الوزارية، فهو لا يشكل نصاً متفقاً عليه.

دال - البيئة والتنمية (البند ٤ (ج) من جدول الأعمال)

٤٥ - نظرت اللجنة الجامعة في البند ٤ (ج) من جدول الأعمال. ويرد التقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لهذا المحضر.

٤٦ - وترد المقررات التي اعتمدها المجلس/المنتدى في المرفق الأول لهذا المحضر، كما ترد قائمة بها في الفصل الثاني، الفرع هاء أعلاه.

خامساً - متابعة وتنفيذ نتائج اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة

٤٧ - وقدم السيد شتاينر تحت هذا البند مذكرة بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ (UNEP/GCSS.X/8) وقال إن لجنة الممثلين الدائمين قد استثمرت قدراً كبيراً من العمل، من خلال التشاور مع لفيف كبير من أصحاب المصلحة لإصدار الاستراتيجية متوسطة الأجل قبل موعدها بكثير وذلك من أجل تنوير عملية وضع برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإطار الاستراتيجي. وقد حددت الاستراتيجية ست أولويات شاملة وقدمت رؤية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مستمدة مباشرة من إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٧ والذي لا يزال صالحاً مثلما كان وقت اعتماده. وشدد على أن تحديد الأولويات الست لا يعني أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتبر نفسه اللاعب الوحيد أو القائد الوحيد في أي ميدان، وإنما يؤمن بأن هذه الأولويات تمثل المجالات الأساسية التي يمكنه أن يُحدِث فيها فرقاً تحويلياً بالتعاون مع المنظمات والأجهزة الأخرى. وقال إن التركيز سينصب مجدداً على تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، والنهوض بدوره كبرنامج بيئي داخل الأمم المتحدة، ولضمان أن تكون مداخلاته متأسسة على العلم الصحيح، مع التنفيذ الكامل للإدارة التي تنصب على تحقيق النتائج. وقال في ختام بيانه إن الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وكذلك برنامج العمل والإطار الاستراتيجي الذي ستتحقق من خلاله شكلت توجيهاً أساسياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق جدول أعماله الأساسي.

٤٨ - وفي المناقشة التي تلت ذلك وُجهت إشادة عامة ببيان السياسات والاستراتيجية المتوسطة الأجل وأعرب العديد من الممثلين عن اعتقادهم بأن الاستراتيجية سوف تساعد في زيادة كفاءة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وزيادة تحسين تجهيزاته بحيث يتمكن من التصدي لتحديات التغير المناخي. وأبدى عدد من الممثلين تأييدهم للالتزام بالسير قدماً في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وأعرب أحد الممثلين عن دعمه للآليات المالية المبتكرة التي فسحت المجال لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وتسخير الطاقات الخلاقة.

٤٩ - ومع ذلك، ذكر بعض الممثلين أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل تحتاج إلى مزيد من التعديل والتحسين وذلك مثلاً عن طريق توضيح الأدوات التي سيتم بها تنفيذها ومن بينها زيادة التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقالت إحدى الممثلات إنه على الرغم من أن الاستراتيجية تعنى بالتنسيق مع المنظمات الأخرى فإنها لم تولِ الاهتمام الكافي بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذاته وبالارتباطات القائمة بين استراتيجيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقالت أيضاً إنه ينبغي بذل الجهود لإدراج التمثيل من جميع الأقاليم في الأعمال المستقبلية ذات الصلة بهذه الاستراتيجية.

٥٠ - ذكر أحد الممثلين أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبذل مزيداً من الجهد لإدراج الثقافات المحلية والمعتقدات التقليدية والقيم داخل أنشطته. وأكد ممثل آخر على الحاجة إلى حشد الموارد البشرية وبخاصة على المستوى المحلي، واقترح تشجيع ذلك عن طريق تخصيص عِقْد لتغير المناخ، ولفت ممثل آخر الإنتباه إلى إعلان تونس للتضامن الدولي من أجل حماية أفريقيا وإقليم البحر المتوسط من الآثار الضارة الناتجة عن تغير المناخ والذي اعتمد أثناء مؤتمر التضامن الدولي بشأن استراتيجيات تغير المناخ في أفريقيا ومنطقة البحر المتوسط الذي عُقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٥١ - وقال ممثل النرويج إن حكومته تقوم الآن ببلورة اتفاق برنامج مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتم بمقتضاه تقديم ١٨ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً لدعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأضاف أن ثمة حاجة مُلحِة لوضع إطار قانوني لمكافحة أخطار الزئبق وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أخذ زمام الريادة في هذه المسألة.

٥٢ - وقال أحد الممثلين إن الورقات التي قدمها المدير التنفيذي جسدت الأعمال التي يقوم بها المنتدى البيئي الوزاري العالمي كما كان مقصوداً منه، فهي تستعرض قضايا السياسات الناشئة وأداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضاف أن هذا المنتدى يجب أن يركز على القضايا الرئيسية مثل اعتماد الاستراتيجية المتوسطة الأجل بدلاً من التفاوض بشأن مقررات مجلس الإدارة، واعتماد مقررات لمجرد الأخذ بالعلم بتقارير المدير التنفيذي. وأشار إلى أن وفده سوف يقدم مشروع مقرر يرمي إلى توضيح الممارسات في هذا الصدد.

٥٣ - وقالت ممثلة مجموعة من منظمات المجتمع المدني بوجوب توجيه مزيد من الاهتمام إلى الآليات المالية التي تشجع على العدالة المناخية وتركز على الفقراء الذين تشكل المرأة نسبة ٧٠ في المائة منهم. وأعربت عن إعتراضها على أية محاولات يمكن أن تحد من سلطة هذا المنتدى في اعتماد المقررات، حيث أن من الهام جداً أن يحتفظ المنتدى بمرونته كي يواجه القضايا البيئية في الوقت المناسب.

٥٤ - ونظرت اللجنة الجامعة أيضاً في البند ٥ من جدول الأعمال. ويرد التقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لهذا المحضر.

٥٥ - وترد المقررات التي اعتمدها المجلس/المنتدى في المرفق الأول لهذا المحضر، وترد قائمة بها في الفصل الثاني، الفرع هاء أعلاه.

سادساً - مسائل أخرى

٥٦ - لم يتناول المجلس/المنتدى أي مسائل أخرى.

سابعاً – اعتماد محضر الأعمال

٥٧ – اعتمد المجلس/المنتدى المحضر الحالي في جلسته العامة السادسة، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، على أساس مشروع المحضر الذي كان معمماً، وعلى أساس أن يعهد إلى الأمانة والمقرر بمهمة وضعه في الصيغة النهائية.

ثامناً – اختتام الدورة

٥٨ – وخلال اختتام الدورة، تقدم رئيس المجلس/المنتدى والعديد من الممثلين بالشكر إلى السيدة بفرلي ميللر التي ستتقاعد من منصبها كأمينة لمجلس الإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وذلك على سنوات خدمتها الطويلة. وعقب كلمات الشكر تلك وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة أعلن رئيس المجلس/المنتدى، في الساعة ١٦/٣٥ بعد ظهر الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختتام الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية العاشرة

د.إ – ١٠/١: إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك إدارة الزئبق والنفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ٣/٢٤ بشأن إدارة المواد الكيميائية، وعلى وجه الخصوص إلى الفرع رابعاً المتعلق بالزئبق، وإلى مقرره ٥/٢٤ بشأن إدارة النفايات،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٢ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن إنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الذي تم بموجبه تأسيس المنتدى البيئي الوزاري العالمي بوصفه منتدى رفيع المستوى للسياسات البيئية في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى أن الغرض الأساسي من الدورات الاستثنائية للمجلس/المنتدى، على نحو ما ورد في الفقرة ٦ من القرار ٥٣/٢٤٢، هو استعراض قضايا السياسات العامة المهمة والناشئة في ميدان البيئة،

وإذ يشدد على ضرورة أن يتخذ المجلس/المنتدى مقرراته المهمة ذات الصلة بالبرامج في دوراته العادية، ما كان ممكناً،

١ – *يحيط علماً مع التقدير* بتقارير المدير التنفيذي بشأن إدارة المواد الكيميائية[٢]، وبشأن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق[٣]، وبشأن إدارة النفايات[٤]، على نحو ما طلبه المجلس في مقرراته ٣/٢٤ ثانياً، و٣/٢٣ رابعاً و٥/٢٤ على التوالي؛

٢ – *يحيط علماً* بالأهمية الخاصة للتوصيات الملموسة بشأن البلدان النامية وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، المشار إليها في الفرع أولاً من الفصل ثانياً من تقرير المدير التنفيذي بشأن إدارة النفايات؛

٣ – *يقرر*، نظراً إلى أهمية المسائل المتصلة بالبرامج التي أُثيرت في التقارير المشار إليها أعلاه، أن ينظر فيها في الدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى؛

٤ – *يطلب إلى* المدير التنفيذي أن يواصل تنفيذ المقررين ٣/٢٤ و٥/٢٤ وأن يقدم تقريراً كاملاً عن تنفيذهما إلى المجلس/المنتدى في دورته العادية الخامسة والعشرين.

---

(٢) UNEP/GCSS.X/4.

(٣) UNEP/GCSS.X/5.

(٤) UNEP/GCSS.X/7.

د.إ – ٢/١٠: التنمية المستدامة في المنطقة القطبية الشمالية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ١١/٢٢ بشأن التنمية المستدامة للمنطقة القطبية الشمالية المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ وخصوصاً إلى الفقرة ٢ التي طلب فيها إلى المدير التنفيذي إجراء تقييمات متواصلة وتقديم إنذار مبكر بشأن القضايا الناشئة المتصلة ببيئة المنطقة القطبية الشمالية، وخصوصاً أثرها على البيئة العالمية،

وإذ يدرك أنه على الرغم من الجهود الناجحة والمتواصلة الكثيرة التي بذلها المجتمع الدولي منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية وبالرغم من تحقيق قدر من التقدم، تقتضي الحاجة أن تبذل الحكومات جهوداً متواصلة لحماية البيئة على النحو الذي تبين من تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يبرز شواغل معينة فيما يتعلق بذوبان الجليد البحري في المنطقة القطبية الشمالية،[٥]

وإذ يذكر بأن "ذوبان الجليد – موضوع ساخن؟" كان هو موضوع يوم البيئة العالمي لعام ٢٠٠٧ وقد ركز على آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية والمجتمعات في المنطقة القطبية، والآثار المترتبة على ذلك في أنحاء العالم، والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنب حدوث تغيرات بيئية مفاجئة ومتسارعة وقد تتعذر إزالتها،

وإذ يساوره بالغ القلق من أثر تغير المناخ على المناطق القطبية، وخصوصاً المناطق القطبية الشمالية، بسبب الآثار التي قد تترتب من الارتفاعات الشديدة المتوقعة في درجات الحرارة على النظم الطبيعية وعلى مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى وكذلك على التنوع البيولوجي، مع الآثار المفاجئة المتزايدة على المنطقة القطبية الشمالية والخطيرة المحتملة على نطاق العالم من مثل آثار الأنهار الجليدية والطبقات الجليدية في منطقة غرينلاند وارتفاع مستوى سطح البحر،

واقتناعاً منه بضرورة حماية البيئة في القطب الشمالي وضمان الأمن البيئي للشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى وكذلك للتنوع البيولوجي في منطقة القطب الشمالي،

وإذ يدرك تماماً تأثير ديناميات الجليد البحري في المنطقة القطبية الشمالية على نظام المناخ في الكوكب وعلى دورة المحيطات،

وإذ يدرك جيداً أيضاً الحاجة إلى اتخاذ تدابير تعاونية وأهمية تلك التدابير في تعزيز تكيف النظم الإيكولوجية في القطب الشمالي مع تغير المناخ والإدارة التكيفية لتلك النظم الإيكولوجية لمواجهة التغير المناخي السريع،

---

(٥) *تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع:* ملخص لصناع القرار، المنطقة القطبية، الصفحة ١٩.

وإذ يشدد على أن السنة القطبية الدولية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ والتي يشارك فيها الآلاف من العلماء العاملين في كلا القطبين من أكثر من ٦٠ بلداً، توفر أساساً لتعزيز القاعدة العلمية لصنع قرارات مستنيرة،

وإذ يسلم بالقلق البالغ إزاء ضعف البيئة وهشاشة النظم الإيكولوجية لمحيطات المنطقة القطبية الشمالية والجليد البحري الشمالي فيها وأهمية أن تعمل الدول على تعزيز التعاون العلمي، على النحو المشار إليه في فقرات ديباجة القرار الجامع الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ يشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشارك في اجتماعات مجلس القطب الشمالي بصفة مراقب،

إذ يشدد على ضرورة أن يتم استغلال الموارد القطبية الشمالية بطريقة مستدامة،

واعتقاداً منه بأن البيئة القطبية الشمالية وشعوبها الأصلية ومجتمعاتها الأخرى وتنوعها البيولوجي، تنتفع من الجهود التي تبذلها الدول المحيطة بالقطب الشمالي، وكذلك جهود الدول المهتمة الأخرى وأصحاب المصلحة، لكفالة حمايتها وإدارتها فيما يتصل بالأنشطة التجارية، بما في ذلك عمليات الشحن البحري وصيد الأسماك والنفط والغاز والتعدين في البيئة البحرية القطبية الشمالية في المناطق المفتوحة حديثاً التي شهدت ذوبان الجليد،

وإذ يعترف بالجهود التي تبذلها دول المنطقة القطبية الشمالية، سواء منفردة أو مجتمعه، لحماية البيئة وإدارة الأنشطة في المنطقة القطبية الشمالية للحد بالقدر الممكن من آثار تلك الأنشطة على البيئة القطبية الشمالية،

١ - يثني على مجلس القطب الشمالي على أنشطته المتعلقة ببيئة المنطقة القطبية الشمالية وسكانها؛

٢ - يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التعاون، بناء على الطلب، مع مجلس القطب الشمالي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والهيئات الإقليمية والدولية المعنية الأخرى، ما كان مناسباً؛

٣ - يحث حكومات دول منطقة القطب الشمالي وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين على مواصلة تطبيق النهج التحوطي على النحو المنصوص عليه في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، فيما يتصل بأنشطتها التي قد تنطوي على تأثيرات في بيئة المنطقة القطبية الشمالية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، ومواصلة إجراء تقييمات الآثار البيئية، كلما كان مناسباً؛

٤ - *يطلب* إلى الحكومات، إلى جانب المجلس الدولي للعلوم والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالات الراعية للسنة القطبية الدولية، والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة الأخرى، بما فيها مجلس القطب الشمالي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، العمل على تعزيز القاعدة العلمية لصنع القرارات المستنيرة من خلال تشجيع التعاون والتنسيق العلميين الدوليين من أجل تحسين متابعة التغير في المنطقة القطبية الشمالية وفهمه والتنبؤ به، باعتبار ذلك مساهمة رئيسية في أنشطة السنة القطبية الدولية؛

٥ - يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الانضمام إلى المنظمات والبرامج المعنية الأخرى والسعي معها لإيجاد وسائل لدعم وتعزيز شبكات الرصد في المنطقة القطبية الشمالية في فترة ما بعد مرحلة البحوث المعدة للسنة القطبية الدولية؛

٦ - *يطلب أيضاً* إلى حكومات الدول القطبية الشمالية وأصحاب المصلحة والمهتمين الآخرين العمل، فرادى ومجتمعة، على الإسراع بتنفيذ التدابير المناسبة لتيسير التكيف مع تغير المناخ في جميع المستويات، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى وذلك كجزء من التعاون الجاري في المنطقة.

د.إ - ٣/١٠: الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣

إن مجلس الإدارة

إذ يشير إلى الفقرة ١٣ من مقرره ٩/٢٤، الذي طلب بموجبه إلى المدير التنفيذي أن يقوم، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بإعداد إستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ تنطوي على رؤية وأهداف محددة وواضحة وأولويات وتدابير تتعلق بالآثار وآلية قوية لتقوم الحكومات باستعراضها، توطئة لاعتمادها من مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بعملية المشاورات المفتوحة والشفافة الواسعة التي اضطلع بها المدير التنفيذي مع لجنة الممثلين الدائمين في وضع الإستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣،

وإذ يحيط علماً أيضاً مع التقدير بالمشاورات التي أُجريت مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣،

وإذ يلاحظ كذلك مع التقدير أن الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ التي أعدها المدير التنفيذي استراتيجية حسنة التركيز وتعتمد على تحقيق النتائج، وأنها تتضمن بلورة لستة مجالات عمل مواضيعية شاملة ذات أولوية والعديد من وسائل التنفيذ كطريقة لتعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣،

وإذ يشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للمقرر د.إ - ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية السابعة ("مجموعة كارتاخينا")، وإذ يرحب كذلك بالتركيز الخاص في الإستراتيجية المتوسطة الأجل على تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدرجة كبيرة لتنفيذ خطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات،[٦] وعلى دور البرنامج بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في مجال البيئة، وعلى ضمان ارتكاز تدخلات البرنامج على أسس علمية سليمة، وعلى التنفيذ الكامل للإدارة المعتمدة على تحقيق النتائج،

(٦) اعتمدها مجلس إدارة اليونيب في المقرر ١/٢٣ أولاً.

وإذ يلاحظ أيضاً الوقت الذي حددته الأمانة العامة للأمم المتحدة في التعليمات التي أصدرتها لإعداد الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ بواسطة كل صندوق وبرنامج وإدارة في الأمانة العامة للأمم المتحدة،(٧)

وإذ يدرك أنه لربط الإستراتيجية المتوسطة الأجل التي أعدها المدير التنفيذي، بطريقة معقولة، بالإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل اللاحق للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١، من الضروري أن ينظر مجلس الإدارة أولاً في الإستراتيجية المتوسطة الأجل في دورته الاستثنائية العاشرة،

وإذ يشير إلى أن المدير التنفيذي سيضع في اعتباره الآراء التي جرى الإعراب عنها في الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، عند صياغة برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ وللفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وأنه سيدمج أي سياسات قائمة وافق عليها مجلس الإدارة دمجاً كاملاً في برامج العمل،

١ - *يرحب* بالاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، ويأذن للمدير التنفيذي بالاستعانة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ في صياغة الأطر الاستراتيجية وبرنامج العمل والميزانية لكل من الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ و٢٠١٢ - ٢٠١٣، وكوسيلة لتشجيع التنسيق بين شُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك دون المساس بنتائج المفاوضات الحكومية حول برامج العمل والميزانيات؛

٢ - *يشير* إلى أن أي قضايا تتعلق بالميزانية ناشئة عن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ ستعالج من خلال برامج العمل والميزانيات للفترتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ و٢٠١٢ - ٢٠١٣ التي يوافق عليها مجلس الإدارة في دوراته المقبلة على أساس الأولويات التي تحددها وتوافق عليها الدول الأعضاء؛

٣ - *يشجع* المدير التنفيذي على مواصلة تعزيز الإدارة المعتمدة على تحقيق النتائج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والعمل في إطار برنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، على استغلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، في بدء تنفيذ تحويل البرنامج إلى منظمة تعتمد على النتائج بصورة كاملة؛

٤ - *يطلب* من المدير التنفيذي أن يقدم إلى الحكومات تقارير منتظمة عن تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ وأن يقدم إلى مجلس الإدارة، في دورته العادية السادسة والعشرين، في عام ٢٠١١، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذه الاستراتيجية.

---

(٧) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، التعليمات الصادرة عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية في الأمم المتحدة، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ستتاح التعليمات على العنوان http://ppbd.un.org.

د.إ – ١٠/٤: العقد الدولي لمكافحة تغيّر المناخ

إن مجلس الإدارة،

إذ لا يزال يساوره القلق البالغ من أنّ جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، بما فيها أقلّ البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك البلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تواجه تزايد مخاطر الآثار الضارة الناجمة عن تغيّر المناخ، وإذ يشدّد على ضرورة الاستجابة للاحتياجات المتعلّقة بالتكيّف مع هذه الآثار،

وإذ يشير إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التّسليم بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يقتضي تعاون جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة ومناسبة وفقاً لمسؤولياتها المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته ولقدرات كل منها وأحواله الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يلاحظ أهمية النتائج العلمية لتقرير التقييم الرابع الذي أعدّه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتي تُسهم بصورة إيجابية في المناقشات الدائرة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي فهم ظاهرة تغير المناخ، بما في ذلك آثارها ومخاطرها،

وقد عقد العزم على رعاية روح التضامن والالتزام الدوليين التي أسفرت عنها نتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف التي هي بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، التي عُقدت في بالي بإندونيسيا خلال الفترة من ٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وكذلك خطة بالي الاستراتيجية (التي تُعرف أيضاً بصورة غير رسمية "بخريطة طريق بالي")،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بدعم جهود التخفيف من حدّة تغير المناخ والتكيف معه، التي تلتقي مع الجهود الرامية إلى الحدّ بقدر كبير من فقدان التنوّع البيولوجي، وبتعزيز مكافحة التصحّر، والقضاء على الفقر المدقع والمجاعة، والنهوض بالتنمية المستدامة، وتحسين مستوى عيش الفئات السكانية المتضرّرة والضعيفة،

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في اقتراح إعلان الفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ عقداً دولياً لمكافحة تغيّر المناخ، آخذاً في الحسبان قرار الجمعية العامة ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن إعلان السنوات الدولية، وإبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك قبل عقد دورتها الثالثة والستين.

د.إ – ١٠/٥: توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية

إن مجلس الإدارة،

إذ يتابع الاضطلاع بوظائفه ومسؤولياته حسبما هو مبيّن في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرّخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، بما في ذلك إبقاء حالة البيئة في العالم قيد المراجعة والاستعراض بغية ضمان تحديد أولويات المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الواسعة وكذلك تلقّيها الاعتبار المناسب والكافي من الحكومات، وتشجيع إسهام الجماعات العلمية الدولية ذات الصلة بالموضوع، وغيرها من الجماعات المهنية، في اكتساب المعارف والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها،

وإذ يشير إلى مقرّره ١/٢٢ بشأن الإنذار المبكّر والتقييم والرصد، ومقرّره ٦/٢٣ بشأن إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض، ومقرّره ٢/٢٤ بشأن حالة البيئة العالمية،

وإذ يرحب بما قام به المدير التنفيذي من إعداد ونشر لتقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، بما في ذلك الموجز الخاص بصناع القرارات الذي حظى بتأييد الجهات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة،

وإذ يرحب مع التقدير بالمساهمات العينية التي قدمت إلى تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع من جانب كل من الخبراء والحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمراكز المتعاونة والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، إضافة إلى البيان الذي اعتمده المشاركون في المشاورة الحكومية الدولية الثانية متعددة أصحاب المصلحة بشأن تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والتي اعتمدوا فيها الملخص لصانعي القرارات الوارد في التقرير،

١ – *يعرب عن قلقه العميق* المستمر إزاء القرائن الواردة في التقييم عن التغيّرات البيئية التي لا سابقة لها على كل المستويات، بما في ذلك حالات التخلّف الزمني الطبيعية منها والاجتماعية في التصدّي لهذه التغيّرات، والمخاطر التي تقترب فيها النظم الأحيائية المادية والاجتماعية من النقاط الحرجة التي قد تقع بعدها تغيّرات مفاجئة متسارعة وربما لا يمكن أن تنحسر، مع ما يُحتمل أن تنطوي عليه من تبعات سلبية على رفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة بالنسبة للفقراء والفئات المستضعفة في المجتمع؛

٢ – *يعترف* بأن التدهور البيئي الحالي يمثّل تحدّياً خطيراً للرفاه البشرى وللتنمية المستدامة وللسلم والأمن في بعض الحالات، وبأن منافع المبادرة إلى اتخاذ إجراءات عمل مبكّرة بالنسبة للكثير من المشاكل تربو على التكاليف المتكبّدة، وتمثّل فرصاً تُتاح للقطاع الخاص والمستهلكين والمجتمعات المحلية، لتعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي في السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

٣ – *يرحب* بالتقدم الذي تم إحرازه على العديد من الجبهات للتصدي للتحديات المبينة في التقرير ويشجع على توسيع قاعدة تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتطبيقها على نطاق أوسع؛

٤ – *يشدّد* على أن الانتقال نحو التنمية المستدامة قد ينطوي على خيارات قاسية بين دواعي القلق والمصالح في المجتمع، ممّا يلزم أن تدعمه مؤسسات مُحكمَة الإدارة وفعالة، وابتكارية

وموجّهة نحو تحقيق النتائج وقادرة على تهيئة الأوضاع المناسبة من أجل التغيير، وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يشجع هذه الجهود وأن يكون القدوة في هذا المضمار؛

٥ - يشجع الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور عامةٍ على العمل على مختلف الصُّعد العالمي منها والإقليمي والوطني والمحلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمنع حدوث تغيير بيئي غير مسبوق وتخفيف آثاره والتكيف مع هذا التغير البيئي غير المسبوق؛

٦ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يشجع وأن يدعم بقدر الإمكان الجهود التي تبذلها الهيئات الوطنية لإجراء تقييمات وطنية للتغير البيئي وتداعياته على التنمية وذلك داخل إطار خطة بالي الاستراتيجية؛

٧ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أيضاً، عند الاستفادة من التجارب المكتسبة من إعداد تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع والتقييمات الأخرى وكذلك التطورات الأخيرة الرامية إلى تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته القادمة، وبالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين:

(أ) صورة عامة لنطاق التقييم البيئي الدولي، وتحديد الثغرات المحتملة، وأوجه الازدواج وذلك بالتعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

(ب) خيارات لاحتمالات تطوير تقييم عالمي ذي موثوقية علمية وصلة بسياسات التغير البيئي وتداعياته على التنمية، وتشمل تحليلاً تكاليف كل خيار على حدة ومؤشراً تحليلاً لمنافعه.

المرفق الثاني

تقرير اللجنة الجامعة

المقرّر: السيد بونام شين (جمهورية كوريا)

مقدمة

١ - قرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ من دورته الاستثنائية العاشرة، إنشاء لجنة جامعة لتنظر في البنود التالية من جدول الأعمال: ٤ (أ) و٤ (ج) و٥ و٦. وتنظر هذه اللجنة أيضاً في مشاريع مقررات مقترحة أعدتها لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمجلس/المنتدى للنظر في اعتمادها وترد مشاريع المقررات في الوثيقة UNEP/GCSS.X/L.1.

٢ - وعقدت اللجنة الجامعة ٤ جلسات خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، برئاسة السيد جان دوسيك (الجمهورية التشيكية) وفقاً للمقرر الذي اتخذه المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى. وانتخبت اللجنة السيد بونام شين (جمهورية كوريا) ليعمل مقرراً لجلساتها.

أولاً - تنظيم العمل

٣ - وافقت اللجنة على اتباع برنامج العمل المحدد في ورقة غرفة اجتماعات تم توزيعها على أعضاء اللجنة في جلستها الأولى.

٤ - وكان أمام اللجنة، عند النظر في البنود المطروحة عليها، الوثائق المتعلقة بكل بند من البنود الواردة في جدول الأعمال المشروح لهذه الدورة (UNEP/GCSS.X/1/Add.1).

ثانياً - قضايا السياسات: حالة البيئة؛ البيئة والتنمية (البندان ٤ (أ) و ٤ (ج) من جدول الأعمال) متابعة نتائج اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٥ - بحثت اللجنة البنود ٤ (أ) و٤ (ج) و٥ معاً.

٦ - وبحثت اللجنة في جلستها الأولى، المعقودة بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، هذه البنود بعد أن قدّمها ممثل الأمانة. وبعد أن أشار ممثل الأمانة إلى أنّ الجلسة العامة الصباحية كانت قد تناولت بالوصف المفصّل أهمّ وثيقتين، أي نتائج التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية والاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة، ركّز على السياق والتحديات المتعلّقة بالبندين الفرعيين المعنيين بحالة البيئة والبيئة والتنمية. فمن حيث السياق، شدّد المتكلّم على ترجمة الكلام إلى إجراءات فورية وعلى التحوّل من النهج المفاهيمي إلى الأخذ بنهج عملي في تناول مسألة البيئة والتنمية. وتناول بالوصف التحديات الأربعة الأساسية التي يواجهها اليونيب في هذا الصدد وهي: تطوير البرامج؛

والتقييم والاتصال؛ والتحدي القطاعي؛ وتقديم الخدمات. وقال إنّ اليونيب يتعين عليه أن يعزز قدراته من أجل توطيد استجابته وتوجيهها نحو التحديات الحالية والناشئة وتوفير التوجيه والقيادة للمجتمع العالمي.

٧ - وفي المناقشة التي تلت ذلك توجّه الكثير من المتكلّمين بالشكر للأمانة على ما بذلته من جهود لإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة فيما رحّب بعضهم بتقديم هذه الاستراتيجية سنة قبل موعدها المقرر. وأعرب عدّة ممثلين عن دعمهم لصيغتها الحالية. وذهب عدد منهم إلى القول بضرورة الإشارة صراحة في الاستراتيجية إلى تعزيز قدرة اليونيب على مساعدة البلدان النامية على تلبية احتياجاتها من بناء القدرات العلمية. وقال ممثل آخر إنّه يتّفق في الرأي بضرورة التأكيد أكثر على خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، باعتبارها من القوى التي تدفع اليونيب فيما سيضطلع به من أعمال في المستقبل. وقال عدد من الممثلين إنّ الاستراتيجية المتوسطة الأجل ينبغي أن تكون متسقة مع الولاية المسندة لليونيب بحيث لا يسعى هذا الأخير إلى تطوير ولايات جديدة. وقال أحد المتكلّمين إنّ الاستراتيجية تكمّل تماماً الصكوك من قبيل مجموعة كارتاخينا وهي تساعد في تحديد دور اليونيب. وتحدّث آخر باسم البلدان النامية فقال إنّ هناك حاجة لإدراج سياسات المياه ضمن مجال الأولوية المتعلق بإدارة النظم الإيكولوجية.

٨ - وتساءل أحد الممثلين عن الكيفية التي سيجمع بها اليونيب ضمن إطار واحد جميع المؤسسات المتعددة الأطراف المشاركة في الإدارة البيئية. وقال ممثل الأمانة في الردّ على ذلك إنّ اليونيب سيحتاج في هذا الشأن إلى قيادة من الدول الأعضاء. وأضاف قائلاً إنّ المشاريع الكبرى لم يتم التغافل عنها والجهود ستستمر في الاعتماد عليها، وذلك على الرغم من أنّ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لم تشر إلى بعضها صراحة. وقال متكلّم آخر إنّه على الرغم من أنّ الاستراتيجية أُعدَّت بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين فإنّها كانت عملية موجهة من الأمانة وهي بذلك لا ينبغي أن تحلّ محل برامج العمل والميزانيات في تحديد أنشطة اليونيب. فعمل اليونيب ينبغي أن يستند إلى احتياجات الحكومات، فيما ينبغي أن تكون الاستراتيجية المتوسطة الأجل من المدخلات لوضع برنامج العمل. وأعرب أيضاً عن القلق من أن بعض البرامج الكبرى ستواجه صعوبة في استقطاب التمويل إذا هي لم تُدرج في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وإذا أصبحت الاستراتيجية هي أساس القرارات بشأن تخصيص الموارد من صندوق البيئة. وشدّد ممثل الأمانة على أنّ اليونيب ليست له سلطة التأثير في قرارات التمويل من دون موافقة الدول الأعضاء، وعلى أنّ الأولويات يتم تحديدها في برامج العمل لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢-٢٠١٣. وأشار ممثل آخر إلى أنّ الأمانة تولت تسيير العملية لأنّ الدول الأعضاء طلبت منها ذلك.

٩ - وشدّدت إحدى الممثلات على أنّه من المهم، بغض النظر عن تنقيح الاستراتيجية، مراعاة الآراء المعرب عنها في هذه المناقشات إذا كانت الاستراتيجية ستُستخدم لتوجيه الأعمال في المستقبل. وأضافت قائلة ينبغي، علاوة على الأولويات الست، إيلاء اهتمام لتعزيز مكاتب اليونيب الإقليمية وللدور الهام الذي يقوم به اليونيب في مساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها التنفيذية المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقالت متكلمة أخرى إنّه على الرغم من أنّ حكوماتها أيّدت الأولويات الست الواردة في الاستراتيجية، يتعين تخصيص موارد كافية لمهام اليونيب الرئيسية لكي يظلّ الدعامة الأساسية لهيكل الإدارة البيئية.

١٠ - وأثنى ممثلان على نوعية التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية، لكنّ أحدهما ذكر أنّ التقرير لم يتناول بما فيه الكفاية مشاكل التلوّث الساحلي. وأعرب آخر عن أمله في أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام الواجب للمسائل العاجلة التي أثارها التقرير مثل ضرورة التصدي لعجز البلدان النامية على تعبئة التمويل لتحقيق التنمية المستدامة.

١١ - وفيما يتعلّق بإدارة النفايات، شدّد أحد الممثلين على أهمية تعزيز إدارة النفايات الصناعية والطبية وإنشاء مرافق للنفايات الإلكترونية. وقال فيما يتعلّق بإدارة المواد الكيميائية إنّ المجلس ينبغي له أن يعبئ المزيد من الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية وإنّ هناك حاجة لتطوير وسائل تكفل بلوغ أهداف البرامج المعنية بهذه المواد. وأبرز المتكلّم في الختام أهمية تمويل الأنشطة الإقليمية، ولاسيما في منطقة المغرب، الهادفة إلى تدريب دوائر الجمارك على مكافحة الاتجار غير المشروع. ورحّب متكلّم آخر بجهود اليونيب في مجال إدارة المواد الكيميائية، ولا سيما تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى، ودعا البلدان الغنية والمجتمع الدولي عامة إلى توفير الأموال لتنفيذ النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية. فمن شأن هذا النهج أن يزوّد البلدان التي تواجه صعوبات في مجال التشريعات وغيرها من المجالات بالدعم على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ودعا المتكلّم أيضاً اليونيب إلى تعبئة ما يكفي من التمويل وإلى تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجال الزئبق.

ألف - تقديم مشاريع المقررات

١٢ - قدّمت السيدة أغنس كاليبالا، نائبة الممثل الدائم لأوغندا لدى اليونيب ورئيسة لجنة الممثلين الدائمين لدى اليونيب، لمحة عامة عن العمل الذي قامت به اللجنة تحضيراً لعقد الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وقدّمت السيدة كاليبالا خمسة مشاريع مقررات أعدتها اللجنة لكي ينظر فيها المجلس/المنتدى في هذه الدورة. وتتعلّق مشاريع المقررات، الواردة في الوثيقة UNEP/GCSS.X/L.1، بإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق وإدارة النفايات؛ وبالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ وبالاستجابة لنتائج التقرير الرابع عن توقّعات البيئة العالمية؛ وبالتنمية المستدامة في المنطقة القطبية الشمالية، باقتراح من موناكو؛ وبالسنة الدولية لمكافحة تغير المناخ، باقتراح من الجزائر.

١٣ - وأشارت السيدة كاليبالا إلى أنّ بعض الحكومات أعربت عن تحفظات بشأن بعض المقررات، مما اقتضى مواصلة المشاورات غير الرسمية قبل الدورة الحالية. وأفاد ممثل الجزائر بأنّه على إثر مشاورات غير رسمية حول مشروع المقرر الذي تقدّمت به حكومة بلده، تم تعديل المشروع الأصلي، الذي يقترح تعيين سنة دولية لمكافحة تغير المناخ، ليدعو إلى تعيين عقد دولي لمكافحة تغيّر المناخ. وعرض المتكلّم مشروع المقرر المنقّح ليؤكّد على أهمية توعية القطاع الخاص وعامة الجمهور بمسائل تغيّر المناخ وذلك من أجل تعبئة الأموال وشحذ الرأي العام، وليشير إلى أنّ عقداً من الزمن هو متّسع يتيح أكثر من غيره بلوغ تلك الغايات.

١٤ - وعرض أحد ممثلي الولايات المتحدة مشروع مقرّر مقدّم من حكومة بلده في ورقة غرفة اجتماعات. ويهدف المشروع إلى تحديد أولويات عمل المجلس/المنتدى في دوراته الاستثنائية. وقال إنّه من اليسير إرجاء الكثير من المسائل المثارة في دورة من الدورات الاستثنائية إلى الدورة العادية التالية لمجلس الإدارة. وشدّد مع ذلك على أنّ مشروع المقرّر لا يشكّل بأي حال من الأحوال محاولةً لتغيير

النظام الداخلي أو للحدّ من حقّ أي عضو من الأعضاء في اقتراح مشاريع مقررات. وبالمثل، ومن أجل الحدّ من عدد مشاريع المقررات التي ينبغي أن تنظر فيها دورات مجلس الإدارة، سوف يوضّح مشروع المقرّر أنّ مجلس الإدارة ليس بحاجة إلى اعتماد مقرر رسمي لكي يحيط علماً بتقرير من تقارير المدير التنفيذي ولكن تلك الإحاطة يمكن أن ترد في تقرير الدورة.

١٥ - ثم فتح الرئيس بعد ذلك الباب لمناقشة مشروع المقرر بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣. وقال عدّة ممثلين إنّهم لا يرغبون في المصادقة على وثيقة لم تتفاوض عليها الحكومات. ومع ذلك، أفادوا بأنّهم يساندون بالكامل استخدام الاستراتيجية كأداة تدعم اليونيب في تخطيط الميزانية وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، وكوسيلة لتشجيع التعاون بين إدارات اليونيب، وكدليل لوضع الإطار الاستراتيجي لليونيب. بيد أنّه كان ثمة ممثلين آخرين أعربوا عن استعدادهم لاعتماد مشروع المقرر كما هو، وأعربوا في الوقت نفسه عن استعدادهم لمواصلة النقاش من أجل التوصّل لحلّ يرضي الجميع.

١٦ - وسلّط عدّة ممثلين الضوء على مواضيع أو مجالات مواضيعية محدَّدة لم تظهر في الاستراتيجية المتوسطة الأجل ولكّنهم اعتبروها من الأولويات، وأعربوا عن قلقهم من أنّ استبعادها من الاستراتيجية قد يفضي في المستقبل إلى التغاضي عنها. واقترح أحد الممثلين إضافة فقرة في منطوق مشروع المقرر للإعراب عن هذه الشواغل، لكنّ ممثلين آخرين ارتأوا أنّه من غير الممكن حصر وذكر جميع مجالات الأولوية التي لا ترد في مشروع المقرر. وقال ممثل آخر إنه ينبغي زيادة تأكيد الطابع الشامل لمختلف المواضيع داخل الاستراتيجية.

١٧ - وأعرب ممثل للمجتمع المدني عن تقديره للتقدّم السريع المحرز في صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وأشار إلى تضمين شواغل المجتمع المدني في هذه الوثيقة، ثمّ شدّد على عدم تضييع زخم هذه العملية. واقترح بالخصوص مباشرة برامج وميزانية اليونيب على أساس الاستراتيجية بدلاً من تأخيرها حتى يستعرضها مجلس الإدارة في دورته العادية الخامسة والعشرين، أي بعد اثني عشر شهراً من الآن.

١٨ - وعلى ضوء هذه المداولات، شكّلت اللجنة فريق اتصال برئاسة السيد جيريمي روبرت (فرنسا) والسيد خوان كارلوس كو فيغا (المكسيك)، وأسندت له ولاية تتمثل في تزويدها في اجتماعها القادم بتوصيات حول ثلاث نقاط متصلة بمشروع المقرر بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة. أمّا النقطة الأولى فهي تتعلّق بما إذا كان ينبغي اعتماد الاستراتيجية بمقرر رسمي أم أنّه تتم الإحاطة علماً بها في تقرير هذه الدورة كأساس لمواصلة العمل دون حاجة إلى مناقشة نص وثيقة الاستراتيجية. وتتمثل النقطة الثانية في تضمين الاستراتيجية المقترحة برنامج عمل اليونيب وميزانيته، والنقطة الثالثة في تحديد وضع الشواغل البيئية الأخرى، مثل المياه ونقل التكنولوجيا، ضمن الاستراتيجية.

١٩ - وقدّم السيد دوسيك مشروع المقرر بشأن إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق وإدارة النفايات (الوثيقة UNEP/GCSS.X/L.1). وأعرب بعض الممثلين، في المناقشة التي تلت ذلك، عن تأييدهم لمبررات مشروع المقرر المقدّم من الولايات المتحدة الأمريكية، وقالوا إنّه من الأفضل استغلال الحيز الزمني المحدود المتاح في الدورات الاستثنائية لمجلس الإدارة في المشاورات الوزارية بدلاً من استخدامه في مفاوضات غالباً ما تطول بشأن نصوص مقررات يكون من المناسب أكثر تناولها، ما لم

تكن عاجلة، خلال الدورة العادية لمجلس الإدارة وأيد بعض الممثلين الاقتراح القاضي بألا يتناول المجلس أي مقررات سوى المقررات الضرورية لتحقيق أغراضه.

٢٠ - وأشار عدّة متكلمين إلى ضرورة التسليم بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني بالزئبق، فيما أضاف آخر بالقول إنّه ينبغي أيضاً تشجيع أوجه التآزر فيما بين اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. واقترح أحد الممثلين إدخال تعديل على مشروع المقرر بشأن إدارة المواد الكيميائية لكي يشمل أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وكذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ثم أقرّت اللجنة مشروع المقرر لكي ينظر فيه المجلس/المنتدى وربما يعتمده.

٢١ - وأكد ممثل آخر أنه لتمكين الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني بالزئبق من أن يقدم لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الحادية والعشرين توصيات وخيارات تتوافق عليها الآراء، ينبغي للدول الأعضاء أن تعد مجموعات من الحلول العملية وتتبادلها قبل انعقاد الاجتماع الثاني للفريق العامل المقرر عقده في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٢ - نظرت اللجنة الجامعة في جلستها الثانية صباح الخميس الموافق ٢١ شباط/فبراير في مشروع مقرر بشأن الاستجابة لنتائج تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع (*GEO-4*). وكان هناك تأييد عام أثناء المناقشة للتقرير ولمشروع المقرر، وإن كان بعض الممثلين قد قالوا إن مشروع المقرر يحتوي على مواطن ضعف وأنه ليس ضرورياً.

٢٣ - وامتدح الكثير من الممثلين الجهود التعاونية التي بذلت في وضع تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع والأساس العلمي الذي يوفره لعمل صناع السياسات والقرارات. وقد رؤي بشكل عام أن التقرير دعم موقف اليونيب بوصفه الوكالة البيئية الرائدة داخل الأمم المتحدة. بيد أن بعض الممثلين وجهوا الانتباه إلى عدم الدقة في النص والبيانات، وأشار أحدهم إلى أن الحكومات أو أصحاب المصلحة لم يصادقوا على التقرير ككل.

٢٤ - وتساءل أحد الممثلين عن مدى توفر التمويل الكافي لتنفيذ التدابير الموصى بها في التقرير. ورد ممثل الأمانة بأن الحاجة ستدعو إلى توفير موارد. ووجه أحد الممثلين الانتباه إلى دور نيوزيلندا بوصفها المضيف الرئيسي لليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الذي يتخذ شعار "فالنكسر عادة استهلاك الكربون" الذي يشجع على اتباع نمط حياة منخفض للكربون.

٢٥ - وقال من يؤيدون مشروع المقرر إنه يتمشى مع الشعور العالمي بالاستعجال إزاء التغير البيئي؛ وإنه يرسل إشارة إيجابية بأن اليونيب ينوي ترجمة قاعدة معارفه القوية إلى عمل وطيد وفوري، وأنه يساعد في تعزيز قدرات اليونيب على الرصد والتقييم؛ وإنه يشجع صناع القرارات على اتخاذ إجراءات أكثر جرأة وأكثر ابتكاراً؛ وأنه يساعد في بناء علاقة بين اليونيب والهيئات والمنظمات الأخرى.

٢٦ - وأعرب بعض الممثلين عن تحفظات إزاء جوانب من مشروع المقرر، بما في ذلك تركيزه على المشاكل والصعوبات وليس على الحلول؛ ولغته وقصوره في إعطاء الأهمية الواجبة لتحديد أفضل الممارسات ونشرها؛ وإسناده لليونيب أدواراً لا شأن له في القيام بها، مثل رصد الأهداف البيئية ووصفها؛ ونقص الاهتمام بالعمليات التصاعدية التي ترتكز على الحكومات والتي ينبغي أن تميز تقييمات المستقبل. وقال أحد الممثلين إن التفاوض حول مشروع المقرر سيحول الاهتمام بشكل لا داعي له عن المناقشات الوزارية، مشيراً إلى أن تقارير توقعات البيئة العالمية السابقة لم تكن موضوعاً لمشاريع مقررات من قبل مجلس الإدارة؛ ولذلك فإنه يقترح صرف النظر عنه.

٢٧ - تم تشكيل فريق صياغة في أعقاب المناقشات يرأسه ممثل سويسرا لمواصلة العمل على مشروع المقرر مع الأخذ في الاعتبار بالتعليقات التي أدلي بها أثناء الحوار.

٢٨ - كان هناك تأييد واسع لمشروع مقرر بإعلان عقد دولي لمكافحة تغير المناخ، خصوصاً من ممثلي الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب الكثير منهم عن رأي مفاده أن من المهم اغتنام التأييد السياسي القوي الذي اكتسبه الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ التابع للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في بالي من أجل إبقاء تغير المناخ في مقدمة جدول الأعمال البيئي ليس هذا فحسب وإنما في مقدمة جدول الأعمال السياسي الدولي أيضاً. وأشار أحد الممثلين إلى أنه على الرغم من زيادة الوعي في الأوساط الحكومية الدولية بقضايا تغير المناخ، فإن تخصيص عقد دولي سيساهم في زيادة الوعي الوطني بتلك القضايا.

٢٩ - وقال أحد المتكلمين إن مشروع المقرر يستحق الثناء ولكن بالنظر إلى أن إعلان عقد دولي ناجح يتطلب دراسة مستفيضة وإعداداً شاملاً، ينبغي إرجاء النظر في مشروع المقرر في الوقت الراهن. وأشار متكلم آخر إلى أنه نظراً إلى أن الطاقات البشرية والموارد المالية استنفدت حالياً إلى حد كبير من جراء الجدول الزمني المزدحم للاجتماعات من أجل اختتام العملية التفاوضية بموجب خطة طريق بالي قبل نهاية عام ٢٠٠٩، فإنه ينبغي إرجاء النظر في مشروع المقرر. وقال إنه قد تم بالفعل اجتذاب اهتمام جماهيري كاف لقضية تغير المناخ. ورد آخرون بأن هذا هو الوقت المناسب لإعلان عقد تغير المناخ، حيث أنه سيتوافق مع الجهود الدولية المبذولة حالياً للتصدي لتغير المناخ. ورحب أحد المتكلمين بأن مشروع المقرر جمع بين الالتزامات القائمة لذا لن تترتب عليه آثار كبيرة في الميزانية. وأشار ممثل آخر إلى أنه بالنظر إلى أن معظم الإجراءات المطلوبة في إطار العقد ستكون على الصعيد الوطني، فإنها لن تؤثر بالضرورة على ميزانيات المنظمات الدولية ذات الصلة.

٣٠ - قال أحد الممثلين إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد لا تكون الهيئة الأنسب لاعتماد مقرر بشأن إعلان عقد دولي بشأن تغير المناخ. ورد ممثل آخر على ذلك بأن اليونيب، بوصفه المنظمة البيئية الدولية الرائدة، يحتل وضعاً يمكنه من اعتماد مقرر عن ذلك الإعلان، ولكنه قال إنه إذا تم اعتماد المقرر فإنه ينبغي خلق صلات مع الاتفاقية لكفالة نجاح تنفيذه. وأوضح متكلم آخر أن المقرر لا يعدو أنه يوصي بأن تعلن الجمعية العامة عقداً دولياً ومن ثم فلن يكون اليونيب نفسه الذي يصدر الإعلان. وأبلغ ممثل الأمانة اللجنة بأنه تمت استشارة أمانة اتفاقية تغير المناخ بالفعل بشأن مشروع المقرر وأنها لم تبد أي اعتراض.

٣١ - وقال عدد من الممثلين إنه على الرغم من تحبيذهم لمشروع القرار، فإنه قد يتعين إدخال بعض التعديلات على النص. فمثلاً، هناك إشارات إلى أن التنفيذ سيتم من خلال لجان تغير المناخ الوطنية، والتي قد لا يكون لها وجود في جميع البلدان. ورحب أحد الممثلين على وجه الخصوص بالعنصر الذي يُعنى بالمواطنين من العقد المقترح وأشار أيضاً إلى أنه بالنظر إلى أن ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ قد اقترح كعقد دولي للصحارى والتصحر، فقد تكون هناك فرصاً لتطوير أوجه تآزر.

٣٢ - ووافقت اللجنة، بالنظر إلى عدم وجود توافق آراء، على إنشاء فريق صياغة غير رسمي صغير من الأطراف المهتمة، واختيار ممثل موريشيوس كحلقة اتصال. وقد طُلب من الفريق أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في اجتماعها المقبل عما حققه من تقدم.

٣٣ - قدم ممثل موناكو نسخة معدلة من مشروع القرار الذي اقترحته حكومته بشأن التنمية المستدامة في المنطقة القطبية الشمالية. وقد جاءت النسخة المعدلة نتيجة للمشاورات التي جرت منذ الاجتماع الأخير للجنة الممثلين الدائمين لدى اليونيب. ووجه الشكر إلى جميع من انخرطوا في المشاورات على ما قدموه من مساهمات وشدد على أهمية حماية مثل هذه المنطقة الهشة من كوكب الأرض. وفي المناقشات التي تلت ذلك، اتفق ممثلون آخرون في الرأي مع المشاعر التي أعُرب عنها في مشروع المقرر، مشيرين إلى أن اليونيب مراقب لدى مجلس القطب الشمالي وإلى أن التعاون الدولي المعزز في مجلس القطب الشمالي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مسألة هامة. ووافقت اللجنة على مشروع المقرر وعلى إحالته لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للنظر فيه وفي اعتماده.

٣٤ - قال ممثل الولايات المتحدة لدى تقديم المقرر المقترح من بلده إن المقرر يستهدف تركيز الدورات الاستثنائية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على المناقشات الوزارية للمنتدى وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣، وقصر المقررات التي تتخذ في الدورات الاستثنائية على الأمور الملحة والتي لا يمكن إرجاؤها إلى دورة عادية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وطمأن اللجنة بأن المقرر لا يستهدف تغيير النظام الداخلي أو منع الحكومات من تقديم مشاريع مقررات أو الحيلولة دون اتخاذ مقررات في الدورات الاستثنائية.

٣٥ - أعربت حكومات كثيرة في المناقشات التي دارت عن تعاطفها مع الأهداف العامة التي يرمي إليها مشروع المقرر. ومع ذلك، أعرب بعض الممثلين عن الانشغال لأنه إذا ما أعتمد مشروع المقرر فإنه سيضر بعمل مجلس الإدارة وصورته. وأشار أحد الممثلين إلى أن القضية لم تثر قبل اعتماد القرار ٢٤٢/٥٣ لأن الدورات الاستثنائية كانت تعقد عندما تمس الحاجة إليها فقط. بيد أن عقد دورة استثنائية منتظمة بالاقتران مع اجتماع للمنتدى البيئي الوزاري العالمي شاهد على أهمية مثل هذا التجمع. فإذا ما عرقلت قدرة مجلس الإدارة على اتخاذ مقررات في دوراته الاستثنائية فقد يختار الوزراء حينئذ ألا يحضروها، وهو ما قد يخفض من شأن الدورات الاستثنائية.

٣٦ - قال ممثل الولايات المتحدة، رداً على العديد من الشواغل المثارة، إن مشروع المقرر لا يعتبر بأي حال من الأحوال محاولة لتعديل النظام الداخلي؛ ولا يسعى إلى الحد من سلطة مجلس الإدارة في اتخاذ مقررات، وإنه إذا ما اعتمد لن يطبق بأثر رجعي. وقال إن الولايات المتحدة بسعيها إلى كفالة

ألا تتناول الدورات الاستثنائية إلا القضايا التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، تهدف إلى إيلاء تركيز أكبر على المنتدى البيئي الوزاري العالمي. بيد أن أحد الممثلين أشار إلى أن عدد مشاريع المقررات التي تعرض على مجلس الإدارة في كل دورة استثنائية آخذ في التناقص بالفعل. وقال إن ذلك يبين أن الممثلين يفكرون بالفعل في الاتجاه الصحيح؛ ولذلك فإن مقرراً بهذا الشأن ليس له ضرورة وقد يسبب خلطاً أيضاً. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن يشير تقرير اللجنة عن الدورة الحالية للمجلس/المنتدى إلى الحاجة إلى تقليل عدد المقررات. وأيد ممثل آخر بشدة الرأي القائل بأن التقارير لا تتطلب مقررات.

٣٧ - أعرب ممثل الولايات المتحدة عن استعداده للعمل على لغة مشروع المقرر لجعله أكثر إيجابية. وقال ممثلون آخرون إن لديهم أفكاراً لتوضيح مضمون المشروع. ولذلك طلب الرئيس من ممثل الولايات المتحدة أن يضطلع بمشاورات غير رسمية مع الأطراف المهتمة على هامش الاجتماع للتوصل إلى توافق آراء وأن يقدم تقريراً إلى اللجنة عن نتائج هذه المشاورات. وأفاد ممثل الولايات المتحدة في وقت لاحق بأنه أجرى مشاورات واسعة النطاق مع ممثلي الوفود الأخرى. وقال إن معظمهم يؤيدون موضوع مشروع المقرر ولا سيما الأفكار المتعلقة بضرورة تركيز الدورات الاستثنائية على المناقشات الوزارية؛ وتقليل عدد مشاريع المقررات التي ينظر فيها في الدورات الاستثنائية وضرورة التركيز فيها على الأمور العاجلة؛ وعدم الحاجة إلى مقرر لقبول تقرير المدير التنفيذي. بيد أنهم، رغماً عن اتفاقهم مع الأفكار التي قام عليها المقرر، يرون أن إصدار مقرر ليس بأفضل طريقة للمضي قدماً في هذه الأمور، ولعله من الأفضل مجرد الإشارة إليها في تقرير الدورة. وبناء عليه فقد سحب ممثل الولايات المتحدة مشروع المقرر المقترح من حكومته وطلب تسجيل ملاحظاته في التقرير الحالي.

٣٨ - وطلب الرئيس من السيد روبرت، الرئيس المشارك لفريق الاتصال الذي يركز على مشروع القرار المتعلق بالاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيب للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، أن يطلع اللجنة على نتيجة مداولات الفريق. وقدم السيد روبرت مشروع المقرر المنقح الذي وضع في شكل ورقة غرفة اجتماع واستعرض التغييرات التي أجريت في جوهر المشروع وروعيت فيها الشواغل التي أثيرت في المناقشة العامة. وقال ممثل الأرجنتين الذي تحدث باسم مجموعة الـــ ٧٧ والصين إن القضايا التي تهم المجموعة قد أدرجت في المشروع المنقح، ولا سيما منها الاستعراضات المؤقتة لتنفيذ الاستراتيجية، وإن سادتها روح المناقشات تعاونية وكانت بناءة. وأضاف أن بلده يعلق أهمية كبيرة على المقرر ١١/٢٤ بشأن سياسة اليونيب في مجال المياه وعلى برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث البرية، وبناء عليه فإن دمج السياسة المتعلقة بالمياه وبرامجها في الاستراتيجية المقترحة أمر حتمي. وأقرت اللجنة مشروع المقرر لينظر فيه المجلس/المنتدى وفي إمكانية اعتماده.

٣٩ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة بعد ظهر الخميس ٢١ شباط/فبراير، نظرت اللجنة الجامعة مرة أخرى في مشروع المقرر بشأن الاستجابة لنتائج تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع. وقدم رئيس فريق الصياغة النص الذي اتفق عليه الفريق. وقال ممثل أحد الكيانات الإقليمية للتكامل الاقتصادي إن عبارة "إلى المدى المشروح في الموجز الموضوع لصانعي القرار" الذي أدرج بعد كل إشارة إلى التقرير كنتيجة للمشاورات، يحدّ بصورة لا لزوم لها من تطبيق التقرير، وخاصة نظراً إلى أن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها سوف تستخدم التقرير على النحو الذي تعتبره ملائماً. وكرر ممثل آخر الإعراب

عن رأي حكومته بأن القرار غير ضروري. غير أنه أبدى استعداده لدعمه إذا أُدرجت فيه العبارة التي اقتبست أعلاه. وقال إن هذه العبارة أساسية لأن الموجز الموضوع لصانعي القرار هو الجزء الوحيد في التقرير الذي تم التفاوض عليه في المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة. وقال إن الحكومات وغيرها من الأطراف تستطيع أن تستخدم التقرير حسب الاقتضاء. بيد أن تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع بكامله ليس نصاً متفاوضاً عليه، وهو وفقاً لرأي حكومته، تعتريه بعض العيوب، وبالتالي لا ينبغي قبوله دون تحفظات في مقرر لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٤٠ - ونظراً إلى عدم وجود توافق آراء بشأن مشروع المقرر، اتفق على عدم تقديمه لنظر المجلس/المنتدى.

٤١ - وفي أعقاب المناقشة حول مشروع المقرر المتعلق بتقرير توقعات البيئة العالمية الرابع عرضت ممثلة إحدى الدول اقتراحات لإعداد التقرير الخامس وقالت إنه ينبغي أن يعد بناء على مستوى أفضل من المشاورات ومساهمة أكثر توازناً من كل المنظمات ودمج الأعمال العلمية بصورة أفضل. وقالت أيضاً إن تقارير توقعات البيئة العالمية المقبلة ينبغي أن تكون أكثر تركيزاً على المجالات التي يتمتع فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بميزات نسبية.

٤٢ - أعلن الرئيس، في الجلسة الرابعة، المعقودة صباح الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير، أن المشاورات تواصلت حول مشروع المقرر المتعلق بتقرير توقعات البيئة العالمية الرابع الذي اتفقت اللجنة في اليوم السابق على عدم عرضه على المجلس/المنتدى للنظر فيه، وانه تم التوصل إلى نص توفيقي معروض على اللجنة في صورة ورقة غير رسمية. ونظرت اللجنة في النص التوفيقي لمشروع المقرر ووافقت على عرضه على المجلس/المنتدى للنظر فيه وفي اعتماده.

٤٣ - وأفاد ممثل موريشيوس، في نفس الجلسة، بأن فريق الصياغة المعني بمشروع المقرر المتعلق بإعلان عقد دولي للتصدي لتغير المناخ توصل إلى اتفاق على مشروع المقرر. ووافقت اللجنة على عرض مشروع المقرر على المجلس/المنتدى للنظر فيه وفي اعتماده.

باء - عروض أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

٤٤ - قدم فريق من ممثلي الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في الجلسة الثالثة المعقودة بعد ظهر الخميس ٢١ شباط/فبراير، عروضاً في إطار موضوع "الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والإدارة البيئية الدولية" تبعها نقاش متبادل. وقد ترأس الجلسة السيد يانوس باشتور، مدير فريق الإدارة البيئية. وقال إن الهدف من الجلسة هو استطلاع الطرق للاستجابة استجابة متماسكة لنتائج تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الإدارة البيئية الدولية من خلال اتباع نهج مبتكرة للاتصال وتشارك المعلومات وهي مجالات تنطوي على فرص للاتفاقات البيئية الدولية للقيام بدور رئيسي فيها.

٤٥ - وتألف فريق المتحدثين من السيد لوك غناكاديا، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والسيد ماركو غونزاليس الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون في اليونيب، والسيدة ماريا نولان، كبيرة الموظفين في الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛ والسيد دونالد كوبر، الأمين التنفيذي لاتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم؛ والسيد انادا تييغا، الأمين العام لاتفاقية الأراضي

الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار)؛ والسيد وليم وينستكرز، الأمين العام لاتفاقية الاتجار الدولي في أنواع النباتات والحيوانات المعرضة للانقراض؛ والسيد روبرت هيبوورث، الأمين التنفيذي لاتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة؛ والسيدة ماري - كريستين غرييو، الأمينة التنفيذية للاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي؛ والسيد إبراهيم الشافعي، المسؤول عن البرنامج (المسؤول التقني) بأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

٤٦ - وتناول السيد غناكاديا مسألتين رئيسيتين: التدخل المركز على مختلف المستويات ومجالات التآزر داخل الاتفاقيات والاتفاقات وبينها. وقال إن هدف تحسين الإدارة ينبغي أن يتمثل في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي: على الصعيد الوطني عن طريق المزيد من مجالات التآزر في خطط التنمية الوطنية؛ وعلى الصعيد العالمي، عرض الدعم للعمليات الوطنية وغيرها. ومن المسائل الرئيسية هي أنه في ظل سرعة وتيرة التغير البيئي، ما مدى إمكانية تحقيق تحسينات هامة في الإدارة عن طريق إجراء تغييرات مؤسسية. وقال إن الأمم المتحدة ينبغي أن تظهر تكيفاً ومقدرة على إعادة هيكلة نفسها، وذلك بإعادة بناء قدراتها واستخدام طائفة من النُهُج للاستجابة بمرونة للمشاكل الناشئة. وفي هذا الخصوص، تشدد استراتيجية العشر سنوات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على ضرورة إيجاد مجالات تآزر من أجل حفز العمل، انطلاقاً من إدراك العلاقة بين التصحر وتغير المناخ. واختتم بقوله إنه في حالة اتباع نهج المجموعات لأسباب تنظيمية، يجب أن تستند هذه المجموعات إلى مواضيع رئيسية ذات روابط محددة فيما بينها.

٤٧ - وأشار السيد غونزاليس إلى أنه عندما كان يجري التفاوض على بروتوكول مونتريال في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، لم تكن هناك أية بدائل معروفة للمواد المستنفدة للأوزون، ولم يكن هناك فهم واضح للعلاقة بين استنفاد طبقة الأوزون وتغيّر المناخ ولا تفهم واضح لأثر استنفاد الأوزون على العمليات الطبيعية والبيولوجية والكيميائية. ومع ذلك اقنع المجتمع العلمي الحكومات على ضرورة العمل الفوري على حماية طبقة الأوزون وبأن تكلفة الإحجام عن العمل ستكون أعلى كثيراً عن تكلفة العمل المبكر. وقال إن بروتوكول مونتريال موجه نحو تحقيق النتائج ويركز على الامتثال لتدابير الرقابة على المستويين الوطني والدولي وعلى مساعدة البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها. وبروتوكول مونتريال يعلّق قيمة كبرى على التقييمات التقنية والعلمية والبيئية لكفالة حصول الحكومات على معلومات موثوقة تستند إليها في اتخاذ قراراتها. وأشار إلى أن الأطراف في البروتوكول اتخذت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قراراً تاريخياً بتعجيل جدول التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورو فلورية في دائرة الاستعمال من أجل تعزيز البروتوكول وبسبب ما لذلك من الآثار المفيدة بالنسبة إلى تغير المناخ. وكان إيجاد مثل هذه المجالات من التآزر تحدياً رئيسياً أخذه بروتوكول مونتريال على محمل الجدية وتقوم أمانة الأوزون، مدفوعة بهذه الروح، بدعوة الاتفاقات البيئية الأخرى، بصورة منتظمة، إلى اجتماعاتها وتشجعها على عقد أحداث جانبية. كما أنها تنشر رسالة أخبارية دورية عن الروابط فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتطلب من الأمانات الأخرى مدخلات ومساهمات في النشرة. وأعرب السيد غونزاليس عن اعتقاده بأن هناك فرصاً كثيرة متاحة لأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج البيئة لتعزيز ودعم مجالات التآزر. على أنه أضاف أن تشارك المعلومات أمر أساسي لهذه العملية.

٤٨ - وأطلعت السيدة نولان الممثلين على أن الصندوق المتعدد الأطراف قام منذ إنشائه في ١٩٩١، بدعم الأنشطة في ١٤٦ بلداً، منها ١٤١ بلداً تلقت دعماً لبناء القدرات لمشاريع في مجالات تقوية المؤسسات أو التدريب أو إقامة شبكات إقليمية. وقد خصص الصندوق أكثر من بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل الإزالة التدريجية لكمية بلغت ٠٠٠ ٢٢٠ طناً من المواد المستنفدة للأوزون، مما أزال نحو ألف مليون طن متري (١ جيجاتون) من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وأعربت بدورها أيضاً عن ترحيبها بالقرار التاريخي الذي اتخذته الأطراف في بروتوكول مونتريال بتعجيل التخلص من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. غير أنها قالت إنه لا تزال هناك تحديات مثل كيفية تقديم المستوى الصحيح من الدعم للبلدان النامية لتمكينها من مواجهة التزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال وكيفية موازنة ذلك الدعم بالحاجات التي تفرضها التحديات البيئية الأخرى مثل تغير المناخ. ومن التحديات الأخرى إيجاد المزيد من أوجه التآزر فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتطوير مزيد من البدائل للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، بما في ذلك البدائل التي تتصدى للآثار المزدوجة لاستنفاد طبقة الأوزون وتغير المناخ. على أنها أضافت أن ثمة فرصاً آخذة في الظهور. مثلاً، تحتاج الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أن تجمّع مواردها لمزيد من بناء القدرات. كما أن الصندوق بما له من هيكل إدارة مرن يمكنه من التكيّف مع الظروف المتطورة، مجهز تجهيزاً جيداً لتحقيق أهدافه، ومع ذلك يظل معتمداً على الدعم المتواصل من البلدان المانحة والمستفيدة.

٤٩ - وشرح السيد كوبر، الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية استكهولم والأمين التنفيذي المشارك لأمانة اتفاقية روتردام، الهيكل الإداري للاتفاقيتين اللتين تداران إدارة مشتركة إلى حد كبير. وقال إنه بما أن هذه الإدارة أثبتت نجاحها قد تود الدول أن تعتبرها نموذجاً لمجالات بيئية أخرى، ذلك أن الأمانتين تتشاركان في الخدمات الإدارية ولهما الإذن بالتنفيذ المشترك للأشغال العملية مثل بناء القدرات والمساعدة التقنية على المستويين الإقليمي والوطني. وتجري حالياً دراسة إمكانية إضافة اتفاقية بازل إلى هذه الترتيبات. وعلاوة على ما يتيحه هذا النهج، من وفورات من حيث التكاليف والكفاءة المحسّنة، فإنه يمكّن الوكالات المعنية الموجودة في بلد واحد من أن تضم جهودها لتنفيذ برنامج المواد الكيميائية بصورة مشتركة. ومن المنافع الأخرى للهيكل الإداري لاتفاقية روتردام أنه يحظى بدعم وكالتين رئيسيتين هما: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي ألحق الأمين التنفيذي المشارك للسيد كوبر بها. وقال إنه يمكن بهذه الطريقة تطوير مجالات تآزر بين المنظمتين، ثم شرح التطورات الأخيرة في برامج الأمانتين التي شملت تحولاً نحو المشاريع الشاملة المتعددة أصحاب المصلحة، والتي تعالج مسائل محددة بموجب الاتفاقيتين وتقدم صفقة شاملة يمكن للدول أن تستغلها بغض النظر عن المنطقة التي توجد فيها وقد تجنبت الأمانة باتباعها مثل هذا النهج، تكرار مبادرات الآخرين واستفادت من الروابط بالوكالات الأخرى وكفلت الفائدة القصوى من الموارد.

٥٠ - وقال السيد تييغا إن مهمة اتفاقية الأراضي الرطبة هي حفظ الأراضي الرطبة واستخدامها المستدام بغية المساهمة في التنمية المستدامة عن طريق العمل الوطني والإقليمي والدولي. وذكر أن الأراضي الرطبة هي نظم إيكولوجية هامة لها صلة بالماء من الجبال إلى البحر وهي تشمل الأنهار والبحيرات والسهول الفيضية ومصاب الأنهار والدلتات والمناطق الساحلية، ولذلك فهي تشمل أيضاً النظم الإيكولوجية البحرية. ومما له أهمية حاسمة أن نفهم أهمية الأراضي الرطبة من حيث التخفيف من

آثار تغير المناخ والتكيف معه وبالنسبة إلى مجالات مثل الأمن الغذائي، وإنتاج الطاقة، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض وإمدادات المياه. كما شرح بإيجاز دور الأراضي الرطبة في حوض الأمازون وكيف أن حمايتها أمر حيوي لحماية الغابات ومن ثم لمنع التصحر. وأعلن أن النهج الرئيسي الذي تعتمده اتفاقية الأراضي الرطبة هو تطوير شراكات مع المنظمات ذات الصلة والجهات الفاعلة على الأصعدة المحلي والوطني والدولي لكفالة أن تكون الأراضي الرطبة مشمولة في برنامج التنمية المستدامة.

٥١ - وقالت السيدة فان غريلو إن اتفاق حفظ القشريات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، الذي أبرم في عام ١٩٩٦ وبدأ نفاذه في عام ٢٠٠١ ما زال اتفاقاً صغير العمر، ومع ذلك استطاع بالفعل أن ينفذ عدداً من المبادرات بسبب التزام البلدان المعنية والعلماء المعنيين. غير أنه لم تتوافر بعد أي معلومات عن أثر هذه المبادرات على الأنواع التي يسعى الاتفاق لحفظها. وأعربت عن أملها في أن يتسنى ذلك في السنوات المقبلة. وذكرت أن ثمة هدفاً آخر يهدف الاتفاق إلى تحقيقه في غضون ذلك، هو إدماج التنوع البيولوجي في السياسات الحكومية وأعمال الوزارات. ويتطلب الأمر قيام صلات بين السياسيين والقطاع الخاص بغية جمع الأموال لاستهداف مجالات معينة. ومع أن الاتفاق معني أساساً بالحفظ، فإن المشاكل التي يحاربها سببها الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك يلزم العمل مع أولئك الذين يباشرون مثل هذه الأنشطة بغية إيجاد حلول للمشاكل. يضاف إلى ذلك أن التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية العاملة في نفس المنطقة أو في نفس ميدان الخبرة يعتبر مسألة جوهرية. ويمكن لبرنامج البيئة أن يوجد مجالات للتآزر بين المنظمات بل وحتى أن ييسر التوصل إلى اتفاقات من شأنها أن تزيد إلى أقصى حد قيمة ذلك التعاون. ومن الجوهري، علاوة على ذلك، أن يكون هناك بين كل أصحاب المصلحة تفهم مشترك للمشاكل، مما يمكنهم من العمل على التحرك معاً إلى الأمام في حل تلك المشاكل.

٥٢ - وقال السيد الشافعي إن تحولاً حصل في إطار اتفاقية بازل من المراقبة على الصعيد الدولي إلى دعم التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي، كما يتضح من الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الاتفاقية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢. ونظراً إلى ما نجم عن ذلك من زيادة كبرى في نطاق مهام الأمانة، أصبح ضرورياً إعادة التفكير في طريقة العمل والدور الرئيسي للأمانة. ومثلها مثل أي أمانة صغيرة، فإن دورها الأساسي هو الحفز والتيسير. وكما هو الحال في المنظمات الأخرى لم يزدد التمويل للأنشطة بما يتماشى مع التوقعات المتزايدة. وشدد السيد الشافعي على ضرورة زيادة التوعية بالقضايا التي تتصدى لها اتفاقية بازل كيما تحظى بالدعم السياسي والمالي. وقد أبرزت حوادث مثل إغراق النفايات السامة في كوت ديفوار عام ٢٠٠٦ أن الاتفاقية لا تزال ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو. ومضى قائلاً إن إدارة النفايات الإلكترونية أصبحت من المشاكل الناشئة بالنسبة إلى الأمانة التي أقامت شراكات مع المنظمات ذات الصلة، ومع الحكومات والقطاع الخاص والصناعة، والمجتمع المدني لوضع نهج مبتكرة شاملة للقطاعات للإدارة السليمة للنفايات. وقال إن مبادرة شراكة الهواتف النقالة مثال ناجح وأن العمل جار حالياً بشأن مبادرة مماثلة تتناول معدات الحواسيب ومستلزماتها. وتشترك اتفاقية بازل مع اتفاقيتي روتردام واستكهولم في تطوير مجالات التآزر فيما بينها وتعمل عن كثب مع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وهيئات مثل منظمة الجمارك العالمية.

٥٣ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب العديد من الممثلين عن تقديرهم للروح والأنشطة التعاونية التي تم ترسيخها فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وخاصة لإمكانات التآزر وللكفاءة في تحقيق أهداف هذه الاتفاقات. ولم تكن الشراكات وحدها فيما بين هذه الاتفاقات هي التي اعتبرت مفيدة بل وكذلك ما تتبعه من نهج كلي نحو تنفيذها على الأصعدة الوطنية والإقليمية وعلى الصعيد الدولي. وتم إبراز التنسيق الجاري بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة فيما بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بوصفه تطوراً إيجابياً يساهم في نمو الإدارة البيئية الدولية. ولاحظ عدة ممثلين أن البلدان النامية قد تحتاج إلى بناء القدرات أو إلى دعم آخر لضمان التآزر في التنفيذ على الصعيد الوطني الذي قد يتخذ شكل مشاريع رائدة وبعثات ميدانية من الأمانات أو اشتراك شعبة تنمية السياسات والقانون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتم التسليم بأهمية التنفيذ المنسق على الصعيد الوطني، فيما اعتبر دعم برنامج البيئة من خلال خطة بالي الاستراتيجية أمراً مستصوباً. وأُشير إلى أن البلدان ليست جميعاً أطرافاً في جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف، الأمر الذي يمكن أن يثير مسائل قانونية. وأن الأنشطة التعاونية فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تخضع لموافقة هيئات إدارات كل منها ولتوجيهاتها. وذكر أن التنفيذ على المستوى دون الإقليمي يمكن أن ينسق بصورة أفضل حين تكون الدول المجاورة أطرافاً متعاقدة في نفس الاتفاقات. ويفضل البعض اتخاذ النهج التدريجي إزاء التآزر بين الاتفاقات لكونه يتيح إمكانية تشاطر الدروس والخبرات المستفادة من التنسيق. وذكر أحد الممثلين أن اليونيب، يحتاج، من أجل القيام بولايته بصورة فعالة، لأن يعمل بالتعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في حدود أُطر عملها والتوجيهات المقدمة. واختتم الرئيس المناقشة ملاحظاً أن التعاون والتآزر يتم بالفعل على الصعيدين الدولي والوطني وأن التقدم المستمر سوف يسفر عن فوائد في المستقبل بالنسبة إلى البيئة.

ثالثاً - مسائل أخرى (البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٤ - لم تتناول اللجنة أي مسائل أخرى.

رابعاً - اعتماد تقرير اللجنة

٥٥ - اعتمدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة صباح الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/GCSS.X/CW/L.1 وAdd.1، بصورته المعدلة شفوياً، وعلى أساس أن يقوم المقرر، بالتنسيق مع الأمانة، بإكمال التقرير ووضعه في صورته النهائية.

خامساً - اختتام جلسات اللجنة

٥٦ - بنهاية الجلسة الرابعة والأخيرة للجنة الجامعة أعلن اختتام جلسات اللجنة في الساعة ١١/٤٠ صباح يوم ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

المرفق الثالث

بيان السياسات العامة للسيّد أكيم شتاينر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

يتضمّن هذا المرفق نص خطاب ألقاه السيد أكيم شتاينر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قدم فيه بيانه للسياسات العامة بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ويقدم البيان دون تحرير رسمي.

١ - **٢٠ شباط/فبراير، موناكو** – صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو، وسعادة روبرتو دوبلس وزير البيئة والطاقة لكوستاريكا ورئيس مجلس الإدارة؛ وسعادة روبرت كالكاغنو، وزير البيئة لإمارة موناكو.

٢ - أصحاب المعالي الوزراء، المندوبين من تنظيمات المجتمع المدني ودوائر الأعمال والدوائر العلمية؛ أعضاء أسرة الأمم المتحدة ومنهم الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمدير العام لمنظمة العمل الدولية، ونائبة المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) التي تمثّل المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، الزملاء من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة التجارة العالمية، والرؤساء التنفيذيون للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية، الزملاء والأصدقاء والسيدات والسادة.

٣ - يسعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعقد الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي هنا في موناكو. إنّ للأمارة الكثير مما يجعلها في مصاف الدول المشهورة. ولكن ما أصبحت تُعرف به أكثر فأكثر هو أنّها من أنصار البيئة الدوليين، ومن الملتزمين التزاماً تاماً بقضايا البيئة وليس أقلّها القضايا البحرية. ويرجع الكثير من الفضل في ذلك إلى الابتكار والالتزام اللذين يتحلى بهما رئيس إمارة موناكو، صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني، الذي يسعدني ويشرفني أن أرحّب به هنا اليوم.

التعبئة الشعبية والبراعم الخضراء وحملة البليون شجرة

٤ - تنعقد الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بعد شهرين من تركّيز اهتمام العالم على المفاوضات التي دارت في بالي بشأن تغيّر المناخ. فقد دعا السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، إلى تنظيم تعبئة شعبية لمواجهة تحدي تغير المناخ في عام ٢٠٠٨، وذلك من أجل المحافظة على الزخم الهائل الذي تولد في عام ٢٠٠٧. ويسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساهم في ذلك بتمديد حملة البليون شجرة وتوسيع نطاقها، بناء على طلب الجمهور، لتصبح حملة البليوني شجرة هذا العام.

٥ - وبفضل الرعاية الملهمة والنشطة لكلّ من صاحب السمو الأمير ألبرت والسيدة وانغاري ماثاي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، غُرست بذرة هذه الفكرة في اجتماع اتفاقية المناخ في عام ٢٠٠٦. وكانت النتيجة هائلة للغاية. ففي غضون عام واحد تم غرس ما يقارب ١,٥ بليون شجرة في نحو ١٥٠ بلد.

٦ - وقد شارك بحماس كبير في هذه الحملة رؤساء دول من بينهم رؤساء كل من أندونيسيا وتركمانستان وتركيا والمكسيك وملديف وموريتانيا، ودوائر الأعمال، والمدن، وفئات الشباب الديني والمجتمع المدني، والأفراد. هذا دليل، إذا كان ثمة حاجة إلى دليل، على أن الناس في جميع أنحاء العالم يرغبون في إجراءات ملموسة بشأن تغير المناخ وأنهم مستعدون بالملايين للتشمير عن سواعدهم لإثبات جدية التزامهم.

النقاط البارزة في حملة البليون شجرة
• **في يوم واحد، تم غرس ١٠,٥ ملايين شجرة في ولاية أوتر براديش في الهند.**
• **تمت تعبئة ٣٥ مليون شاب في تركيا لزراعة الأشجار.**
• **شارك في الحملة ٥٠٠ ٠٠٠ من أطفال المدارس في أفريقيا جنوب الصحراء وفي المملكة المتحدة.**

٧ - لقد صُمِّمت حملة البليون شجرة خصيصاً لتمكين الناس. وقد نجحت الحملة في تحقيق هدفها، ولا تزال تحقق المزيد. وهذا النجاح، يلقي المسؤولية كاملة، على عاتقكم بوصفكم القادة السياسيين وعلى عاتقنا كمنظومة الأمم المتحدة، ويشكل مزيداً من التمكين لنا لنشمر عن سواعدنا في الأيام والشهور القادمة لاستنباط وتعزيز تدابير عملية لمواجهة تحدي تغير المناخ.

السيدات والسادة،

٨ - أودّ أن أركز في بياني للسياسات العامة على موضوعين عريضين ومترابطين في آن واحد:

- تحويل الاقتصاد العالمي "البني" إلى اقتصاد أخضر حديث يواكب القرن الحادي والعشرين؛
- تطوير وتحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة أكثر تركيزاً وإيجابية ومنظمة تقوم على تحقيق النتائج وتكون في وضع أفضل من حيث القدرة على اغتنام الفرص والارتقاء إلى مستوى تحديات تحقيق الاستدامة.

دعوني أولاً أبدأ ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إحداث التحول في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٩ - لقد أعلنت لكم في الدورة الأخيرة لمجلس الإدارة المعقودة في نيروبي عن عزمنا إدخال إصلاحات على هذه المؤسسة. ولتحقيق هذا، أنشأت، في آذار/مارس المنصرم، وبالتشاور مع فريق الإدارة العليا، فريقاً للتنفيذ الاستراتيجي لكي يتولى قيادة هذه الإصلاحات ودعمها.

١٠ - لقد حققنا بالفعل قدراً من التقدم في جدول أعمال الإصلاحات، بما في ذلك بلوغ بعض النتائج الرئيسية قبل المواعيد المقررة لها بكثير.

١١ - والاستراتيجية المتوسطة الأجل الموضوعة أمامكم للموافقة عليها، والتي تغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، هي واحدة من ثمار هذا الجهد. وهي قد أُنجزت من خلال عملية مفتوحة وشفافة وشاملة، مع لجنة الممثلين الدائمين وتحت القيادة الرشيدة لسعادة السيد أنطونيو خوسي ريزيندي دي كاسترو، السفير (السابق) والممثل الدائم للبرازيل.

١٢ - شكلت هذه العملية التعاونية، مثالاً فريداً لمستوى جديد ورفيع من العمل المشترك مع لجنة الممثلين الدائمين.

١٣ - وقد استُفيد أيضاً في هذه العملية الشاملة من حكمة ومعارف موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانات الاتفاقيات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وممثلي تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن ثم، فقد أصبحت هذه الاستراتيجية تمثل مستوى جديداً من التعاون ومن تبادل الأفكار ومن الانفتاح في تعريف وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٤ - وتماشياً مع ولاية اليونيب، تقوم الاستراتيجية المتوسطة الأجل في أساسها على العلوم وتحدّد ست أولويات مواضيعية شاملة تهدف إلى تعزيز وتركيز استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كل من:

(أ) تغير المناخ؛

(ب) الكوارث والصراعات؛

(ج) إدارة النظام الإيكولوجي؛

(د) الإدارة البيئية؛

(هـ) المواد الضارة والنفايات الخطرة؛

(و) كفاءة الموارد - الاستهلاك والإنتاج المستدامان.

١٥ - ويساعد تحديد الأولويات المواضيعية الشاملة في تركيز جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دوره المتميّز وهو سيمكّنه من القيام بولايته على نحو أفضل. ولكنّه لا يعني بالضرورة وجود دور قيادي شامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإنّي أودّ أن أؤكد على هذا الأمر في سياق عملنا المتعلّق بتغيّر المناخ.

١٦ - وهناك كثير من الروابط المشتركة وأوجه التآزر الإيجابية بين الأولويات المواضيعية الست الشاملة، وستُبذل جهود لإحراز منافع مشتركة، على سبيل المثال عن طريق الروابط بين تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ والإدارة المستدامة للنظام الإيكولوجي.

١٧ - وتتعزز هذه الأولويات المواضيعية بأربعة أهداف أساسية شاملة:

(أ) تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقدر يمكنه من تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛

(ب) مزيد القبول بدورنا المتمثل في كوننا البرنامج البيئي للأمم المتحدة؛

(ج) كفالة قيام تدخلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أسس علمية سليمة؛

(د) تنفيذ الإدارة القائمة على تحقيق النتائج تنفيذاً تاماً.

١٨ - وتم وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل قبل عام كامل من الوقت المقرر لوضعها، وذلك حتى يتسنى الاسترشاد بها في صياغة الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١. ومن شأن الموافقة عليها، أن يزودني، بصفتي المدير التنفيذي، بالتوجيه الذي احتاجه لكي أكون بمستوى تطلعاتكم لرؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو أكثر كفاءة وفعالية وتركيزاً ويقوم على تحقيق النتائج.

تحولات أخرى في برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الأمانة

١٩ - نسعى إلى أن نتحوّل إلى منظمة قائمة تماماً على تحقيق النتائج عن طريق برنامج عمل ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك من خلال خطط عمل جديدة محددة التكاليف وأكثر تركيزاً.

٢٠ - تسير عملية تعميم المنظور الجنساني من وضع قوي إلى أقوى يوماً بعد يوم. ويعمل أحد كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية مع شبكة مؤلفة من ٣٥ من جهات الاتصال، فريق الشؤون الجنسانية، في المقرّ وفي المكاتب الإقليمية على تعميم القضايا الجنسانية في برنامج عملنا. وأتى التركيز على المنظور الجنساني في التوظيف أيضاً بنتائج إيجابية عام ٢٠٠٧. إذ تم ملء ما يقارب ٥٠ في المائة من الشواغر من وظائف الفئة الفنية من العنصر النسائي - لتقفز النسبة بذلك من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٢١ - وفي غضون الأثني عشر شهراً الماضية تم تحقيق ابتكارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شملت إنشاء أول شبكة داخلية على نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الإطلاق لاقتسام المعلومات داخل المنظمة، وقاعدة بيانات بخبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتحقيق زيادة في عرض النطاق الترددي لتوطيد نفاذ المقرّ إلى شبكة الإنترنت.

٢٢ - وتم تصميم وتنفيذ إطار جديد للمحاسبة لكبار المديرين وتم ربطه بتفويضات للسلطات في مجالات إدارة البرنامج، والموارد البشرية وعمليات الشراء.

٢٣ - وأعاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكامل وظائف الإدارة المالية التي كانت تتم الاستعانة فيها بالمصادر الخارجية وعزز وظائفه الإدارية التنفيذية الخاصة بالشركات عن طريق إنشاء قسم لضمان الجودة وقسم للخدمات المتعلقة بالشركات.

٢٤ - وتم تنظيم التدريب لأكثر من ١٢٠ موظفاً في عملية البرمجة القطرية الموحدة في إطار الأمم المتحدة وذلك خلال الشهور الستة الماضية وضمن فلسفة الأداء الموحَّد، وتمّ الفراغ من إجراء دراسة عن الوجود الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدة البرنامج في زيادة تطوير وجوده العالمي والإقليمي ونموذج الخدمات التي يقدمها.

٢٥ - هذه بعض الإنجازات والأعمال التي ما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينفِّذها من أجل الاستجابة لتطلعاتكم وتطلعاتنا وتطلعات العالم أجمع.

الاقتصاد الأخضر - لمحة عبر منظور تغير المناخ

٢٦ - انتقل تغير المناخ في عام ٢٠٠٧ من مجرد واحد من الشواغل الكثيرة إلى احتلال صدارة الخطاب العلمي والسياسي العالمي. وكان ذلك يعزى إلى حد كبير إلى تقارير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وهو الهيئة التي تضم أكثر من ٠٠٠ ٢ من العلماء والخبراء التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية قبل ٢٠ عاماً.

٢٧ - ولن أتطرّق إلى استنتاجات هؤلاء العلماء أو إلى ما وضعوه من تقييمات للأثر التي تزداد وضوحاً وموضوعية يوماً بيوم - وهذه معروفة جيداً لكم جميعاً نتيجة للاهتمام الهائل الذي لقيته من وسائط الإعلام، وذلك بمساعدة ودعم من موظفي الاتصالات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٨ - ويفتخر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بكونه ساهم في فصول التكيف مع المناخ وذلك عبر مشروع معنون " *تقييمات تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه*" مموَّل من مرفق البيئة العالمية بلغت تكلفته ٩ ملايين دولار واستغرق خمسة أعوام. وكانت مساهمة الدكتورة بلقيس عثمان التابعة للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية في السودان، في هذا المشروع تعد واحدة من الأسباب الكثيرة التي حدت ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتكريمها بوصفها الحائزة على جائزة أبطال الأرض لعام ٢٠٠٨ عن أفريقيا.

تقييمات الآثار الناجمة عن تغيّر المناخ وعمليات التكيّف معه

وفي أربعات، تم اختبار تدابير متنوعة عملية ومؤسسية، شملت نشر طرق جمع مياه الأمطار وزراعة الأشجار إلى جانب مشاريع الائتمانات والقروض الصغيرة، ومحو الأمية للنساء والتدريب لتحسين الممارسات الزراعية.

أدى العمل في أربعات إلى ازدياد إنتاجية الأرض بنسبة ١٢ في المائة وإنتاجية المحاصيل بنسبة تقارب الخُمسْ مع تحسينات في نوعية المياه وكمياتها. (السودان - تقييمات آثار تغير المناخ والتكيف معه، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

٢٩ - وما أود أن أُكد عليه هو الفرص المتاحة والموجزة أيضاً في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ - التي هي عبارة عن فرص للتحول إلى مجتمع يتسم بقلة الاعتماد على الكربون، وهو ما يُعدّ من المحاور الرئيسية التي ينبغي الاستناد إليها في إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٠ - ويقدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن مكافحة أسوأ آثار تغير المناخ قد تكلف قدراً ضئيلاً مثل ٠,١ في المائة - أو على أكثر حد بضعة أعشار من ١ في المائة - من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً خلال ٣٠ عاماً. وفي بعض القطاعات، مثل قطاع تحسينات كفاءة الطاقة في المباني، لا تنشأ بالفعل تكاليف وإنما وفورات.

٣١ - ولتحقيق تنفيذ النتائج التي خلص إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ - إلى جانب الاستنتاجات الدامغة الأخرى، بما فيها استنتاجات السير نيكولاس ستيرن ممثل وزارة الخزانة في المملكة المتحدة، واستنتاجات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - ستكون لتعبئة الموارد المالية أهمية مركزية. وهذا ما يفسر أن تعبئة الأموال أصبحت موضوعاً رئيسياً لهذه الدورة الاستثنائية. وأنتم- وزراء البيئة- دفعتم بمسألة تحدي الاحترار العالمي حتى احتلت مركز الصدارة وحتى أصبح العالم يتطلّع إليكم ملتمساً توجيهاتكم وقيادتكم نحو كيفية التصدي لهذه المسألة.

٣٢ - إنّ عملية تعبئة الموارد جارية حالياً، تدفعها من جانب الأثر المتزايد لبروتوكول كيوتو وآلياتها السوقية وتوقعات إجراء تخفيضات في الانبعاثات أكثر عمقاً وصرامة بعد عام ٢٠١٢.

٣٣ - وهناك آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو التي قد توفر ما يصل إلى ١٠٠ بليون دولار من الاستثمارات في مشاريع الطاقة الأنظف والحراجة في البلدان النامية. ومن عناصر إحداث التحول أيضاً القرار القاضي بإدراج تخفيض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها في إطار خريطة طريق بالي في اجتماع تغيّر المناخ المعقود في أندونيسيا، إلى جانب إعلان النرويج عن اعتزامها توفير ٢,٧ بلايين دولار لتوفير الدعم القوي.

٣٤ - ودعوني أورد لكم أمثلة قليلة أخرى:

(أ) نجحت مبادئ الاستثمار المسؤول، التي تقوم بتيسيرها المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاق العالمي في عام ٢٠٠٦، في تسجيل ٢٧٥ مؤسسة مالية بلغت أصولها ١٣ تريليون دولار؛

(ب) تبرز الآن مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمويل الطاقة المستدامة كشبكة مزدهرة من الممولين. وقد أبرز تقرير المبادرة الصادر العام المنصرم كيف أن رأس المال يتحرك الآن نحو قطاعات تخفيض الكربون هذه، حيث تجاوز مجموع معاملاتها الحد المستهدف في عام ٢٠٠٦ البالغ ١٠٠ بليون دولار ووصل إلى ما يقارب ١٦٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧؛

(ج) يبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عام ٢٠٠٨، إطلاق تحالف جديد لتمويل الطاقة المستدامة يجمع في إطاره الوكالات المالية العامة الرائدة التي تستثمر في تنمية قطاع الطاقة النظيفة.

٣٥ - ويتساءل البعض عن سبب قيام المنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لليونيب بالتصدي لمسألة التمويل. إذ يجب أن يكون أحد أهدافنا الرئيسية للسنتين القادمتين معالجة اقتصاد الاستجابة للاحترار العالمي. وقد ركّز الكثير من الحوار الدائر بشأن التحليل والسياسة العامة على التكاليف - بدلاً من العائدات من الاستثمار في اقتصاد يتسم بمزيد من الكفاءة في الطاقة والموارد.

٣٦ - وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ليس مصرفاً، ولا يتطلع لأن يكون كذلك. لكنّ عمله يستهدف تقليص العراقيل التي تحول دون تنمية السوق، ووضع مفاهيم جديدة في مجال الحوافز المالية، حيثما كان ذلك مطلوباً، وبناء القدرات والوعي الذي تحتاجه المصارف لتعبئة الاستثمار في قطاعات المناخ الجديدة.

٣٧ - ويتمثل دور اليونيب في توسيع حدود التمويل البيئي إلى أبعد مما هو متعارف لدى المؤسسات والأسواق المالية.

٣٨ - وبالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة ومؤسسة شل، ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة اثنتين من كبريات المجموعات المصرفية في الهند - مصرف كانارا ومصرف سندكيت - في إقامة مرفق للائتمان يهدف إلى مساعدة القرى الريفية في تمويل شراء نظم الطاقة الشمسية. وقد انتفع من ذلك مائة ألف شخص في جنوب الهند وأصبحت هذه المبادرة الآن تمول نفسها بنفسها وتضم ما يقارب ٢٠ مصرفاً. وقد منح البرنامج في عام ٢٠٠٧ جائزة Energy Globe المرموقة.

٣٩ - وفي تونس أدت مبادرة مماثلة إلى إقامة سوق ائتمان تمول المصارف في إطاره نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية. وقد تم تمويل أكثر من ٠٠٠ ٢٠ نظاماً، مما زاد حجم السوق السنوي إلى أكثر من ٧٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٤. وقد قادت النتائج الإيجابية الحكومة التونسية إلى سن تشريعات بهدف تقليل اعتماد القطر على استعمال الغاز البترولي السائل لتسخين المياه وذلك بمساعدة أصحاب المنازل في التحول إلى الطاقة الشمسية.

٤٠ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه من مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ببناء القدرات لنحو ٣٠ من البلدان النامية لتمكينها من الوصول إلى أسواق الكربون لتمويل البنيات الأساسية الملائمة للمناخ. وهذه المبادرات التي تكلف العديد من الملايين من الدولارات، بما فيها بعض المبادرات المقامة تحت إطار نيروبي، تقع ضمن برنامج بناء القدرات لآلية التنمية النظيفة - وهي أضخم مبادرة من نوعها.

٤١ - وهناك طرق أخرى لإزالة القيود والأخطار التي تحف بثورة الموارد المتجددة. وتقدر إمكانيات الطاقة الكهربائية الحرارية الجوفية في أفريقيا بـــ ٠٠٠ ٧ ميجاواط. وبتمويل من مرفق البيئة العالمية، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي قريباً بإنشاء مرفق الأخدود الأفريقي للطاقة الحرارية الجوفية. وسيؤدي المشروع البالغة تكلفته ١٧ مليون دولار إلى إزالة المخاطر المرتبطة بالحفر للبخار وبذلك يساعد في بناء ثقة القطاع الخاص لإنشاء محطات الطاقة الحرارية الجوفية في المنطقة الممتدة من كينيا إلى جيبوتي.

٤٢ - وأتاحت شراكات تقييم موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية "توليد" ما يعادل ١٠ ملايين ميجاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في ٢٦ بلداً نامياً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وساعدت بالتالي في تيسير تنمية القطاعين العام والخاص.

٤٣ - وبدعم قدره ٢٠ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مع المصرف الآسيوي للتنمية والمصرف الأفريقي للتنمية وذلك من أجل تعبئة التدفقات المالية من القطاع الخاص لأصحاب مشاريع الطاقة النظيفة. وحتى اليوم تم تمويل أكثر من ٥٠ من هذه الأعمال التجارية المتخصصة في التكنولوجيات وخدمات الطاقة النظيفة في أفريقيا والبرازيل والصين.

٤٤ - ونعمل على رفع كفاءة الطاقة في قطاع يستخدم ٤٠ في المائة من الطاقة في العالم ويولد ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على نطاق العالم - وأعني هنا مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستدامة البناء والإنشاءات.

٤٥ - ونعمل أيضاً، بالاشتراك مع قطاع التأمينات، على تطوير مشتقات جوية جديدة وأدوات أخرى تساعد القائمين على تطوير الطاقة المتجددة في إدارة أخطار المشروعات مثل بطء سرعة الرياح وعدم اليقين من إمدادات وقود الكتلة الحيوية.

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٧، دعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إلى الانضمام إلى مجلس مؤشر استدامة شركات بوفيسبا - وهي سوق الأوراق المالية البرازيلية، التي تقوم، إلى جانب جنوب أفريقيا، بالتصدي لقضايا البيئة والقضايا الاجتماعية وقضايا الإدارة في أسواق العالم النامي.

٤٧ - وتشكّل هذه الأمثلة، ضمن العديد من الأمثلة الأخرى — بعضها ستتعرّضون له مباشرة هنا في موناكو- دليلاً ثابتاً على أنّ الاستثمار في تحقيق تحوّل اقتصادنا هو على السواء أمر صالح وقابل للقياس.

النمو الأخضر - عملية مراكش

٤٨ - إنّ الإطار البرنامجي الممتد على عشر سنوات والمعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين بموجب عملية مراكش هو من الأدوات الأساسية لولاية اليونيب ولتحويل العالم إلى عالم أكثر اخضراراً ورشاقة وكفاءة من ناحية الموارد.

٤٩ - وسعياً لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرج في عام ٢٠٠٢، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالترويج لزيادة استدامة دورات حياة المنتجات وسلاسل الإمدادات ويقوم بتطوير استجاباته.

٥٠ - وبتمويل من الحكومات ومن المفوضية الأوروبية، فرغنا على التو من إنشاء الفريق الدولي المعني بإدارة الموارد المستدامة. ومن بين مجالات التركيز الرئيسية في المرحلة الأولى من عمل الفريق إعادة تدوير المعادن وأنواع الوقود الحيوي. وهذه من الخدمات التي يمكن لليونيب أن يقدّمها في مجال التحليل العلمي لتوفير المعرفة لتحديد الخيارات في قطاعات السياسة العامة والاستثمار.

كفاءة استخدام الموارد

"تعد زيادة إنتاجية الموارد أربعة أضعاف على نطاق العالم (مضاعفة الثروة مع تقليل استخدام الموارد إلى النصف) هي الطريق الأكثر سلاسة لتحقيق التنمية المستدامة،" وفقاً لأرنست أولريش فون وايزيكير، عميد مدرسة دونلد برين للعلوم والإدارة البيئيتين بجامعة كاليفورنيا والرئيس المشارك للفريق الجديد للموارد المستدامة التابع لبرامج الأمم المتحدة للبيئة. (المنتدى العالمي للعلوم، بودابست ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

الاقتصاد الأخضر – الشراكات الجديدة والآخذة في التطور السريع

٥١ – ينصب الآن تركيز العمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية على الروابط بين تغير المناخ والتجارة – وليس أقلّها الطرق التي يمكن أن تشكل فيها تعريفات الواردات تمييزاً في غير صالح انتشار الأخذ بالتكنولوجيات والسلع الملائمة للمناخ.

٥٢ – كما أن النمو الأخضر هو أيضاً في جوهره موضوع فرص العمل وبخاصة العمل اللائق. ويسعدني أن يكون بيننا اليوم السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، إلى جانب ممثلين رئيسين للاتحاد الدولي لنقابات العمال.

٥٣ – وهذه شراكة سريعة التطور، جرى التأكيد عليها في الدورة الأخيرة لمجلس الإدارة في نيروبي، وتعززت في بالي، وجرى التأكيد عليها هنا في موناكو. وهذا الأسبوع سنعرض عليكم تقريراً عن الوظائف الخضراء، وهو عبارة عن لمحة عن مبادرة أوسع مشتركة في مجال البحوث تشمل اليونيب ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال.

٥٤ – وهناك حقيقة واحدة ربما تقول الكثير عن التحولات الجارية في مصانع ومكاتب العالم. إذ ثمة الآن ٢,٣ مليون شخص موظفين في صناعة الطاقة المتجددة، وهو عدد يفوق عدد العاملين في قطاع النفط والغاز.

وظائف خضراء

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، تقدر الوظائف التي ولدتها دوائر الصناعة البيئية في عام ٢٠٠٥ بأكثر من ٥,٣ ملايين وظيفة – تزيد عشر مرات عن عدد العاملين في القطاع الصيدلاني في الولايات المتحدة.

بعض برامج الطاقة المتجددة في بعض البلدان الأوروبية مثل أسبانيا التي لا يتجاوز عمرها عشر سنوات تمكنت الآن من خلق عدة مئات الآلاف من الوظائف.

مدينة دلهي الهندية، استحدثت حافلات جديدة صديقة للبيئة تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط وسوف تخلق ١٨ ٠٠٠ وظيفة إضافية جديدة.

برنامج الإيثانول في البرازيل ساعد في إنشاء نصف مليون وظيفة وبرنامجها للديزل الحيوي صمم خصيصاً لفائدة مئات الآلاف من أغلبية الفقراء من صغار المزارعين.

وبحلول عام ٢٠٢٠، ستكون لألمانيا وظائف في ميدان التكنولوجيات البيئية أكثر من الوظائف الموجودة في صناعة السيارات بأكملها.

وفي أوروبا تؤدي زيادة ٢٠ في المائة في كفاءة الطاقة إلى خلق نحو مليون وظيفة. ونفس الشيء في البلدان الآخذة في الظهور والبلدان النامية.

تحتل الصين مركز الصدارة عالمياً في التسخين بالطاقة الشمسية. وبلغت عائدات مبيعاتها مجتمعة نحو ٢,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، وهناك أكثر من ١ ٠٠٠ صاحب مصنع في الصين يستخدمون أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ عامل. وتعني الطاقة التي تم تركيبها أن نسبة الاستخدام في المستقبل قد تنمو نمواً كبيراً في هذا المجال.

٥٥ - وأصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً شريكاً نشطاً في مجال تغير المناخ مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة ويعمل حالياً مع شركاء آخرين بالأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) وذلك في مجال آثار تغير المناخ بالنسبة لأولئك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز.

٥٦ - كما أن مقرّ الأمم المتحدة أيضاً شريك في هذا التحول. وبالفعل، فإنّ من بين قوى الدفع المهمة للزخم الشديد بشأن تغير المناخ المشاركة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة في قيادة استجابة متماسكة على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأمين العام وموظفيه دعماً كاملاً في هذه الجهود كما قام البرنامج بدور رئيسي في إنجاح الحدث رفيع المستوى الذي أقيم بشأن تغير المناخ في نيويورك العام المنصرم.

٥٧ - وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً، في وقت مبكر من هذا الشهر، في الحوار المواضيعي للجمعية العامة، وكنت أنا شخصياً قد حضرت هذا الحوار الذي استغرق يومين بشأن تغير المناخ، وهو الحوار الذي عزز الزخم السياسي باتجاه إبرام اتفاق عالمي في عام ٢٠٠٩.

الاقتصاد الأخضر - لمحة من منظور تقرير توقّعات البيئة العالمية الرابع

٥٨ - يتيح لنا تغير المناخ منظوراً نلمح من خلاله ظهور اقتصاد أخضر. غير أن هناك مناظير أخرى أيضاً تتسم بقدر أكبر من الغموض، نستطيع من خلالها أن نلمح طبيعة التحديات التي نواجهها في تحقيق التحول.

٥٩ - وبصفتكم وزراء وممثلين للحكومات، اطلبوا إلى اليونيب أن يبقي البيئة العالمية قيد الاستعراض. ويعتبر الكتاب السنوي لليونيب ٢٠٠٨، المطروح عليكم هنا في موناكو جزءاً من تلك الشراكة والمسؤولية.

٦٠ - وكان تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع "GEO-4"، الذي نشر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بمثابة تقريرنا المرجعي في عام ٢٠٠٧. وقد كانت نتائجه موضوعية وشديدة الوضوح. وتمثلت استنتاجاته الجامعة في أنه على الرغم من تحقيق بعض النجاحات، فإن الاستجابة الدولية للكثير من التحديات المتعلقة بالاستدامة تعجز ببساطة عن مضاهاة وقع التغيير وشدته:

(أ) ففي عام ١٩٨٧، كان زهاء ١٥٪ من الأرصدة السمكية مصنفة على أنها منهارة. ويقول تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع أن ذلك قد تضاعف تقريباً إلى ٣٠٪؛

(ب) وقبل ٢٠ عاماً مضت، كان زهاء خُمس الأرصدة السمكية يعتبر موضع استغلال مفرط – وقد ارتفع ذلك إلى نحو ٤٠٪؛

(ج) وعلى الصعيد العالمي، قد يموت أكثر من مليوني نسمة قبل الأوان نتيجة لتلوث الهواء خارج المنزل وداخله؛

(د) وازدادت كثافة استخدام الأراضي، مع ما لذلك من صلات بزيادة تدهور الأرض، وتحات التربة، وندرة المياه، ونضوب المواد المغذية والتلوث. وفي عام ١٩٨٧، كان الهكتار من الأراضي المحصولية يغل ١,٨ طن. وقد أصبح الرقم في الوقت الحالي ٢,٥ طن؛

(هـ) وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يؤثر التصحر– الذي تتسبب فيه إزالة الغابات والرعي المفرط والري غير الوافي – على ربع المنطقة؛

(و) وتتناقص مصادر المياه العذبة المتاحة: ومن المحتمل أن يشهد زهاء ملياري نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ ندرة تامة في المياه؛

(ز) تناقصت أعداد الحيوانات الفقرية التي تعيش في المياه العذبة بمتوسط يقارب ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٨٧، مقارنة بتناقص قدره ٣٠ في المائة تقريباً من الأنواع الأرضية والبحرية؛

(ح) يعاني حوالي ٤٠٪ من مصاب الأنهار الكبيرة في الولايات المتحدة، بما في ذلك تلك المتصلة بخليج المكسيك وخليج تشيسابيك، من إغناء المياه بالمواد المغذية – وهو ما يمكن أن يفضي إلى خلق "مناطق ميتة" منزوعة الأكسجين – بسبب الإغناء بالنيتروجين؛

(ط) وفي منطقة البحر الكاريبي، يتهدد أكثر من ٦٠ بالمائة من الشعاب المرجانية من الرسوبيات والتلوث والإفراط في الصيد.

٦١ – لقد كان إصدار تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع لحظة فاصلة بالنسبة لعمل اليونيب في المجال العلمي، بما في ذلك الكيفية التي يتصل بها ببرنامج العمل الحالي ومشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل. فقد استثار هذا التقرير حقيقةً انتباه الحالة الذهنية السائدة في ذلك الوقت. ففي ما يزيد قليلاً عن يوم واحد كان التقرير موضع العناوين الرئيسية في أكثر من ٢٠٠ من الصحف الكبرى في العالم، ناهيك عن محطات التلفزيون والإذاعة عبر القارات، مثل سلسلة "تقرير الأرض" المكونة من جزأين الذي نقلتها هيئة الإذاعة البريطانية العالمية. كما أنّ صحيفة "تايمز" اللندنية علّقت على التقرير في مقال الافتتاح بالقول "إن نذر الشؤم لا تساوي نقيراً ولكنها جادة في هذه المرة".

صدى تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع في الصحف

وقالت صحيفة *Le Devoir* في صدر صفحتها الأولى "الساحة البشرية تواجه تهديدات" وكان العنوان الرئيسي لصحيفة *Le Soir* "كوكب الأرض في حالة حرجة".

"تردي الطبيعة يلحق الأذى بالأرواح"– *هيئة الإذاعة البريطانية*؛ "البشرية في حالة خطيرة"– La *Jornada Mexico*؛ "الويلات البيئية تهدد بقاء البشرية – تقرير توقعات البيئة العالمية –٤"– صحيفة *فاينانشيال تايمز*.

"الأمم المتحدة تحذر من التفسخ البيئي السريع"– نيويورك تايمز؛ "التقدم يتحقق بثمن باهظ. ولكن لم يضع كل شيء بعد"– *China Daily*؛ "آثار مقيتة"– *Times of India*؛ Umwelttote "5 Millions schon jetzt"– *TAZ Germany*.

٦٢ – ولذلك، قد نقلب صفحة تغير المناخ ونبدأ في تحقيق الانتقال والتحول إلى الاقتصاد الأخضر على مستوى بالغ الأهمية. غير أن تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع يؤكد على أن الوصول إلى الاقتصاد الأخضر سيظل صعب المنال إذا ما تم تجاهل القضايا الأعرض وإذا ظللنا نبدد رأس مالنا الطبيعي المعتمد على الطبيعة.

الاقتصاد الأخضر – تنفيذ مجموعة كارتاخينا وخطة بالي الاستراتيجية

٦٣ – إذا ما كان لليونيب أن يفي بولايته، وأن يحقق مسؤولياته بالكامل وأن يلبي طلبات المساعدة المتزايدة، فإنه يحتاج إلى أن يستمر في القيام بعملية إصلاحه. ولقد أوجزت لكم بالفعل بعض التوجهات والإجراءات والإنجازات البالغة الأهمية التي تحققت حتى الحين. غير أن اليونيب يحتاج إلى تحولات أخرى أيضاً، والتي يتعين على هذا المنتدى من وزراء البيئة أن ينظر فيها الآن وفي المستقبل القريب.

٦٤ – أوردت "مجموعة كارتاخينا" لعام ٢٠٠٢ وجهة النظر القائلة بضرورة إعطاء "الأفضلية" "للاستفادة من الهياكل القائمة"، وركزت "المجموعة" على ذلك، كان هذا موضع تركيزي أيضاً.

٦٥ – وأود أن أطرح عليكم بعض التطورات.

تحسين التجانس في رسم السياسات البيئية الدولية

٦٦ – في الدورة الماضية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي عقدت في نيروبي، دعونا خمسة من رؤساء وكالات الأمم المتحدة لحضور المشاورات الوزارية وعقدنا معهم عدداً من اجتماعات المائدة المستديرة لتيسير إرساء قواعد أفضل وأعمق للعمل المشترك. وأنا بدوري في عام ٢٠٠٧ شاركت في اجتماعات الهيئات الإدارية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة، وموئل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

٦٧ - إننا نتبع هنا في موناكو نمطاً مماثلاً، بما في ذلك دعوة كبار الشخصيات من عالم دوائر الأعمال والمال، ومنظمات العمال، والمجتمع المدني، ودوائر الصناعة من أجل تعزيز الحوار في موضوع "تعبئة التمويل".

تدعيم دور اليونيب وحالته المالية

٦٨ - أنشأت في عام ٢٠٠٧ فرقة عمل مخصصة لتعبئة الموارد. ويسعى اليونيب للحصول على مساهمات سنوية لصندوق البيئة في عام ٢٠٠٨ تقدر بمبلغ ٨٠ مليون دولار، بعد أن كانت تلك المساهمات تبلغ ٦٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ و ٥٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٦,

٦٩ - قدمت بلدان عديدة في عام ٢٠٠٧ تمويلاً رئيسياً للمرة الأولى أو جددت مدفوعاتها بحسب ما دعت إليه مبادرة الجدول الإشاري للمساهمات الطوعية، بما في ذلك إكوادور وهايتي ودولة الجبل الأسود العضو الجديد في الأمم المتحدة.

٧٠ - زادت هولندا تمويلها الرئيسي من ٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ١٠,٢ ملايين دولار في عام ٢٠٠٧. وزادت إيطاليا تمويلها الرئيسي من ٤,١ ملايين دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١١,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وأبرمت المملكة المتحدة مذكرة تفاهم مع اليونيب بشأن تمويل رئيسي إضافي من إدارة التنمية الدولية. وسيتاح في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١ ما مجموعه ١١,٨ مليون جنيه إسترليني زيادة على مساهمات المملكة المتحدة العادية البالغة ٨,٥ ملايين جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٧.

٧١ - وتنظر النرويج، بالإضافة إلى زيادة تمويلها الرئيسي في عام ٢٠٠٨، في اتفاق برنامج تعاون جديد مبتكر ومرن قد يسفر تقديم دعم إضافي من الكارونات النرويجية تعادل زهاء ٤٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ يوجه إلى الأولويات المواضيعية الشاملة لليونيب.

٧٢ - وتخطط السويد واليونيب لتوقيع اتفاق إطاري جديد للسنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٠. وسيوفر الاتفاق مظلة فريدة من أجل دعم صندوق البيئة والمساهمات الإضافية على حد سواء ويجمع ما بين جميع الكيانات الحكومية السويدية.

٧٣ - وأظن أن هذه التطورات السارة تعتبر علامات ملموسة ومحددة على الثقة المتنامية في أهمية مؤسستنا وقدرتها على رسم توجهاتها الاستراتيجية بطريقة صريحة وشفافة وشاملة وتنفيذ برنامج عملها وإصلاحاتها الداخلية. وتمثل كذلك دفعة قوية لقدرة اليونيب في الاستجابة لخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

٧٤ - وترد التفاصيل الكاملة لجميع المساهمات التي قدمت إلى اليونيب في عام ٢٠٠٧ في التقرير السنوي لليونيب عن عام ٢٠٠٧.

تحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وفعاليتها

٧٥ - لقد أنشأنا فرقة إدارية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وحلقة اتصال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تعنيان بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يتولى اليونيب إدارتها من أجل جعل اليونيب أكثر استجابة لمجموعة من الحاجات والشواغل الخاصة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويجري في الوقت الحالي حوار أكثر انتظاماً بين المدير التنفيذي والأمناء التنفيذيين للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن الأمور المتعلقة بالسياسات والبرامج.

٧٦ - ومن المهم بالمثل أن اليونيب يشرك أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تماماً في جميع مبادراته الجديدة الخاصة بالموارد البشرية. ويجري من خلال وظائف حلقات الاتصال الجديدة النظر في القرارات المعروضة على المدير التنفيذي لإقرارها بطريقة سريعة. كما تشاورنا مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يتولى اليونيب إدارتها أثناء وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتنسيق على الصعيد القطري بشأن الدعامة البيئية للتنمية المستدامة

٧٧ - تزود خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات اليونيب بمجموعة من الأهداف الطموحة الجديدة. ويسعدني أن أُفيدكم الآن أن مثل هذه الأهداف لم تعد توصف بأنها مجرد تطلعات. ففي عام ٢٠٠٧ شهدنا دلائل جديدة وملموسة لذلك على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، من خلال شراكتنا في صندوق الأهداف الإنمائية للألفية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام اليونيب في عام ٢٠٠٧ بزيادة دعمه لأهداف خطة بالي الاستراتيجية وذلك بالانضمام إلى ١٥ مبادرة جديدة في ١٥ بلداً. والتزم اليونيب أيضاً في عام ٢٠٠٧ بالاشتراك الكامل مع البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة"، مما ساعده في تعزيز عمله بشأن أهداف تتعلق بخطة بالي الاستراتيجية في ثمانية بلدان.

٧٨ - تم البدء في إجراء تقييم بيئي شامل للمواقع المتضررة من النفط في إقليم أوغوني في وادي النيجر بنيجيريا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد جاءت هذه الخطوة في أعقاب طلب من جمهورية نيجيريا الاتحادية وشكلت جزءاً من عملية السلم والمصالحة الأوسع نطاقاً التي بادرت بها الحكومة في أوغونيلاند. وينطوي جزء من العملية على بناء قدرة المجتمعات المحلية والشركاء على الاضطلاع بالتقييمات.

٧٩ - وقع اليونيب وجمهورية كوريا على اتفاق بأكثر من ٤ ملايين دولار لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على معالجة مجموعة من المشاكل المتعلقة بالتدهور البيئي.

٨٠ - وتم تدشين شراكة جديدة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية تشمل بناء القدرات في مجال القانون وإدارة الموارد الطبيعية في وقت يزداد فيه الاهتمام الدولي بموارد البلاد المعتمدة على الطبيعة.

٨١ - وفي كندا في عام ٢٠٠٧، اتفقت البلدان المتقدمة والنامية على تسريع تجميد مركبات الكربون الهيدرو كلورية فلورية والتخلص التدريجي منها. وهذه المركبات هي مواد كيميائية معروف عنها أنها تدمر طبقة الأوزون وتساهم في تغير المناخ كذلك. وستتاح الأموال اللازمة لمساعدة البلدان النامية على إنجاز الجدول المسرع بموجب بروتوكول مونتريال الذي يديره اليونيب.

٨٢ - وقد عزز اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بينهما بإنشاء مرفق الفقر والبيئة المشترك بينهما لتعزيز تنفيذ المبادرة على الصعيد القطري. ولقد تلقينا حتى الحين زهاء ١٦ مليون دولار، أو نصف التمويل المستهدف المطلوب من الجهات المانحة للارتقاء بالمبادرة، ونعكف حالياً على بدء العمل في ١٢ بلداً.

٨٣ - ويعكف اليونيب وجمهورية الصين الشعبية على توسيع نطاق بناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة لصالح أفريقيا.

٨٤ - وفي مجال بناء القدرات للقائمين بمفاوضات المناخ في مرحلة الاستعداد لاجتماعات بالي في كانون الأول/ديسمبر فقد حضر ما يصل إلى ٢٠٠ من الموظفين الحكوميين من زهاء ٩٠ بلداً الاجتماعات التحضيرية المشتركة بين اليونيب وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بانكوك وأبوجا وبنما سيتي وسانت كيتس ونيفيس.

٨٥ - وفي بلدنا المضيف كينيا، قمنا بإعداد تقرير شامل لحالة البيئة في نيروبي مشفوعاً بتوصيات بشأن خطة للإدارة البيئية؛ وقمنا بتقييم للتأثيرات البيئية والصحية لواحد من أكبر مواقع التخلص من النفايات في أفريقيا الموجود في داندورا، ودعمنا تجريب مواقد تحويل الفضلات إلى طاقة في أحياء الأكواخ الفقيرة في كيبيرا كجزء من مشروع حوض نهر نيروبي الذي يجري تنفيذه.

٨٦ - وفضلاً عن ذلك، تم تدريب الموظفين على الكيفية التي تعمل بها أطر المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة على تعزيز قدرة اليونيب على تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية على الصعيد القطري. واعتقد أن هذه التدابير والأمثلة توضح بشكل ملموس ومحسوب أثر التزامنا بتعميم خطة بالي الاستراتيجية.

الفقر والبيئة

تحقق مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نجاحاً متزايداً في رواندا وتنزانيا. ويمتد نطاق المبادرة، بدعم جديد وأقوى من الجهات المانحة، وبتوجيه من مرفق مبادرة الفقر والبيئة الجديد، إلى بلدان إضافية في أفريقيا (مثلاً، ملاوي وبوركينا فاسو وليبيريا) وفي آسيا (مثلاً، بنغلاديش وبوتان ولاوس)، وسيمتد قريباً إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعد المبادرة المشتركة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الفقر والبيئة نموذجاً متقدماً للتعاون بين الوكالات حيث تتشارك الوكالات في وضع البرامج والميزانيات. كما تفضي إلى انخراط اليونيب في البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة" في أفريقيا.

تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٨٧ - وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين في شهر تشرين الأول/أكتوبر، على العمل على تحويل الأمم المتحدة وعملياتها بأكملها إلى منظمة محايدة مناخياً، بدعم من هيئة مطورة أخرى- فريق الإدارة البيئية المنشط، الذي يستضيفه اليونيب وأتولى رئاسته.

٨٨ - كما أنشأ اليونيب فريق "كفالة استدامة الأمم المتحدة" لمواصلة تحفيز هذا التحول مشفوعاً بتقديم خدمات استشارية للحكومات ولأسرة الأمم المتحدة للاستجابة لأهداف بالي الاستراتيجية ولدورنا داخل الأمم المتحدة.

٨٩ - وسأواصل، بوصفي المدير التنفيذي لليونيب، العمل على تحقيق أكبر استفادة من الهياكل القائمة، وتعزيزها وتدعيمها بقدر الإمكان. ولكن إلى أين يقودنا ذلك؟ كيف سيغتنم اليونيب ويواجه هذا الكم الهائل من الفرص والتحديات في غضون السنوات والعقود المقبلة؟ كيف يستطيع اليونيب تعزيز قدرات الحكومات لتحقيق أهدافها ومراميها وغاياتها البيئية؟

٩٠ - وترد خطوط عريضة عن هذه الفرص والتحديات في تقارير من قبيل تقارير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وتوقعات البيئة العالمية الرابع، وكذلك في تقييمات أخرى من بينها تقرير تقييم النظام الإيكولوجي للألفية وتقييمات اليونيب في الحالات التالية للنزاعات في العراق وليبيريا ولبنان، ومؤخراً جداً في السودان، بما في ذلك دارفور.

٩١ - والسؤال هو هل يستطيع اليونيب- حتى ولو استغل هياكله القائمة بشكل حصيف وكفء- أن يمتثل امتثالاً تاماً لخطة طريق بالي ولنظام المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ وأن ينفذ خطة بالي الاستراتيجية.

٩٢ - هل يستطيع أن يعالج الحاجة إلى عكس اتجاه معدل فقدان التنوع البيولوجي؛ والمساعدة في إيجاد شبكة تمثيلية للمناطق البحرية المحمية؛ وتنفيذ جدول أعمال النفايات الكيميائية والخطرة ومسألة الفلزات الثقيلة، وأن يفي في نهاية الأمر، بالتعاون مع الشركاء، بالأهداف الإنمائية للألفية بقدر ما تتعلق بالاستدامة البيئية.

٩٣ - إنني أعتقد أنه يتعين على الحكومات أن تواصل إيلاء التفكير الجاد في كيفية التحرك قدماً.

إدارة الاقتصاد الأخضر – أساليب الإدارة البيئية الدولية المستقبلية

٩٤ - ويبدو جلياً أن البيئة لا يمكن أن تتراجع إلى الهامش بعد أن أصبحت من أهم الاهتمامات. وقد بدأت البيئة تبرز كمحلّ تركيز رئيسي ومتجدّد لتقرير السياسات العامة ولمستقبل الأسواق، فيما تبرز كقضية مركزية في العمل على تحقيق المساواة والاستقرار والرخاء لبليون شخص لا يزالون يرزحون تحت نير الفقر المُدقع.

٩٥ - وكان القصد من مجموعة كارتاخينا أن تعتبر "بداية عمل طويل الأجل لتحقيق تفهّم والتزام وتصميم على الصعيد الدولي بما يكفل الاستدامة في البيئة العالمية".

٩٦ - هذا، وإنّ ولاية اليونيب، باعتباره البرنامج البيئي للأمم المتحدة، تتمثل في الوفاء بدوره كسلطة قائدة في وضع استجابة للتحديات والفرص البيئية الراهنة وفي تيسير تلك الاستجابة ودعمها.

٩٧ - ويجري العمل حالياً في الأمم المتحدة على تنفيذ عدّة عمليات إصلاح للإدارة البيئية الدولية. إذ تجري عملية تشاورية غير رسمية داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الإدارة البيئية الدولية يقودها سفيرا المكسيك وسويسرا. وقد نُوقشت نتائج هذه العملية التشاورية غير الرسمية خلال جلسة عامة عقدتها الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٩٨ - وفي هذه الأثناء، أنهت مؤخراً وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة "استعراضاً للإدارة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة". ووضعت الوحدة بعض التوصيات الهامة المتعلّقة بالإدارة البيئية الدولية ومنها توصية بشأن العلاقة بين اليونيب والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٩٩ - وكانت هناك أيضاً عدّة مبادرات غير رسمية تقدّمت بها مجموعات من الحكومات من أجل التصدّي لمسألة الإدارة البيئية الدولية من جوانب مختلفة، ومنها بالخصوص المبادرات التي أدارتها حكومتا البرازيل وفرنسا.

١٠٠- ونحن نعلم أيضاً أنّ بلايين الدولارات من استثمارات القطاع العام يجري تخصيصها للتخفيف من حدّة تغيّر المناخ والتكيّف معه، ومنها استثمارات تُرصد عن طريق هيئات مثل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية. وهذا المستوى الجديد من الاستثمار هو محلّ ترحاب. بيد أنّه يتعيّن علينا عند استثمار هذه المبالغ المالية الكبيرة أن نكون على علم بكفالة وضع ترتيبات صحيحة للإدارة الفعّالة لهذه الأموال.

١٠١- وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يتركز اهتمامنا كثيراً على ما هي المؤسسات التي تتلقى تلك الأموال وإنما كيفية استخدامها. فاستثمار المزيد من الأموال في اقتصاد الأمس لن يحدث التحوّلات التي نريدها. ولذلك ينبغي التصرف في الأموال الجديدة وفق اتجاهات وشراكات جديدة.

١٠٢- أعتقد أنّ الوقت قد حان لتجميع هذه الخيوط معاً. إني لا أرى أي منتدى آخر بخلاف هذا المنتدى الذي نحضره يمكن أن يستعرض فيه التقدم الراهن ويمكن لوزراء البيئة في العالم أن يرسموا فيه سياسة متسقة وأن ينفذوا جدول أعمال يعمل على تحفيز التحول الاقتصادي والمؤسسي الضروري.

استشراف المستقبل – التغلّب على العراقيل التي تحول دون تعبئة الاقتصاد الأخضر

١٠٣- لقد عرضت بإيجاز بعض العراقيل المؤسسية المحتملة التي قد تحول دون تحقيق الاقتصاد الأخضر بحقّ. ولكن ثمة عراقيل أخرى تجسّد موضوع هذا الاجتماع وتتنزّل ضمن المجالين المالي والتشريعي. فأمامكم الكثير من الورقات التي تحدّد ملامح مواضيع النقاش، وليس أقلّها مسألة كفاءة الطاقة. ومضاعفة التحسينات السنوية على كفاءة الطاقة من شأنها، وفقاً لبعض التقديرات، أن تقوم بدور رئيسي في تفادي حدوث تغيّر خطير للمناخ.

١٠٤- وخلال السنوات الأخيرة، ما فتئت عمليات التقدّم والاستثمار في توفير الطاقة في مجالي النقل وتوليد الكهرباء من أجل الصناعة والأسر المعيشية تحقّق سنوياً انخفاضاً بنسبة تتراوح بين ١ و١,٥ في المائة من كثافة الطاقة التي تُستخدم في الصناعة والمنازل. ويقول الخبراء إنّ الحفاظ حتى نهاية القرن على مستويات تركّز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي دون ٥٥٠ جزءاً في المليون قد يكون ممكناً بشرط مضاعفة نسبة تحسين كفاءة الطاقة كلّ سنة لتصل إلى ٢,٥ في المائة عبر العالم.

١٠٥- إذاً لماذا لا نستطيع أن نحقّق ذلك الآن؟ ما هي العراقيل التي تحول دون إحراز هذه المكاسب الهائلة والقليلة التكاليف فيما يبدو؟

١٠٦- وهناك تقريرٌ آخر معروض على هذا الاجتماع يبيّن كيف استطاعت القوانين والسياسات الابتكارية أن تعبئ التمويل لفائدة مشاريع تخفيض الكربون وأن تُطلق العنان للابتكار ولتكاثر أسواق التكنولوجيا الجديدة. ومثال ذلك ألمانيا التي استطاعت بفضل تحديد أسعار الكهرباء الـمُدخلة في الشبكة أن تحول البلاد من نقطة الصفر لتصبح الأولى في إنتاج وتصدير طاقة الرياح.

١٠٧- وفي بعض الحالات ينبغي أن نفكّر في مبادرات أصغر حجماً. فقد استهلّت شعبة شؤون مرفق البيئة العالمية باليونيب مشروعاً يهدف إلى الاستعاضة عن الديزل المستخدم بكثافة في توليد الطاقة اللازمة لصناعة الشاي في شرق أفريقيا بالطاقة الكهرومائية الصغيرة. ولكن ينبغي أيضاً أن نفكّر في مبادرات كبيرة الحجم. فمنذ أسابيع قليلة نشر ثلاثة من الخبراء البارزين مقالاً بمجلّة "سيانتيفيك أمريكن" (Scientific American) يتضمّن تقييماً مفصّلاً لما أسموه "الخطة الشمسية الكبرى" للولايات المتحدة، بما في ذلك تحديداً للتكاليف.

١٠٨- ويقدّر هؤلاء الخبراء أنّ الخطة سوف تحقّق، بحلول عام ٢٠٥٠، نحو ٧٠ في المائة من إمدادات الكهرباء التي تستهلكها أمريكا و٣٥ في المائة من احتياجاتها من الطاقة. وسيتمّ استخدام الفائض من الكهرباء من الطاقة الشمسية لضغط الهواء وتخزينه في مستودعات المياه الجوفية وفي الكهوف وفي غير ذلك من المواقع ثم استخدامه في الليل لتدوير التروبينات.

١٠٩- ووفقاً لحسابات بعض الخبراء، فإن ثمة كمية كافية من الطاقة الشمسية تصل إلى المناطق الصحراوية بحيث يمكن لمنطقة من الصحراء الكبرى بمساحة ٨٠٠×٨٠٠ كلم أن تلتقط من الطاقة الشمسية ما يكفي لتوليد ما يحتاجه العالم من الكهرباء وزيادة.

١١٠- وإذا استطعنا إيصال رجل إلى القمر، وإرسال غواصات تحت الغطاء الجليدي القطبي، وبلوغ درجة الإتقان في زرع القلب والكبد، فلماذا لا نستطيع استثمار ضوء الشمس لتوليد الكهرباء أو لإنتاج الهيدروجين على نطاق يحقّق التحوّل إلى الأبد؟

١١١- لدينا الفرصة هنا في موناكو لكي نحدّد ملامح المستقبل من خلال ما تستجيب له الأسواق المعولمة والوطنية أو ترفضه من مصالح وتطلّعات المجتمع العالمي الأوسع نطاقاً.

كينيا في فترة ما بعد الانتخابات

١١٢- قبل أن أختم، أظنّ أنّه من المهمّ إحاطتكم علماً بالوضع الراهن في مقرّ اليونيب بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر التي شهدتها كينيا.

١١٣- فقد جزعنا نحن والمجتمع الدولي للمأساة الإنسانية التي حدثت. ومع ذلك، فإنّ الأمل يحدونا أيضاً في أن تجلب مبادرة كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والفريق المصاحب له من كبار الشخصيات الأفريقية البارزة، المصالحة وطريقاً يفضي إلى السلم بين زعماء كينيا والشعب الكيني.

١١٤- وأودّ أيضاً أن أشير إلى الزيارة التي قام بها الأمين العام، السيد بان كي مون، إلى نيروبي في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بعد ١٢ شهراً بالضبط من زيارته الأولى. فهذه الزيارة تعني الكثير لموظفي الأمم المتحدة في نيروبي الذين شهدوا بأعينهم اهتمامه الشخصي البالغ بالوضع الذي يؤثّر في كينيا وفي شعبها وفي موظفي الأمم المتحدة.

١١٥- لقد فرض الوضع في كينيا شيئاً من الضغط على عملياتنا وكذلك على موظفينا ولا سيما منهم الذين كانوا يُعِدّون للدورة الاستثنائية الحالية. ولا يسعني إلاّ أن أتوجّه لهم بالشكر على ما أبدوه من حسّ مهني والتزام وشجاعة خلال هذه الأسابيع القليلة الماضية.

١١٦- وأودّ أيضاً أن أتوجّه بالشكر الخالص لكافة أعضاء لجنة الممثلين الدائمين. فبرغم الضغوط الإضافية التي واجهتها السفارات والمفوضيات السامية خلال الشهر الماضي، استمر أعضاء اللجنة في التوجّه إلى غيغيري للعمل مع أمانة اليونيب على التحضير لعقد هذه الدورة.

١١٧- وفيما لا تزال الأحوال في كينيا متقلبة، فقد نفذنا، بالتعاون مع زملائنا من الأمم المتحدة في نيروبي وفي نيويورك،، جملة من التدابير التي تعالج غايتين: استمرار العمل والتأهب. ولا يزال اليونيب مستمراً في العمل، ونحن في انتظار التوصل إلى نتائج ناجحة للمفاوضات ووضع نهاية فاصلة وكاملة لأعمال العنف والمعاناة.

المغادرون والقادمون

١١٨- وأخيراً، لم يكن سير عمل مجلس إدارة اليونيب/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على مدى السنوات العشر الماضية ليتحقّق بدون الصبر والمهارة والحنكة التي تحلى بها أشخاص كثيرون ومنهم بالخصوص شخص معين.

١١٩- بيفرلي ميلير هي أمينة الهيئات الإدارية لليونيب، التي يعرفها الكلّ. أيها السادة والسيدات إنّ دورة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي هذه هي الدورة الأخيرة التي تحضرها بيفرلي قبل تقاعدها في وقت لاحق من هذه السنة. فقد التحقت بيفرلي باليونيب في آذار/مارس ١٩٨٨ ككبيرة موظفي برامج. ولقد خدمت اليونيب في مناصب شتى قبل توليها منصبها الراهن. فقد كانت معروفة حق المعرفة في اليونيب قبل تعيينها، فقد عملت كرئيسة بالنيابة لإدارة حفظ الموارد الطبيعية بجامايكا، وكانت من بين العناصر الرئيسية المؤسّسة لهذه الإدارة في عام ١٩٧٥. وإنّي أودّ، باسم اليونيب، أن أتوجّه إلى السيدة بيفرلي بالشكر على كل ما فعلته وأنجزته بالنيابة عن المنظمة والدول الأعضاء والبيئة.

١٢٠- غير أن الروح الكاريبية لن تفتقد في نيروبي. فلقد تبوأت أنجيلا كروبر، النائبة الجديدة للمدير التنفيذي، وهي مواطنة من ترينداد وتوباغو، منصبها للتو. وتحلّ أنجيلا كروبر محلّ شفقت كاكاخيل الذي تقاعد بعد تسع سنوات من الخدمة بعزم راسخ كنائب للمدير التنفيذي لليونيب. وأود أن أسجل هنا تقدير اليونيب وتقديري الشخصي العميق للدعم الممتاز الذي قدمه شفقت كاكاخيل خلال تلك السنوات.

١٢١- وهذا المنصب هو منصب رئيسي في قيادة اليونيب وإدارته وهو حاسم لنجاح المنظمة وتحديد اتجاهها في المستقبل. ولذلك فإنني ممتن للأمين العام للأمم المتحدة لقراره بتعيين أنجيلا كروبر، وهي شخص يتحلى بمثل هذه الملكات الفكرية والتجارب الثرية في مجالي البيئة والتنمية المستدامة ويتحلّى بمثل هذه الصفات الإدارية الممتازة والمهارات الدبلوماسية الطبيعية، في هذه المرحلة الهامة من تطوّر المنظمة.

١٢٢- وإنّي أعتقد أنّ السيدة كروبر، كنائبة للمدير التنفيذي ومساعدة للأمين العام للأمم المتحدة، تمثّل تحوّلا آخر يضاف إلى التحوّلات العديدة التي سبقت الإشارة إليها. فالنرحب بأنجيلا التي تحضر لأول مرّة دورة المجلس/المنتدى والتي آمل أن تحضر المزيد من هذه الدورات في المستقبل.

١٢٣- لقد بدأت بالحديث عن التعبئة على مستوى القواعد الشعبية وها أنا ربما أختم بالحديث عنها أيضاً. إنّ الخامس من حزيران/يونيه هو اليوم العالمي للبيئة هو اليوم الذي تكرّسه الأمم المتحدة للبيئة. وهو بذلك يومكم أيضاً.

١٢٤- لقد كان النرويج في عام ٢٠٠٧ المضيف الرئيسي لهذا اليوم الذي حمل شعار "الجليد الذائب- هل هو موضوع ساخن؟". وتم الاحتفال بهذا الحدث عبر العالم. ليس في عدد قليل من الدول بل في نحو ١٠٠ بلد. فقد شهدت الهند وحدها مشاركة ما يقرب من ٩٥ مدينة ومدينة كبرى. فيما شهد بلد متقدم مثل المملكة المتحدة تنظيم نحو ٦٠ حدثاً.

١٢٥- وستكون نيوزيلندا في هذا العام المضيف الرئيسي لليوم العالمي للبيئة الذي سيحمل الشعار التطلّعي التالي: "فلنكسر العادة! نحو اقتصاد أقلّ اعتماداً على الكربون". ولم يكن اختيار نيوزيلندا عشوائياً لأنّ هذا البلد هو واحد من البلدان القليلة، ومنها كوستاريكا والنرويج، التي تعهّدت بالحياد المناخي. إنّ هذه البلدان، بما تفعله، تعتبر دليلاً ملموساً على أنّ الاقتصاد الأخضر ليس حلماً كاذباً أو موضة أو بدعة، بل هو من سمات العصر. لقد بدأنا مرحلة ما بعد التجربة. إنّنا اليوم بدأنا نشهد تحوّلات حقيقية كبيرة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

١٢٦- إننا ونحن نرحل عن موناكو بعد أيام ثلاثة من الآن أتمنى أن نغادرها وكلنا أمل في إمكانية أن يؤدي جدول أعمالنا - البيئة من أجل التنمية - إلى تسريع عملية التحول التي أشرت إليها في بياني للسياسات.

١٢٧- إن مئات المليارات من الدولارات تتدفق الآن على تكنولوجيات الطاقة الأنظف والطاقة المتجددة. وهناك تريليونات الدولارات الأخرى في انتظار التدفق فهل تتدفق هذه الأموال في اقتصاد الغد الذي ينبثق اليوم، أو تجد طريقها إلى تكنولوجيات الماضي المسببة للتلوث، ذلك يعتمد إلى حد كبير على القرارات التي تتخذونها بصفتكم وزراء وممثلين لحكوماتكم خلال الأيام والأشهر والسنوات القادمة.

١٢٨- إن القطاع الخاص آخذ في التحرك. وهو يتطلع الآن إلى الحكومات لكي تحدد وتضع أُطر السياسات والأُطر التنظيمية التي تساعد في تشكيل الأسواق الجديدة كما يتطلع إلى الحوافز الضريبية والأدوات التي إما أن تُسْرِع بعملية التحول نحو اقتصاد أخضر أو أن تدفع به إلى الظل.

١٢٩- إن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو أن يدعمكم كدول أعضاء ويدعم المجتمع المدني الأوسع والقطاع الخاص والمنظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة للتمكن من اتخاذ خيارات مستنيرة وخيارات التحول الحقيقي.

١٣٠- فالهدف الأساسي ليس هو تبني اقتصاد أخضر من أجل ذاته، وإنما الهدف الأساسي هو تشجيع التنمية - ولكنها على طريق أكثر استدامة وعدلاً.

١٣١- إن جدول أعمال البيئة للقرن ٢١ يغدو جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القرن. حيث أننا بتصدينا لمسائل النفايات الخطرة، وتدهور النظام الإيكولوجي، وتغير المناخ وقضايا الاستدامة الأخرى الواسعة النطاق التي أمامنا، إنما نتصدى في الأساس لأوجه الإجحاف المفضي للفقر وانعدام الأمن وعدم الاستقرار التي نحتاج إلى القضاء عليها لأجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٢- وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته شريككم الرئيسي الذي يُزودكم بالخدمات في مجال البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة يسارع حالياً بإصلاح ذاته للتصدي لهذه التحديات. وفي ظل التركيز الجديد للاستراتيجية المتوسطة الأجل، والزيادة في صندوق البيئة بنحو ٣٠ بالمائة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨، وإنعاش الشراكة مع أسرة الأمم المتحدة وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، يمكنُ أن يتطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليكونَ كياناً مثالياً في داخل الأمم المتحدة في الفعالية والكفاءة والقدرة على الاستجابة.

أشكركم

المرفق الرابع

موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود خلال الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

هذه الوثيقة عبارة عن موجز للحوار التفاعلي الذي دار بين الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الذين حضروا الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتعكس الوثيقة الأفكار التي عرضت ونوقشت أكثر منها توافقاً في الآراء بشأن جميع النقاط التي أثارها المشاركون.

أولاً – تنظيم المشاورات الوزارية

١ – أجرى وزراء ورؤساء وفود من ١٣٨ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين حضروا الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في موناكو من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، مشاورات وزارية بشأن الموضوعين التاليين "العولمة والبيئة – تعبئة التمويل للتصدي لتحديات المناخ" و"الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة".

٢ – وجرت المشاورات تحت إشراف رئيس المجلس/المنتدى السيد روبرتو دوبليس (كوستاريكا) بمساعدة الوزراء ورؤساء الوفود من بوركينا فاسو والدانمرك والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وفنلندا وفرنسا وغامبيا وألمانيا وموريشيوس والمكسيك وموناكو وموزامبيق وهولندا وجنوب أفريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ – وبغية تيسير الحوار التفاعلي، أدار المجلس/المنتدى المشاورات الوزارية في شكل عروض في الجلسات العامة ومناقشات في أفرقة الخبراء أعقبتها مناقشات مائدة مستديرة على نطاق أصغر. وفي كل من مناقشات الجلسات العامة والمائدة المستديرة، عاون الرئيس في العملية وزراء وعدد من قادة القطاع الخاص وممثلين لهيئات الأمم المتحدة وقادة السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

٤ – وناقش المشاركون في المشاورة مختلف خيارات العمل التي يمكن أن تنظر فيها الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) والمجتمع الدولي. وتعكس الأفكار المطروحة أدناه مختلف وجهات النظر التي أعرب عنها خلال المناقشات. ولا يعني إدراجها هنا أنها أفكار متفق عليها أو أفكار قد نوقشت بالكامل من جانب كل حكومة. فهي توفر للحكومات واليونيب والمجتمع الدولي مصدراً خصباً للأفكار التي يمكن مواصلة استكشافها.

٥ – المذكرة الحالية صدرت دون تحريرها رسمياً.

ثانياً – موجز المناقشات الوزارية بشأن الموضوع الأول: العولمة والبيئة – تعبئة التمويل للتصدي لتحديات تغير المناخ

٦ – وقد تألف الحوار التفاعلي بشأن العولمة والبيئة – تعبئة التمويل للتصدي لتحديات تغير المناخ من ثلاث جلسات منفصلة إلا أنها مترابطة. وكان لكل منها موضوع مختلف: "دور السياسات الوطنية في تمكين الاستثمار"، "هل الأسواق المالية مستعدة لتعبئة الاستثمارات اللازمة؟" و"تعبئة رأس المال – المنظور المحلي". ووفرت عروض أفرقة الخبراء ومناقشاتها التي جرت خلال الجلستين العامتين الأوليين نقطة انطلاق لمناقشات المائدة المستديرة. وكان شكل الجلسة العامة الأخيرة مختلفاً: فقد أعقب العروض والمناقشات التي دارت بين أعضاء أفرقة الخبراء تقارير مجمعة عن مناقشات المائدة المستديرة ثم مناقشات إضافية. وفي هذا الموجز، عرضت النقاط الرئيسية التي أثيرت في كل جلسة من الجلستين العامتين بصورة منفصلة أعقبها موجز عام لمناقشات المائدة المستديرة.

٧ – وعلى الرغم من أنه كان لاجتماعي الجلسة العامة ومناقشات المائدة المستديرة مواضيع مختلفة، فإن الكثير من النقاط التي أثيرت في العروض والمناقشات كانت جامعة الطابع ومن ثم فهي تشمل الاجتماعين. وعلى ذلك:

(أ) فإن قضايا تغير المناخ والنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر يمكن أن تكون متماثلة إذا عولجت بطريقة متكاملة؛

(ب) يتوافر رأس مال كاف للاستثمار على الصعيد العالمي لمعالجة تحدي المناخ إلا أن زيادة المستويات الحالية للاستثمار تقتضي وجود إطار دولي مثالي مزود بأهداف واضحة وهيكل مالي مقترناً بسياسات ثابتة وطويلة الأجل وهيكل مؤسسي على المستوى الوطني؛

(ج) أظهر سوق الكربون قدرته على تعبئة تمويل جديد للتخفيف ونقل التكنولوجيا إلا أن أهمية أسعار الكربون التي هي مرتفعة بصورة كافية وقابلة للتنبؤ على المدى الطويل تعتبر عنصراً حاسماً في المحافظة على قوة الدفع الحالية؛

(د) مازال التمويل لأنشطة التكيف محدوداً بالنظر إلى أن الكثير من البلدان مازال في مرحلة تحديد مجالات العمل ذات الأولوية إلا أنها مطلوبة بإلحاح لتشغيل صندوق التكيف وضمان أن تستكمل العائدات من سوق آلية التنمية النظيفة بمساهمات كبيرة من البلدان الصناعية للتصدي للتحديات المتصورة.

٨ – وقد بدأ اجتماع الجلسة العامة الأول المعنون "دور السياسات الوطنية في تمكين الاستثمار" بملاحظات افتتاحية أبداها السيد ر. ويلويلار، وزير البيئة في إندونيسيا، وشهد عرضاً عاماً قدمه السيد يوف ودي بوير، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. وأشرف على مناقشات أفرقة الخبراء السيد جمس كاميرن، نائب رئيس رأس مال تغير المناخ وتكون أعضاء فريق الخبراء من السيد غيونجشينغ غاو، المدير العام للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين؛ والسيد سيغمر غابرييل، وزير البيئة في ألمانيا؛ والسيد إريك سولهيم، وزير البيئة والتنمية الدولية في النرويج؛ والسيدة باتيلدا بيوريان، وزيرة الدولة في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ والسيد غوان سومافيا، المدير العام في منظمة العمل الدولية.

٩ - ولاحظ المتحدثون أنه في حين يتوافر رأس مال كاف للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة - أي تلك التكنولوجيات التي تتفوق عموماً من حيث خصائصها البيئية - فإن الأسواق الفعالة تعتمد على الحكومات في توفير التوجيه الاستراتيجي صوب ما يشار إليه على أنه معمارية مالية جديدة. وثمة ملاحظة عامة أثيرت تتمثل في الحاجة إلى التحرك إلى ما يتجاوز مقولة إن "الحكومة سوف تعالج المشاكل" أو "القطاع الخاص سوف يعالج المشاكل" للوصول إلى وجهة نظر تعترف بأن الترابط الذكي بين السياسات العامة والأسواق والمتعهدين هو الذي سيؤدي إلى الابتكار والاستثمار في التكنولوجيات النظيفة. كما سلطت الأضواء على أهمية الاتساق بين السياسات الوطنية والسياسات المتعددة الأطراف وصنع القرار.

١٠ - أشار متكلمون إلى أهمية تحديد سعر عال مناسب للكربون يمكن التنبؤ به في الأجل الطويل. وتوفر أسواق الكربون النامية رؤوس الأموال المطلوبة ويتعين توسيع هذه الأسواق، غير أنها بمفردها غير كافية لإحداث التغييرات المطلوبة. فاحتياجات الاستثمارات الشاملة ضخمة - نحو ٢٠٠ - ٢١٠ بلايين دولار سنوياً بحلول ٢٠٣٠ حسب تقديرات أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ- ولكنها تعد متوسطة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي. وأشارت وكالة الطاقة الدولية وغيرها إلى أن هناك حاجة، في كل الأحوال، للقيام باستثمارات ضخمة في البنيات الأساسية للطاقة؛ والتحدي هنا هو في كفالة أن تكون هذه الاستثمارات متوافقة مع الأهداف الموضوعة بشأن تقليل الانبعاثات. وشدد المتكلمون أيضاً على إبراز المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية التي ستعود من النمو الأخضر.

١١ - وفيما يتعلق بخريطة طريق بالي، أثيرت نقطة أن التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات سوف توفر الصلة بين مشاركة البلدان النامية والتزام البلدان المتقدمة. فلم يعد يتعين أن تقتنع البلدان النامية بمزايا النمو الأخضر إذ أنها تحتاج إلى المساعدات المالية والتقنية لإجراء التحول نحو اقتصادات الكربون المنخفض. وتقاسم أعضاء أفرقة الخبراء خبراتهم وطموحاتهم فيما يتعلق بالنهج الوطنية المختلفة التي تتراوح بين طرح بدلات الانبعاثات في المزادات واستخدام الأموال المتولدة من ذلك في تحفيز الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة ولتقاسم المخاطر التي تتعرض لها الحكومات ودعم تطوير التكنولوجيا.

١٢ - وأشرف على الجلسة المعنونة "هل الأسواق المالية مستعدة لتعبئة الاستثمارات المطلوبة؟" السيد بيرت كونديرس، وزير التعاون الإنمائي في هولندا. وقدمت الملاحظات الاستهلالية السيدة مونيك باربوت، المسؤولة التنفيذية الرئيسية ورئيسة مرفق البيئة العالمية، والسيد مايكل ليبريتش، المسؤول التنفيذي الرئيسي لتمويل الطاقة الجديدة. وتضمن أعضاء فريق الخبراء السيد اندراس كارلجرين، وزير البيئة في السويد، والسيد نيل اكيرت، المسؤول التنفيذي الرئيسي، PLC للتبادل لأغراض المناخ، والسيد روبرت تاكون، رئيس إدارة المخاطر في مصرف Standard Chartered Bank ورئيس المبادرة المالية في اليونيب، والسيد ولاف كجورفين، مدير مكتب سياسات التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيدة كريستالينا جورجفيتشا، المديرة ونائبة رئيس التنمية المستدامة في البنك الدولي.

١٣ - وأثناء البيانات وما أعقب ذلك من مناقشات، عاد المتحدثون وأعضاء فريق الخبراء، جزئياً، إلى موضوعات الجلسة السابقة وهي أن حماية البيئة والنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر

متوافقة مع بعضها الآخر، وأنه يتوافر رأس مال كاف للاستثمار للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة، وأن التحدي الذي يواجه الحكومات يتمثل في اعتماد السياسات التي تتوافق مع المصالح العامة المعنية بتغير المناخ بتوفير الدوافع التحفيزية الخاصة بما يسمح للأسواق بالعمل.

١٤ - وأوضح عرض بشأن اتجاهات الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة أن القطاع المالي مستعد للاستثمار في قضايا التخفيف من آثار تغير المناخ في ظل الظروف الممكنة الصحيحة. وأوضح المتحدثون من القطاع الخاص أن الطاقة المتجددة "قد طرحت صورتها المنيرة" وأنها تعامل من قبل القطاع المالي على أنها من الأعمال الرئيسية. ويرجع استمرار النمو القوي في هذا القطاع إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، كما كان حافزاً لها. وأبرز فريق الخبراء أهمية هذه المعلومات في توفير فهم جديد للتغيرات الجوهرية التي تحدث في القطاع. غير أن ثمة مجال من مجالات المشاكل يتمثل في نقص النشاط في البلدان النامية الأكثر فقراً ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا. وسلط الكثير من المتحدثين الضوء على مسؤولية الحكومات في حماية مصالح الفئات شديدة الفقر وأولئك المتضررين من إعادة هيكلة الصناعة نتيجة للتحول إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون. وقد لوحظ أن آليات التمويل الحالية لا تدفع بموارد كافية لمعالجة تحدي التكيف.

١٥ - وأكد المتحدثون من جديد أهمية أسواق الكربون في تخصيص وإعادة توجيه رأس المال إلى الاستثمارات النظيفة، وأشاروا مرة أخرى، إلى أن أسعار الكربون المرتفعة بصورة كافية والتي يمكن التنبؤ بها تعتبر عنصراً حاسماً. ويقال إن البلدان النامية أقل قدرة على تحمل التكاليف المرتفعة للتكنولوجيا وأنها أكثر خطورة في كثير من الأحيان من وجهة نظر المستثمرين، وعلى ذلك فإن هناك دوراً لمؤسسات القطاع العام في الاضطلاع ببعض المخاطر. وطرح اقتراح من الأعضاء بالحاجة إلى إدراج غازات وقطاعات غازات الاحتباس الحراري الأخرى مثل الغابات والزراعة في الأسواق في أسرع وقت ممكن حتى وإن كان هناك قصور في الفهم الكامل للعلم.

١٦ - وأشار أحد المتحدثين إلى أنه في حين أن القول بأن على الحكومات أن توفر أطر السياسات السليمة يحظى بالاستحسان، فإن على القطاع المالي المستنير من القطاع الخاص أن يتخذ موقفاً استباقياً، وأن يسبق الحكومات في العمل حتى وإن كانت ما تزال هناك أوجه عدم يقين. فلا شك إنه من غير الحكمة توظيف الاستثمارات في الحاضر دون أي توقعات تقييد الكربون في المستقبل.

١٧ - وبدأ اجتماع الجلسة العامة النهائي بشأن موضوع "تعبئة رأس المال — المنظور المحلي" بملاحظات استهلالية من السيد أبيراك كوسايودهين، حاكم بانكوك. ثم تولى السيد أكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد ذلك الإشراف على مناقشات فريق الخبراء التي شملت السيد فرناندو ابانيز، المسؤول التنفيذي الرئيسي لمنظمة Saguapac، بوليفيا؛ والسيد اندرو إتويري، المسؤول التنفيذي الرئيسي في مؤسسة Power World المحدودة، غانا؛ والسيدة باربارا جيمس، المسؤول التنفيذي الرئيسي، شركة هانشو كابيتال بارتنرز، نيجيريا؛ والدكتور هاريش هاند، المدير الإداري لشركة سيلكو، الهند.

١٨ - ومن منظور أولئك الذين يعملون على المستوى المحلي، فإن زيادة الوعي لدى مختلف الفئات بتغير المناخ والحاجة إلى فكر ونهج مختلفة، والفرص الكامنة تعتبر عناصر حاسمة في الموقف. وينطبق ذلك على فئات متباينة مثل سكان المدن، والمصارف المحلية، وأصحاب الأعمال التجارية، وأصحاب رؤوس أموال المشاريع ومديري صناديق المعاشات التقاعدية بين آخرين. وتسير عملية تحسين قدرات الفئات المهنية المختلفة على استحداث نهج جديدة إزاء تمويل الاستثمارات في الطاقة النظيفة جنباً إلى جنب مع استثارة الوعي.

١٩ - وشدد المتحدثون كذلك على أهمية الأشكال الملائمة من التمويل التي تتوافق وقدرة السكان الفقراء ولا سيما فيما يتعلق بتحمل تكاليف الطاقة النظيفة. وعلى ذلك فإن التمويل الملائم المقترن بالتكنولوجيا الملائمة التي تقدم للسكان والحلول المتلائمة مع الموقع إزاء تحويل الاحتياجات كلها عوامل تكتسي أهمية. وقد يعني ذلك استخدام الأموال العامة لسد الثغرات المالية ومن ثم تحفيز الاستثمارات والإقراض. وتعتبر المشاورات مع الفئات المحلية ضرورية في هذه الحالات للتأكد من نجاح الحلول بصورة فعلية مع الفئة المتوخاة.

٢٠ - ووجه نداء لوضع نهج تستند إلى مفهوم "البنية التحتية الشمولية"، وضبط السياسات العامة التي تزيد من استثارة الوعي، والتدريب وبناء القدرات والاستثمار. وعرض النهج الهندي للاكتفاء الذاتي في الزراعة كنموذج لنوع الجهود التحويلية اللازمة للتحول إلى الاقتصاد منخفض الكربون.

٢١ - وجرى دعم مناقشات المائدة المستديرة بميسرين وشهدت في بعض الحالات عروضاً قصيرة. وجرى التسليم بأنه كان هناك تطور إيجابي من حيث زيادة الاستثمارات في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، والتوسع السريع في سوق الكربون. ويتعين على الحكومات، لمواصلة الإسراع بوتيرة هذا التطور الإيجابي، توفير الظروف لزيادة استثمارات القطاع الخاص، المحلية والأجنبية، في التكنولوجيا، وبالبنية التحتية والخدمات ذات الصلة بالتخفيف من الكربون. ويتطلب ذلك سياسات ثابتة وطويلة الأجل وأطر تنظيمية مقترنة بآليات للمالية العامة، تزيد من رأس المال الخاص في جميع مراحل تطور التكنولوجيا. وتتراوح السياسات المحددة بين قوانين التغذية المتعلقة بالطاقة المتجددة والسياسات الداعمة مثل كودات البناء، والمشتريات العامة الخضراء، والسياسات الرامية إلى الترويج لعمليات النقل الصديقة للبيئة وتوعية الجمهور وبناء القدرات.

٢٢ - ويمكن أن يضطلع اليونيب وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة بدور رئيسي في مساعدة البلدان النامية في وضع هذه السياسات والأطر المؤسسية، وبناء قدراتها على الحصول على التمويل. وينبغي مراعاة الدوائر الأساسية بما في ذلك المجتمع المدني والسلطات المحلية في عملية وضع السياسات. والدعوة إلى وضع إطار دولي قوي مزود بأهداف واضحة وهيكل مالي وخاصة للترويج للاستثمار في البلدان النامية.

٢٣ - ومن الضروري أن توفر الآليات المالية الحوافز للحلول الصديقة للمناخ، والحوافز السلبية (ارتفاع الأسعار) للنظم الكثيفة الكربون. وأشار أحد المتحدثين إلى أن الالتزامات الكبيرة في إطار بروتوكول كيوتو يمكن أن تحفز على تطوير أسواق الكربون التي توفر إمكانية كبيرة على تعبئة الأموال

لأغراض التخفيف. غير أنها أفادت، حتى الآن، بدرجة كبيرة البلدان الصناعية وعدد صغير من البلدان النامية الكبيرة. ويتعين توسيع سوق الكربون وإضفاء المزيد من المرونة عليه، كما أن آلية التنمية النظيفة في حاجة إلى مزيد من التطوير لضمان التوزيع الإقليمي الأكثر عدالة. ويتعين كذلك توفير النماذج اللازمة لتعبئة الأشكال الملائمة من التمويل للمنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة وأسواق رأس المال الممكنة. ويتعين توفير نهج جديدة لتمويل المستخدمين النهائيين، ويشمل معظمها تعبئة المصادر المحلية لرأس المال. ويتعين على آليات السوق أن توفر الحوافز لتلافي إزالة الغابات ولصون الغابات والزراعة العضوية.

٢٤ - وأشير إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل الصناديق الوطنية المعنية بالمناخ بمشاركة القطاع الخاص بوصفها من الوسائل الهامة. وثمة حاجة إلى استكشاف مصادر جديدة أخرى للتمويل مثل بيع بدلات الانبعاثات في المزادات وتوسيع نطاق الضرائب التي على نمط آلية التنمية النظيفة لتشكل آليات كيوتو الأخرى. كما اقترحت صكوك تماثل تلك المستخدمة في إطار بروتوكول مونتريال. وأشار متحدثون آخرون إلى أهمية نظم الملكية الفكرية في الترويج لنقل التكنولوجيات.

٢٥ - وفي مجال التكييف، كانت التجربة مع تحويل التكييف محدودة بالنظر إلى أن الكثير من البلدان لا يزال في مرحلة دراسة جوانب الضعف الرئيسية على المستوى الوطني وتحديد الإجراءات اللازمة ذات الأولوية. واتفق على الحاجة إلى أن يعمل صندوق التكييف على نحو عاجل. وأشار بعض المتحدثين إلى أنه في حين أن العائدات من آلية التنمية النظيفة تمثل بداية هامة للصندوق للتصدي للتحديات المتوقعة، فإن ثمة حاجة لأن تقدم البلدان الصناعية أموالاً إضافية.

٢٦ - ووفرت المشاورات الوزارية المتعلقة بتعبئة التمويل للتصدي لتحدي المناخ أول فرصة هامة بعد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في بالي لمناقشة قضايا التمويل ونقل التكنولوجيا، وقدم مزيج وافر من الأفكار والتوقعات والخبرات والمشاهدات. ولم تبذل أية محاولة لاستخلاص استنتاجات فيما يتعلق بالأولويات الخاصة بالقطاعات المختلفة سواء أكانت الحكومات أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية أو لتحديد الإجراءات المحددة التي يمكن أو ينبغي الاضطلاع بها. فقد كان الهدف هو توفير منبر للنقاش والتعلم بشأن قطاع التمويل ودوره في معالجة تحدي تغير المناخ. واستطاع الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود التعلم من بعضهم الآخر واستكشاف عمق الفرص المتاحة للسياسات البناءة التي تعبئ التمويل اللازم.

٢٧ - وعلى ذلك فقد وفرت المشاورات أساساً ممتازاً لمواصلة التفكير المبدع في التغييرات الواسعة اللازمة لزيادة الاستثمار في التكنولوجيات والممارسات التي تحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سواء أكانت نهج جديدة أو تلك التي تمثل توسيعاً أو زيادة للنماذج المجربة. وكانت اللهجة التي استخدمت طوال المشاورات متفائلة: فمازال يتعين عمل الكثير إلا أن الكثير قد تحقق بالفعل، وهناك أيضاً الكثير الذي يمكن تحقيقه.

ثالثاً – موجز للمشاورات الوزارية بشأن الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة

٢٨ – عكف الوزراء على حوار تفاعلي لتقييم تنفيذ المقرر د.إ – ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية وهو المقرر الذي اعتمد فيه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي "مجموعة كارتاخينا" والتطورات الأخيرة ذات الصلة باليونيب في إطار جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، فضلاً عن توفير مدخلات للمناقشات الجارية والقادمة في الجمعية العامة.

٢٩ – واستمع المشاركون في المشاورة الوزارية إلى عرض عام لحالة المشاورة غير الرسمية المعنية بالأنشطة البيئية في الأمم المتحدة قدمه السيد كلويد هيللير رواسانت من المكسيك والسيد بيتر كايورير من سويسرا وهما الرئيسان المشاركان للمشاورات غير الرسمية. وقدم السيد جواو باولو كابوبيانكو، نائب وزير البيئة البرازيلي عرضاً عاماً عن نتائج المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية: التحديات التي تواجه الإدارة البيئية الدولية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٣٠ – وأبرز فريق الخبراء تحت إشراف السيد مارتينويس فان شالكوك، وزير شؤون البيئة والسياحة في جنوب أفريقيا ويتألف من السيد فرانسيسكو سانتوس، نائب رئيس الجمهورية في كولومبيا؛ والسيدة كلوديا ماكميراي، مساعدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد جيمس ليابي، المدير العام للصندوق العالمي للحياة البرية؛ والسيد مارك هاللي، مدير التجارة والاستثمار في المعهد الدولي للتنمية المستدامة، القضايا قيد النظر. وتضمن الحوار التفاعلي أيضاً نقاشاً في الجلسة العامة أظهر خلاله العدد الكبير من المداخلات البناءة من المشاركين الاهتمام الكبير بالمسألة. وناقش المشاركون مختلف خيارات العمل لكي تنظر فيه الحكومات واليونيب والمجتمع الدولي.

٣١ – وسوف يتطلب إصلاح الاتجاه الحالي لتدهور البيئة العالمية تعزيز الإدارة البيئية الدولية على جميع المستويات مما يتطلب بدوره أن تصبح المؤسسات والعمليات الدولية أكثر اتساقاً وفعالية وأن تزيد من تعاونها في معالجة التحديات البيئية العالمية الهامة القائمة والناشئة. واشترك وزراء البيئة من أنحاء العالم في الإعراب عن القلق بشأن هذه النقطة لدى اجتماعهم في مالمو، السويد، في الدورة الأولى لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في أيار/مايو ٢٠٠٠. وأدت هذه الدورة إلى سلسلة من المداولات الحكومية الدولية بشأن الإدارة البيئية الدولية في ٢٠٠١ واعتماد المقرر د.إ – ١/٧ بشأن الموضوع بواسطة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الاستثنائية السابعة التي عقدت في كارتاخينا، كولومبيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأبرز المجلس/المنتدى في مجموعة كارتاخينا التي اعتمدت في المقرر د.إ – ١/٧ الحاجة إلى تحقيق أفضل استخدام من الهياكل القائمة وأشاروا إلى الطابع التدريجي لتعزيز الإدارة البيئية الدولية. ومازال ينظر إلى مجموعة كارتاخينا على أنها استجابة هامة في مجال السياسات.

٣٢ – وقد تناولت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٨] الذي يحدد جدول أعمال السياسات العالمية الذي اتفق عليه قادة العالم، ضمن جملة من المسائل الأخرى، الإدارة البيئية الدولية وخاصة في سياق إصلاح الأمم المتحدة. واتفقت الحكومات، في الفقرة ١٦٩ من النتائج على استكشاف إمكانية

(٨) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وضع إطار مؤسسي أكثر اتساقاً بما في ذلك هيكل أكثر تكاملاً للأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة من خلال النهوض بمجالات الاهتمام الرئيسية بما في ذلك تعزيز التنسيق، وتحسين المشورة والتوجيه في مجال السياسات، وتدعيم المعارف العلمية والتقييم والتعاون، والامتثال الأفضل للمعاهدات مع المراعاة الواجبة للاستقلال القانوني للمعاهدات والنهوض بدمج الأنشطة البيئية في إطار التنمية المستدامة الأكثر شمولاً على المستوى التشغيلي بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

٣٣ - ومتابعة للفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي، شرعت الجمعية العامة في ٢٠٠٦ في عملية تشاورية غير رسمية بشأن الإطار المؤسسي لأنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وهو العمل الذي تواصل بشأنها في ٢٠٠٧. وأصدر الرئيسان المشاركان للعملية التشاورية غير الرسمية في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ورقة خيارات تبرز الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتحسين المشورة والتوجيه في مجال السياسات وتدعيم المعارف العلمية والتقييم والتعاون والامتثال الأفضل للمعاهدات بالاقتران مع مراعاة الاستقلالية القانونية للمعاهدات والنهوض بدمج الأنشطة البيئية في إطار التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً على المستوى التشغيلي بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

٣٤ - وبلغت العملية التشاورية غير الرسمية في الجمعية العامة ذروتها بموجز صادر عن الرئيسين المشاركين يشكل الأساس لمزيد من المشاورات التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتبذل الجهود للنظر في مدى الحاجة إلى قرار محتمل يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإدارة البيئية الدولية وطرائق هذا القرار. ويمكن أن يعالج هذا القرار الكيانات في نظام الإدارة البيئية الدولية بما في ذلك اليونيب ويرتب لإجراء استعراضات دورية ويحدد صيغة المحادثات التي ستجرى في المستقبل. ويمكن أن يركز القرار على النهج العملية التي حظيت بالاهتمام في المشاورات بما في ذلك دور العلم والتنسيق المعتمد على المساءلة في منظومة الأمم المتحدة والتعاون فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تراعي استقلاليتها القانونية. كما يمكن إسناد الاهتمام للخيار المتعلق بالنداءات المدمجة المنتظمة للحصول على دعم مالي لبناء القدرات في البلدان النامية بواسطة نظام الإدارة البيئية الدولية بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٣٥ - ورحب المشاركون بالعمل الذي اضطلع به الرئيسان المشاركان للمشاورة غير الرسمية. وأشاروا إلى أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر بشأن العناصر الواردة في ورقة الخيارات، فإنها وثيقة شديدة الأهمية والفائدة، كما أشاروا إلى أهمية مساهمة اليونيب، بما في ذلك مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في المناقشات الجارية. ودعا بعض المشاركين إلى تعزيز دور ومهام المجلس/المنتدى.

٣٦ - وقال العديد من المشاركين إن هناك خطراً من أن يتجاوز الطابع الملح للمشاكل البيئية وحجمها قدرة المؤسسات القائمة. كما قيل إن هيكل الإدارة البيئية الدولية الحالية ينطوي على العديد من جوانب القوة بما في ذلك أنه يتسم بطابع اللامركزية والتخصص والمرونة النسبية. وأضافوا أنه يتعين زيادة فعالية وكفاءة الهيكل المؤسسي الحالي. كما ذكر أن اليونيب قطع أشواطاً هامة في هذا المجال بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيته المتوسطة الأجل. وفي هذا السياق، امتدح المشاركون دور اليونيب في مجموعة التنمية في الأمم المتحدة، وتعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن البيئة والفقر، ومشاركته كوكالة غير مقيمة في البرامج الرائدة بشأن "أمم متحدة واحدة".

٣٧ - وذكر المشاركون في المشاورة إن الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة ذات طابع تدريجي، وأشاروا إلى اهتمامهم بمواصلة الإسهام في المناقشات. وأشار ممثلو الحكومات والمجتمع المدني إلى أن زيادة الاستثمارات في البيئة ولا سيما في مجال التخفيف والتكيف مع تغير المناخ تضيف بعداً جديداً إلى الإدارة البيئية الدولية والسياسات البيئية الوطنية. وقال العديد منهم إن ثمة حاجة إلى تنفيذ ترتيبات الإدارة الرشيدة الملائمة بالنسبة لتلك الاستثمارات لضمان إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وتوفر عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية فرصة لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة. وينبغي النظر إلى اليونيب في سياق خيارات التعزيز أو الإصلاح أو الارتقاء. وأبرز العديد من المندوبين أهمية الإبقاء على المقر الرئيسي لليونيب في نيروبي، كينيا. فالزيادة المطردة في الاهتمام السياسي الذي يسند للبيئة يدعم عملية الإصلاح هذه، ويتزايد الاعتراف بأنه لا يمكن الفصل بين استدامة البيئة والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. كذلك فإن تعميم البيئة في مختلف القطاعات الأخرى، والعمل في نفس الوقت على تعزيز دور وزارات البيئة سيتيح التكامل اللازم بين الاعتبارات البيئية. وجرى التأكيد على أن من الضروري دمج التحديات البيئية في التخطيط الإنمائي والاستراتيجيات الاقتصادية. وينبغي أن يشجع تنفيذ الشراكات الجديدة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة. وقال العديد من المشاركين إن من الضروري زيادة تعزيز دور فريق إدارة البيئة.

٣٩ - وذكرت المشاورة أن استراتيجية اليونيب المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ تشكل خطوة هامة في مجال تعزيز الدعم البرامجي الذي يقدمه اليونيب للجهود المبذولة لتدعيم الإدارة البيئية الدولية الكامنة في مجموعة كارتاخينا.(٩) ودعا الكثير من الوفود إلى مواصلة تدعيم القاعدة المالية لليونيب ولا سيما لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وجرى إبراز الدور الذي يضطلع به اليونيب في تدعيم القاعدة العلمية للأمم المتحدة ودولها الأعضاء ولا سيما البلدان النامية، ورأى بعض المشاركين أن الاعتبار الحالي لبرنامج مراقبة البيئة، وهو رؤية عام ٢٠٢٠، يمكن أن يسهم في هذا المجال.

٤٠ - وأعرب عن التأييد لمحور البيئة للأمم المتحدة بعد إصلاحه فضلاً عن الزيادة في موارده المالية. وتتطلب التحديات البيئية المعقدة والمتنامية والمترابطة استجابة منسقة بما في ذلك في قطاعات السياسات الأخرى غير البيئية. ونوقشت طائفة من التدابير من بينها النهوض بالتنسيق فيما بين المؤسسات التي تشارك حالياً في المسائل البيئية وزيادة التعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف ذات الولاية الاقتصادية والإنمائية. وأبرز بعض المندوبين العمل الجاري في الفريق العامل المشترك المخصص المعني بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بوصفه مثالاً يحتذى.

---

(٩) تشير مجموعة كارتاخينا إلى توصيات الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم بشأن الإدارة البيئية الدولية. وقد اعتمد مجلس الإدارة تقرير الفريق الذي يتضمن توصياته في مقرره د.إ - ١/٧ المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ ويرد في التذييل المرفق بذلك المقرر.

٤١ - ونوقشت مسألة تعزيز اليونيب أو الارتقاء به إلى مستوى الوكالة المتخصصة بسلطات مقابلة لتعزيز التنسيق الأفضل. فضلاً عن احتمال إنشاء منظمة جديدة للأمم المتحدة في مجال البيئة. كما أدرجت فكرة إنشاء منظمة جامعة للبيئة تتعامل مع التنمية المستدامة وتضم اليونيب ومرفق البيئة العالمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقال أحد المشاركين إنه يتعين ألا تؤدي عملية الإصلاح إلى اتفاقات جديدة ملزمة قانوناً. وأشار كثيرون إلى الحاجة إلى نهج متكامل إزاء الإدارة البيئية الدولية. والتزم الوزراء ورؤساء الوفود بمواصلة الحوار بشأن كيفية دفع عملية تطوير الإدارة البيئية الدولية.

٤٢ - وجرى التشديد على أهمية إشراك وزراء الخارجية وغيرهم في المداولات مع الإشارة بصورة محددة إلى المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في البرازيل، في خضم السعي إلى إيجاد طريق للمضي قدماً فقد أُشير إلى ضرورة أن يكون شكل المنظمة تبعاً لوظيفتها وأن تكون الأولوية الأولى هي توضيح أهداف المجتمع الدولي.

٤٣ - وأكد الكثيرون مدى الالتقاء في وجهات النظر. وكان هناك تأييد عام للحاجة إلى زيادة تعزيز اليونيب بما في ذلك من خلال تعزيز وجوده الإقليمي، وقاعدته المالية وقدرته على التنفيذ فيما يتعلق بخطة بالي الاستراتيجية مع النظر أيضاً في الخيارات الأخرى الأكثر طموحاً لتعزيز الإدارة البيئية الدولية من خلال الحوار المفتوح. وفي هذا السياق قال بعض المشاركين إن من الضروري أن نكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بالمصطلحات ومجالات الالتقاء. وأبرز معظم المشاركين أهمية مواصلة اتخاذ الخطوات الفورية لزيادة تعزيز اليونيب.